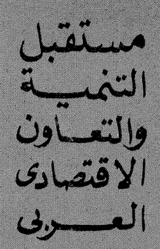




د. مجدى حفنى



كتاب الساعة

مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادى العربى

د. مجدى حفنى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٥

تقديم

هذه الدراسة .. تعتبر تطبيقا عمليا للدراسات الخاصة بعلم المستقبل Prospects وهى محاولة فى اتجاه وضع اطار استراتيجى واضح ومحدد للتعاون الاقتصادى العربى من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ .

وفى الدراسة .. اجابة على السؤال كيف نتحرك لمزيد من التعاون والتقارب والتنسيق العربى فى ضوء الظروف الدولية والعربية الراهنة ؟ ماهو الممكن الآن ؟ وماهو الممكن فى المستقبل ؟ انها وجهة نظر ورؤية علمية فى كيفية تحقيق الوحدة العربية — كهدف أخير — من خلال خلق المصالح الاقتصادية المتشابكة ، التى أثبتت تجربة امم كثيرة أنها الاساس المادى لكل وحدة سياسية ناجحة .

ولقد ركزت ورقة أكتوبر ١٩٧٣ على هذا الاتجاه المستقبلى فذكرت : « ... والأمر المؤكد والذى يجب أن يتحقق هو أن التعاون الاقتصادى يمكن أن يثمر ويتعاظم رغم اختلاف النظم السياسية والاجتماعية ، وان رفض هذا التعاون باسم القفز الى «الهدف الأسمى» لايفعل أكثر من تعميق التجزئة» .

دكتور مجدى حفنى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحن بحاجة الى كل قدراتنا وطاقاتنا لنتحرك لمزيد من التعاون ، والتقارب ، والتنسيق ، والتنمية لكى نهيىء فرصا أفضل لتحقيق هدف الأمة العربية فى الوحدة العربية . لكن لكى يحدث هذا نحن بحاجة الى وجهة نظر وايمان ورؤية واعية نتفق عليها ونتحرك بمقتضاها .

ان الظروف الجديدة التى يمر بها المجتمع العربى ـ خاصة التى ترتبت على حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ تحتم علينا أن نتحرك فى هذا الاتجاه . فأهم مايميز العالم من ظواهر الآن هو تعاظم واستفحال المشكلات والأزمات الاقتصادية الدولية ومنها التضخم الذى أصبح ظاهرة عامة ، وخطر انتشار المجاعات ، والارتفاع المفاجىء والمستمر فى أسعار موارد الطاقة وكذلك اضطراب النظام النقدى العالمى .. ولاشك أن هذه الظواهر تؤثر ـ بطريق مباشر وغير مباشر ـ فى المجتمع العربى ، وتنبىء بتحولات جوهرية فى العلاقات الدولية تحدد ـ للمجتمع الدولى والعربى .. ـ

مضمارا جديدا فى تفاعلاته بل وقواعد سلوكه . بل ان الظروف الجديدة جعلت كثيرا من المنطلقات الاساسية فى فهم التطورات الدولية والعربية .. منطلقات بالية (١) .

والسؤال الآن كيف نتحرك لمزيد من التعاون والتقارب والتنسيق العربى فى ضوء الظروف الدولية والعربيةالراهنة ؟
لقد حدث تبدل فى مراكز القوة المالية فى العالم ...
Financial Power واصبحت دول عربية بترولية صغيرة ومستقلة ونامية تملك بل وتسيطر فى نفس الوقت على « فوائض أموال » ضخمة (٢) ، ودخل العرب كطرف رئيسى فى الصراع الدولى كنتيجة لانتصارات أكتوبر ١٩٧٣ واستخدام سلاح البترول فى المواجهة الشاملة التى ما تزال مستمرة مع اسرائيل . واصبحوا القوة السادسة فى العالم .

فى ضوء ذلك لابد من التفكير فى الاستغلال الأمثل لهذه الظروف والامكانيات ونتساءل ماذا تتيح لنا الظروف الجديدة حتى يمكن التغلب على المشاكل التى تواجه الأمة العربية على طريق التحرير والتنمية والتعاون والتكامل والوحدة ... ؟ وكيف نستفيد من الفوائض العربية (أموال .. بشر .. أراض صالحة للزراعة .. مواد خام .. طاقة ..) فى حل مشاكل التخلف .

ان هذا البحث هو وجهة نظر أو تصور .. فى اتجاه تحديد

---

(١) أنظر الأستاذ جميل مطر ؛ « صنع قرار ٦ أكتوبر » ، دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية لحرب أكتوبر ؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٣٠ .

(٢) ارتفعت ايرادات الدول العربية المنتجة للبترول (الست) ـ نتيجة لارتفاع أسعار البترول من ٣٠ مليون دولار الى ١٥٠ مليون دولار فى اليوم ؛ مقال نشر فى جريدة الأهرام للأستاذ صلاح منتصر فى ٢٥/١٠/١٩٧٤ تحت عنوان « حرب البترول الأولى الى أين ؟ » .

كيف نتحرك فى مواجهة مشاكل التنمية والتكامل فى الوطن العربى؟ والمواجهة تقتضى معرفة أعمق بالظاهرة موضع البحث والعوامل المسببة لحدوثها ثم اختبار هذه العوامل لتحديد ماهو السبب الرئيسى وماهى الأسباب المترتبة ؟ وفى كل مشكلة هناك سبب رئيسى واحد يؤدى الى سلسلة من المشاكل والتعقيدات ، ومن المهم أن نعرف ماهو السبب الرئيسى أولا الذى بعلاجه يمكن أن يؤدى الى علاج بقية الأسباب المترتبة ؟ .

فلايكفى — فى اعتقادنا — ان نشعر بحاجتنا للحركة للخروج من أزمة أو مشكلة بل لابد من الاستعانة بالطريقة العملية — كأسلوب بحث ، وطريقة تفكير — لمواجهة مشاكل التنمية والتعاون والتكامل الاقتصادى العربى .

ثم ان المواجهة تقتضى ايضا ايجاد تصور عربى واضح ومحدد عن كيفية استخدام عناصر القوة الاقتصادية العربية المختلفة لتحقيق أهداف الأمة العربية فى التنمية والتكامل .

ويتضمن هذا التصور قسمين رئيسيين :

أولا : تقدير المشكلة : اى دراسة لظاهرة التعاون الاقتصادى فى جوانبها المختلفة بهدف تقييمها ومعرفة العوامل المختلفة المسببة لظاهرة ضعف علاقات التعاون وتحديد السبب الرئيسى والاسباب المترتبة . ثم دراسة لظاهرة التخلف فى الوطن العربى وأسبابها ، وتحديد اتجاهات للتنمية فى المستقبل .

ثانيا : تصور لكيفية استخدام عناصر القوة الاقتصادية العربية المختلفة فى عملية التنمية والتكامل الاقتصادى العربى : فنطرح على ضوء معطيات المشكلة وعناصرها — السابق تقديرها فى البند أولا — الأهداف التى تعبر عن الاحتياجات فى الأجل الطويل

والقصير معا ، السياسات الممكنة التى تحقق هذه الأهداف ثم الاطار التنظيمى المناسب لتحقيق هذا المشروع .

وكان لابد من أن نلمس المستقبل Prespects بدراسة العوامل المختلفة المساعدة والمعوقة لبلوغ أهداف المشروع بهدف بحث امكانية تحييد أو ازالة العوامل المعوقة لتكوين شروط أو ظروف أكثر مناسبة حتى يمكن أن تقوم العوامل المساعدة Supportive بدورها فى تدعيم الوصول للهدف وبذلك نضمن فرص نجاح فى تنفيذ المشروع ، مع الأخذ فى الاعتبار التنبؤ بعوامل عدم التوقع Uncertainities .

ان أبرز مافى دروس المواجهة الشاملة التى تمت ــ ومازالت ــ بين العرب واسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ هو استخدام المعالجة العلمية التى تعتمد على التخطيط المنظم وتوفير المعلومات والحقائق اللازمة وتوفير البدائل وألوان الاختيار فى فرض واقع جديد يعبر عن انتصارات فى عديد من المجالات على العدو الصهيونى . لقد أحسن العرب استخدام عناصر الموقف ــ الدولى والمحلى ــ بما فيه من قوة وضعف لأول مرة فى تاريخهم الحديث ، وقدمت معارك أكتوبر المجيد درسا هاما فى كيفية مواجهة الواقع من خلال مفاهيم متطورة وشاملة ، واطار استراتيجى واضح محدد .

ولقد دعا الرئيس الجزائرى هوارى بومدين (١) فى حديث أدلى به مؤخرا الى التنبيه الى اهمية هذا الموضوع فذكر :

---

(١) حديث بين الأستاذ لطفى الخولى والرئيس بومدين تحت عنوان « هكذا يتكلم بومدين .. » نشر ١٩٧٤/١٠/١٩ بجريدة الأهرام .

« انى أنادى بضرورة عقد مؤتمر قمة غير تقليدى يتصدى لمناقشة قضية واحدة هى وضع برنامج على اساس علمى ورؤية واقعية لنقاط القوة والضعف من اجل البناء المشترك والمتكامل للوطن العربى ككل ... ان كل جهودنا من مسئولين وسياسيين وخبراء اقتصاديين وعلماء وفنيين يجب أن تسخر دون ابطاء وبدون عقد اقليمية فى هذا الاتجاه .. »

ونأمل بهذا البحث أن نقدم وجهة نظر ورؤية علمية فى هذا الاتجاه .

والله ولى التوفيق

الباب الأول

تقدير مشكلة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الوطن العربى

القسم الأول : تقدير مشكلة التعاون الاقتصادى العربى

القسم الثانى : تقدير مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

القسم الثالث : اتجاهات التنمية فى المستقبل

القسم الرابع : تقييم ، الدروس المستفادة

* مقدمة :

أهمية ربط التكامل أو التعاون .. بالتنمية :

تعتبر التنميـــة والتـــكامل عمليـــات تاريخيـــة Historical Processes تظهر نتائجها على مدى طويل ـ وتؤثـر التنمية فى التكامل والعكس بالعكس، فزيادة معدل النمو الاقتصادى وتطور القوى المنتجة اقتصاديا واجتماعيا يزيد من الوعى والنضج الاجتماعى فى اتجاه الوحدة والتكامل وكـذلك زيادة اجـراءات التعاون والتقارب والتنســيق ومختلف صـور التكامل تؤدى الى الاسراع بمعدلات التنمية فى دول التكامل . فالارتباط بين التنمية والتكامل وثيق وكامل .

ولو فطنت الدول المتقدمة ـ رأسمالية واشتراكية ـ الى هذه العلاقة خاصة بعدالحرب العالمية الثانية ، وأصبحت اجراءات التعاون بينها بمثابة عوامل دافعة للنمو الاقتصادى والاجتماعى ... Development Factors ؛ واصـــبحت هـذه الاجـراءات بصورها المختلفة وســيلة لتقريب مســتويات النمــو بين دول التكامل .

والأمر بالنسبة للدول النامية أكثر أهمية ـ حيث المستوى المنخفض نسبيا للتطور الاقتصادى والاجتماعى ـ مما يدعو هذه الدول الى تنسيق جهودها للقضاءعلى التخلف ، وتقريب مستويات النمو بين بلاد المجموعة أو الدول التى تسعى للتكامل . فتصبح صور التقارب والتعاون مطلوب منها المساهمة بصورة عملية فى رفع معدلات النمو الاقتصادى وكذلك احداث تغييرات هيكلية فى اقتصاديات هذه البلاد .

ويستدعى ذلك أن تنتقل صور التعاون من الأساليب السلبية التى تتضمن فقط ازالة القيود على انتقال السلع والخدمات الى أساليب أكثر ايجابية تتضمن التعاون فى مجال الانتاج تسمح بتحقيق معدلات النمو المنشودة أو احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة .

وهناك حقيقة يجب التأكيد عليها أن صور التعاون والاندماج المختلفة تقترن بسياسات تدخلية من جانب الدولة حتى فى الدول الرأسمالية (١) . فالتكامل يثير مشاكل اقتصادية عديدة اذا ترك أمر تحقيقه لقوى السوق بل قد يؤدى الى تعديل هيكل الاقتصاديات المندمجة على نحو قد يضر بالبعض فيها ، وبالنسبة للدول النامية قد يكون التكامل عاملا معوقا للتنمية اذا لم يحدث تنسيق للخطط القومية والانتاج بين دول المجموعة المتكاملة فشرط ضرورى من شروط تحقيق التكامل هو اتباع سياسات تدخلية تظهر فى صورة اتفاقات بين الدول .

---

(١) تضمنت معاهدة روما الخاصة بالتكامل الأوروبى ، ومعاهدة مانتفيديو الخاصة بصورة من صور التكامل فى أمريكا اللاتينية لنصوص تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية للدول المندمجة وكذلك ضمان اعطاء فرصة متساوية للدول المذكورة .

وقبل أن نبدأ فى عرض المشكلة لابد أن نوضح أن مفهوم عملية التكامل ـ كمقولة اجتماعية . . Category ـ ينصرف فى ذهننا الى أنها تشتمل على عمليات التنسيق والتعاون ثم التوحيد او الاندماج Unification السياسى ، والاقتصادى والثقافى . . الخ . . بين نظامين اجتماعيين ـ أو أكثر ـ بحيث يتطوران بشكل معين لتحقيق وحدتهما فى لحظة تاريخية معينة ، بمعنى آخر تفسير التطور السياسى على أساس أن المجتمع القومى فى تطوراته المتعاقبة لايقبل التعدد وانما يسعى الى الوحدة على أنها الصورة الوحيدة للتعبير الحقيقى فى مختلف أجزاء الجسد السياسى والاجتماعى ولتحقيق التوازن بينهما (١) .

فى ضوء هذا التعريب للعملية التكاملية يمكن ان نوضح

ـ ان التكامل هو عملية اجتماعية وتاريخية تتضمن احتكاك عناصر وأبنية اجتماعية مختلفة بعضها ببعض بهدف التنسيق بينها أو دمجها فى التحليل الاخير ، لذلك لابد أن يتبع المنهج الذى يسمح للتفاعلات الاجتماعية بأن تأخذ مداها عبر مرحلة تاريخية قد تطول وقد تقصر بحسب درجة الاتفاق والاختلاف بين الابنية الاجتماعية واطار عملية التكامل .

ـ ان التكامل عملية موضوعية أى تؤدى الى تغييرات هيكلية عميقة الجذور فى الاقتصاد القومى وتخلق نسبا جديدة اقتصادية وتساعد على التقارب وازالة فجوات النمو بين البلدين ويترتب عليها كنتيجة نهائية رفع انتاجية العمل .

ـ ان التكامل عملية ديناميكية بمعنى أنها متعددة الاشكال تتدرج من التنسيق الى التعاون والتكامل والاندماج ، بمعنى

---

(١) انظر الدكتور على الدين هلال ؛ مقال نشر بمجلة الطليعة ، العدد الخامس مايو ١٩٧٤ تحت عنوان « الوحدة العربية ومنهج البحث الاجتماعى » . ؛ ص ٢٠ .

آخر تتضمن جوانب متعددة فقد تبدأ بأبسطها وأكثرها بدائيـة مثلا اتفاقيات التنسيق التجارى والثقافى والسياسى والعسكرى والدبلوماسى وتسهيل الزيارات بين بلدين ـ أو أكثر ـ ثم بـدء عمليـة التكامل أى « دمج بعض القطاعات والابنيـة فى البلدين بعضهما مع بعض .

والتكامل الاقتصـادى كما عبر عنـه . Prof. Tinbergen فى كتـابه Economic integration International (١) يشـتمل على معنى سـلبى يتعلق بتحـرير التجـارة بين دول التـكامل بازالة القيود على التجارة فى السلع والخدمات ، ومعنى ايجـابى ديناميكى يتعلق باتخاذ اجراءات أو قرارات خاصة بزيادة معـدل النمو الاقتصادى للمجموعة ككل أو لكل دولة على حـدة ـ أى قرارات فى مجالات الانتاج ـ وتتضمن انتقـال رءوس الامـوال وعوامل الانتاج (٢) .

والامر يتطلب بالنسبة للوطن العربى ربط أهداف التكامل بصوره المختلفة بأهداف التنمية فى استراتيجية شـاملة موحدة ـ فى ضوء الظروف الدولية والعربية الراهنة ـ وذلك استفادة من التجارب التى سبقتنا اليها أمم كثيرة .

ويمكن أن نؤكد أن التنمية والتكامل فى صوره المختلفة ـ فى الوطن العـربى ـ ليسـا هـدفين متصـارعين Conflicted أو

---

(١) Tinbergen, I., International Economic Intergation, Amesterdam, 1965.

(٢) فى رأينا أن استخدام مصطلح التعاون الاقتصادى ذو صلاحية أكثر فى الاستخدام العملى وذلك لاتساع مدلوله وانه يصلح للحالات التى يتم فيها التقارب بين دول مختلفة فى الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك تتفاوت فيها درجة النمو الاقتصادى .

متضادين بل كلاهما يمكن أن يسير جنبا الى جنب مع الآخـــر وكلاهما يمكن أن يرفع من مستوى الآخر .

والبحث يثور الآن ــ على كثير من المســتويات العلميــة والقومية والشعبية ــ فى ما هى درجات التعاون أو التقارب أو الاندماج العربى الذى تسمح به المرحلة الحالية من النمو الاقتصادى والاجتماعى ؟ ، أو بعبارة أخرى ما هو الممكن ؟ وما هو الممكن فى المستقبل ومن أجل هذا كان لابد بداية من وضع تقدير لمشــكلتى التعاون الاقتصادى ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، ثم تحديد اتجاهات النمو فى المستقبل ..

القسم الأول

تقدير مشكلة التعاون الاقتصادى العربى

لايجب النظر لمشكلة التعاون الاقتصادى العربى على أنهـا مشكلة اقتصادية بحتة ، بل يجب أن تأخذ فى الاعتبار العـوامل غير الاقتصادية Non Economic أيضـا عنـد تناولهـا . وبمعنى آخر يجب النظر اليها باعتبارها مشكلة بعناصرها العديدة المتداخلة وقد أوضح ذلك الاقتصادى السـويدى .. Myrdal فى كتاب حديث له (١) «There are no economic problems, they are simply problems, and they are complex».

كـذلك ذكـر S. Andreski قبله أن النظرية الاقتصادية سـتظل بنـاء من صـلب مبنى عـلى أسـس من رمـال build on foundations of sand حتى تأخذ بعين الاعتبـار وعلى الاهمية العوامل غير الاقتصادية (الاجتماعية) عند بحث المشكلات الاقتصادية (٢) .

---

(١) Myrdal, G., The Challenge of World poverty, Pelican 1971, p. 30.

(٢) Andreski, S., The African predicanent, 1969.

والنظر الى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية يتيح فرصة اكبر لتفهم العقبات الحقيقية أمام التعاون الاقتصادى ، ونستطيع من خلال ذلك النظر الى مستقبل التنمية والتعاون بشكل أفضل، لذلك سيتضمن هذا البحث التعرض للعوامل المختلفة فى المشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية وعلاقتها بعضها ببعض ، وتحديد العامل الرئيسى والعوامل المترتبة وذلك بهدف بحث درجات التعاون أو التقارب أو الاندماج العربى الذى تسمح به المرحلة الحالية من النمو الاقتصادى والاجتماعى .

ورغم الصعوبات التى تواجه الباحث عند عمل تقييم لتجربة التعاون الاقتصادى العربى بسبب ضعف البيانات والاحصاءات والدراسات الخاصة بها ، وانها لم تكن نتيجة تخطيط ولو مبدئى مسبق ، ولم تخضع لتقييم دورى لاحق " وماهى المعايير الموضوعية للحكم على هذه التجربة بالنجاح او الفشل ، الا اننا نجد انه من الضرورى ان نحاول فى هذا الاتجاه . فنعرض المنهج التالى فى عملية تقدير المشكلة :

أولا : تقييم المرحلة الحالية للتعاون الاقتصادى العربى .

ثانيا : العوامل الداخلية والخارجية المسببة لظاهرة ضعف التعاون الاقتصادى العربى .

ثالثا : تقييم العوامل المختلفة وتحديد العامل الرئيسى والعوامل المترتبة فى المشكلة .

اولا : تقييم المرحلة الحالية للتعاون الاقتصادى العربى :

أ ــ عقدت معاهدات واتفاقات عديدة ثنائية ومتعددة الاطراف ــ فى نطاق الجامعة العربية وخارجها ــ وعلى مدى

الخمس والعشرين عاماالماضية او اكثر تهدف الى زيادة فعالية التعاون الاقتصادي العربى كخطوة أولى نحـو تحقيق الوحـدة الاقتصادية وشملت مختلف المجالات :

تسهيل تبادل السلع ورءوس الاموال (١) ، وانشاء شركات مشتركة عربية (٢) ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (٣) ، انشاء سوق مشتركة عربية كخطوة أولى نحو الوحـدة (٤) ، والتصنيع (٥) وتنسـيق خطط التنمية الاقتصـادية بين دول السوق ..

٢ ـ استغرق عقد بعض الاتفاقات الجماعية فى اطار الجامعة العربية مناقشات وفترات طـويلة حتى تم التصـديق عليهـا ـ فاتفاقيتى تسهيل التبادل التجارى وتسديد المدفوعات استغرقت ٤ سنوات (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) حتى تمت الموافقة عليها ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية استغرقت أكثر من سبع سنوات حتى دخلت

---

(١) اتفاقيتى تسهيل التبادل التجارى وتسـديد المدفوعـات وانتقال رءوس الأموال وافق عليها مجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٥٧ .

(٢) وافق المجلس الاقتصـادى فى الجامعة على انشاء شركة البوتاس المساهمة المحدودة ١٩٥٦ ؛ مؤسسة الخطوط الجوية العربية فى ابريل سنة ٦١ ؛ والشركة العربية لنـاقلات البترول فى ديسـمبر ١٩٦٣ ؛ والشركة العربية للملاحة الجوية فى ديسمبر ٦٣ .

(٣) قدم مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى أغسطس ٥٦ وتم التصديق عليها من الأعضاء : الكويت ١٩٦٢ ، مصر ١٩٦٣ ؛ والعراق وسوريا والأردن ١٩٦٤ ؛ ودخلت مجال التنفيذ فى ابريل سنة ١٩٦٤ وعلى أساسها أنشىء مجلس الوحدة الاقتصادية فى يوليو ١٩٥٧ (سكرتارية عامة ولجان متخصصة) ومقره القاهرة .

(٤) قرار الدول الأعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بانشاء السوق فى أغسطس ١٩٦٤ ودخلت مجال التنفيذ فى يناير ١٩٦٥ ، انسـحبت الكويت ؛ وانضمت السودان ثم أخرت تنفيذ الاتفاق حتى أوائل ١٩٧٢ .

(٥) أنشىء مركز للتنمية الصناعية تابع الدول العربية .

مجال التنفيذ ــ بل ان بعض الاتفاقيات تعثرت فى التنفيذ بل لم تنفذ وأصبحت نوعا من أحلام اليقظة (١) .

٣ ــ وقامت محاولات عديدة لتحقيق الاندماج الاقتصادى Unification بين الدول العربية ، ومن المؤسف أن تكون الأمثلة الأولى لهذا الاندماج ــ غير الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) ــ قد فرضت على الدول العربية من قوى أجنبية ، نذكر منها (٢) :

ــ الاتحاد الجمركى الذى قام بين معظم الدول العربية (١٨٧٠ ــ ١٩١٤) تحت حكم الامبراطورية العثمانية .

ــ التنسيق فى الانتاج والتجارة ــ الذى قام به مركز الامدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre ــ بين الدول العربية الواقعة تحت النفوذ البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية .

ــ الاتحاد بين سوريا ولبنان الذى أقامته سلطة الانتداب الفرنسى بين الحربين العالميتين ، ونظم بينهما مسائل الجمارك والنقد والسياسة التجارية الخارجية . وقد استمرت هذه الوحدة قائمة حتى تم استقلال البلدين عام ١٩٥٠ عندئذ اتخذ كل منهما بعض الاجراءات التى نتج عنها فى النهاية تفتيت الوحدة الاقتصادية .

٤ ــ رخصصت مجالس ولجان متخصصة للقيام بمهام

---

(١) دكتور مختار محمد متولى ، نماذج من التعاون الاقتصادى العربى ، القاهرة ؛ ١٩٦٦ ، صفحة ١٢٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :
Musrey, A., An Arab Common Market ; Industry in Inter-Arab Trade Relation, 1920-1967, Prager, N.Y. 1967.

تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وقيام السوق العربية المشتركة فى اطار الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ، وعلى مستوى دولة اتحاد الجمهوريات العربية ، والوحـدة المصرية الليبية ، والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان .

٥ ــ والسطور السابقة توضح أن الاطار الفكرى والتنظيمى ــ لعملية زيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى ــ موجود ، وبذلت الجامعة العربية جهدا كبيرا سواء لخلقه أو فى سـبيل استمراره ، مما سهل قيام كثير من العلاقات الثنائية الاقتصادية خارج نطاق الجامعة ، وقامت محاولات جادة أيضا ــ تنظيمية وفكرية ــ من أجل تحقيق الوحدة فى اطار دولة اتحاد الجمهوريات العربية أو دول ميثاق طرابلس منذ عام ١٩٦٩ .

٦ ــ والملاحظ ان اشكال التعاون الاقتصادى السابقة شملت الدول العربية فى آسيا ومصر والسودان فى أفريقيا . أما دول المغرب العربى (مراكش ــ الجزائر ــ تونس ــ ليبيا) فقد انشأت هيئات مشتركة خاصة بها ــ الى جانب أنها أعضاء فى الجامعة العربية ــ تحقق أهدافها فى قيام اقليم اقتصادى متكامل يسهم فى تحقيق الوحدة العربية على مستوى اقليمى ، ففى عام ١٩٦٤ انشئت اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب لهـذا الغرض وهى ترتبط ارتباطا وثيقا باللجنة الاقتصادية للتعاون الافريقى التى تتبع الأمم المتحدة .

٧ ــ لكن على الرغم من كل ماسبق ذكره (من ١ ــ ٦) ظلت العلاقات الاقتصادية محصورة فى نطاق ضيق ومحدود ، وذلك سواء نظرنا الى تبـادل السلع أو الخدمات أو رءوس الأموال أو الأفراد . فحتى عام ١٩٦٥ لم تؤثر اتفاقيات التفضيل التجارية المتعددة الاطراف أو اتفاقات الدفع الثنائية الا تأثيرا محدودا على حجم وهيكل التجارة العربية . ففى عشر سنوات بين ٥٣/١٩٥٢

ـ ١٩٦٢/٦٣ ارتفع حجم التجارة بين الدول العربية بالنسبة لحجم تجارتها الاجمالى ارتفاعا طفيفا وفى بعض الحالات مثل الاردن وسوريا ولبنان تناقص (١) . وخلال هذه الفترة كان الاستثناء الوحيد هو الزيادة الكبيرة فى حجم التجارة بين مصر وسوريا خلال الفترة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) ـ اتحاد مصر وسوريا ـ حيث كانت تمثل واردات سوريا من مصر فى عام ١٩٦١ أكثر من خمسة أضعاف مستواها فى عام ١٩٥٧ (٢) .

٨ ـ ومنذ عام ١٩٦٥ عندما دخل اتفاق انشاء السوق العربية المشتركة التنفيذ ـ بهدف ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء ، وعمل تعريفة موحدة لدول السوق فى مواجهة العالم الخارجى ، حرية انتقال العمل وراس المال ، وعمل سياسة زراعية وصناعية وتجارية ونقدية واحدة .. ـ لم يتقيد بهذا الاتفاق سوى اربعة اعضاء هم مصر وسوريا والعراق والأردن بعد انسحاب الكويت ، وتأخير تنفيذ السودان للاتفاق حتى أوائل عام ١٩٧٢ ، وكانت الزيادة فى حجم التجارة بين الدول الأعضاء ترجع فى معظمها الى اعتماد هذه الدول على بعضها فى تصريف الصادرات من السلع الأولية . أما الواردات فكانت منخفضة (سواء من السلع الانتاجية أو الاستهلاكية) وتعتمد فيها على أسواق الدول الصناعية (٣) .

٩ ـ ولاشك ان اعتماد دول السوق العربية المشتركة على استيراد السلع الانتاجية والاستهلاكية من الدول الصناعية يجعل

---

(١) See UNESOB : Studies on selected development problems, 1967, p. 16 and El Ghandour, A. : Arab Economic Entegration, Arabic, Institute of Arab Studies Cairo, 1970, pp. 110-123.

(٢) انظر محاضرات الدكتور جلال أمين القيت على طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة عين شمس عام ١٩٧٣/١٩٧٢ .

(٣) نفس المرجع السابق .

من الطبيعى توجيه صادرات هـذه الدول من السلع الأولية الى الدول الصناعية ـ كما هو الحال فى الوقت الحاضر ـ مما يؤثر فى النهاية على حجم التجارة بين الدول العربية أعضاء السوق .

١٠ ـ وهذا التحسن المتواضع فى العلاقات الاقتصادية العربية ـ السابق توضيحه ـ لا يمثل حركة عامة شاملة للبلاد العربية كلها أو معظمها بل انحصر فى مناطق محدودة من الوطن العربى ، فعلى الرغم من كل هـذه الاجراءات لتحرير التجارة العربية انحصر التحسن فى نسب التبادل فى ثلاث دول هى : الاردن وسوريا ولبنان التى تمثل صادراتها الى الدول العربية نسبة عالية من اجمالى صادراتها ، بلغت هذه النسبة (عام ١٩٦٨/١٩٦٩) ٦٩٪ ، ٦٠٪ ، ٣٥٪ على التوالى (١) .

١١ ـ من الملاحظ أن الدول العربية تعتمد الى حد كبير فى تصدير انتاجها على سوق واحد أو عدد قليل من البلاد . فبينما نسبة كبيرة من صادرات مصر وسوريا تتجه الى الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الاشتراكية نجد معظم دول البترول تتجه صادراتها الى اوروبا الغربية واليابان . ومنذ منتصف الخمسينات حدث تغيير فى توجيه العلاقات الاقتصادية ، ولم يكن هذا التغيير بسبب تنويع أسواق الصادرات بقدر ما هو احلال بلاد محل بلاد أخرى . ولتوضيح ذلك مثلا مصر عام ١٩٤٨ كان ٢٩٪ من اجمالى الصادرات يصدر الى انجلترا ، ٣٤٪ الى دول غرب اوروبا ، ١٣٪ فقط لدول الكتلة الاشتراكية ، أصبحت مصر عام ١٩٦٨/١٩٦٩ تصدر ٤٩٪ من اجمالى صادراتها للدول الاشتراكية ـ بما فيها الصين ـ ٢١٪ لأوروبا الغربية بما فيها بريطانيا . أما سوريا لم تكن تصدر شيئا للكتلة الاشتراكية عام ١٩٥٣ لكن ارتفعت صـادراتها الى ٤٪ من اجمالى الصادرات عام ١٩٦٤ (٢) .

---

(١) U.N., Year Book of International Trade statistics, 1969.

(٢) أنظر محاضرات الدكتور جلال أمين السابق ذكرها ـ ص ١٤١ .

١٢ ــ اجمالا تعانى العلاقات الاقتصادية العربية ــ والتعاون والتنسيق واجراءات الوحدة الاقتصادية ــ من ظاهرة الضعف والتفكك ، وأن التحسن المتواضع الذى طرأ عليها ــ نتيجة للمجهودات التنظيمية والفكرية ــ لا يأخذ صفة الاطراد والانتظام بل كثيرا مايتعرض لتقلبات مفاجئة ، وينحصر فى مناطق محدودة من الوطن العربى (١) . ولأسباب سياسية تعتمد الدول العربية فى تصدير انتاجها ــ معظمه من المواد الأولية ــ على سوق واحد أو عدد من البلاد ، وحجم التجارة بين الدول العربية ضئيل اذا قيس بحجمها مع العالم الخارجى .

١٣ ــ ومن أهم الملاحظات على اتفاقية الوحدة الاقتصادية أنها :

ــ لم تراع الاختلافات الجارية فى النظم الاقتصادية ومراحل النمو .

ــ ولم تحدد كيفية توزيع النشاط الاقتصادى فى مرحلة الاتحاد الاقتصادى .

ــ ولم تحدد كيفية توزيع العائد بما يضمن عدم تركزالفوائد فى الأقاليم الأكثر تقدما .

ــ ان نظام التصويت يجعل مدى التزام الأعضاء بقرارات مجلس الوحدة مطاطا ، فتصدر القرارات بأغلبية الثلثين والتصديق أو التنفيذ يتم (مع مراعاة موافقة السلطة التشريعية فى كل دولة) ولكل دولة صوت واحد (فلايراعى القيمة الاقتصادية للأعضاء) .

---

(١) أعد الدكتور حسين خلاف سفير مصر فى جنيف ورقة عمل ــ غير منشورة ــ بناء على تكليف من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة المؤتمر المزمع عقده فى اواخر العام الحالى عن « مستقبل التعاون الاقتصادى العربى » .

ثانيا : العوامل المختلفة المسببة لظاهرة الضعف فى التعاون الاقتصادى العربى :

قمنا فيما سبق بتحديد ظاهرة الضعف التى تعانى منها علاقات التعاون الاقتصادى العربى ، لكن لايكفى أن ندرس فقط جوانب الظاهرة ونصل الى نتيجة أن هناك ضغطا أو تفككا ، فالدراسة العلمية ـ كما سبق أن أوضحنا ـ تقتضى تقصى أسباب حدوث هذا الضعف والعلاقات التى تربط بين هذه الأسباب بعضها ببعض ، والتفرقة بين ما هو رئيسى وما هو مترتب (١) .

١٤ ـ فما هى الأسباب أو العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تسبب هذا الضعف ؟ ان عملية التشخيص هذه هامة وأساسية لمعرفة العلاج او الحل . وقد قام الكثيرون بمحاولات لتوضيح الأسباب التى أدت الى ذلك حتى الآن . البعض ينظر لها من وجهة نظر ايديولوجية ، سياسية ، والبعض الآخر يراها من وجهة النظر الاقتصادية فيحددها فى مجموعة أسباب اقتصادية أو من وجهة نظر تنظيمية ادارية فيرجعها الى أسباب تتعلق بضعف المستوى الادارى والتنظيمى على مستوى الوطن العربى .

١٥ ـ ويمكن فى الواقع أن نقسم هذه الأسباب الى داخلية وخارجية Internal and External Factors

ورغم أن هذه الاسباب لايمكن فصلها بعضها عن بعض فكل منها تؤثر فى الاخرى الا أننا نجد أن تقسيمها يمكننا من تتبع آثار

(١) الدكتور فوزى منصور ، محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية ؛ الجزء الأول القضايا والمنهج ؛ دار النهضة العربية ؛ القاهرة ؛ ١٩٧٣/١٩٧٤ .

هذه العوامل على مشكلة التعاون الاقتصادى العربى بشكل أكثر دقة .

١٦ ـ وتكمن العوامل الخارجية المسببة للمشكلة فى الآتى (١) :

ـ استمرار العدوان الاسرائيلى على الدول العربية ، وأثر الوجود الاسرائيلى فى عزل بلاد الشرق العربى بعضها عن بعض ، وتوجيه اقتصاد هذه البلاد وجهة الحرب دفاعا عن نفسها ، واشاعة عدم الاستقرار فى المنطقة عموما .

ـ طبيعة العلاقات السياسية التاريخية التى تربط بين كل من الدول العربية والخارج ، فمن هذه البلاد ، ترتبط سياسته وبالتالى اقتصاده بالبلاد الاشتراكية ، كما ان منها ما يرتبط بالولايات المتحدة وفريق ثالث يتصل بالسوق الاوروبية المشتركة خاصة فرنسا .

١٧ ـ أما العوامل الداخلية ـ التى تنبع من داخل الوطن العربى ـ وتسبب المشكلة فهى (٢) :

ـ صاحب انقسام العالم العربى الى دول مستقلة نحو الاتجاه الانفصالى عند البعض ورغبتهم فى الدفاع عن مصالحهم الذاتية الآتية داخل حدودهم ، مما أثر فى كثير من الأحيان على نمو او انكماش التعاون الاقتصادى العربى حسب الأحوال .

---

(١) ورقة عمل أعدها الدكتور حسين خلاف سفير مصر فى جنيف ـ غير منشورة ـ بناء على تكليف من الأمانة العامة للجامعة العربية بمناسبة المؤتمر المزمع عقده فى أواخر العام الحالى عن مستقبل التعاون الاقتصادى العربى حتى عام ٢٠٠٠ .

(٢) نفس المرجع .

ـ ومنها مايتصل بالناحية الايديولوجية ، فبعض البلاد العربية يميل الى تطبيق الانظمة الاشتراكية ، بما يستتبعه من هيمنة الدولة على وسائل الانتاج وشئون التجارة الخارجية والنقد الخ ، بينما منهما مايميل الى تطبيق النظام الراسمالى أو نظام السوق الحرة ، وكذلك تشير الناحية الأيديولوجية أيضا الى عدم الاتفاق فى الراى على ما اذا كان التعاون الاقتصادى يراد لذاته أم انه يستهدف تحقيق الوحدة السياسية بين الدول العربية او بين مجموعات منها على الاقل ، وهل المراد أن يتم فى مجال الاقتصاد ، تكامل حقيقى أم مجرد تنسيق بين السياسات والتنظيمات المختصة .

ـ أما الأسباب الاقتصادية فيرى البعض أن تشابه أوضاع الانتاج فى الدول العربية وكونها جميعا دولا متخلفة ، مما لايتيح الفرض لتبادل غزير فيما يكون بينها ، بينما يشير آخرون بالعكس .

الا أن اختلاف ظروف الدول العربية بعضها عن بعض يكون صعوبة اساسية فى وجه تكاملها الاقتصادى فيما بينها وذلك سواء رجع هذا الاختلاف الى تقدم بعضها نسبيا ، خاصة فى مجال الصناعة ، مع استمرار باقى تلك البلاد فى مرحلة متأخرة من الانتاج .

أو لسبب توافر الموارد المالية لدى بعض الدول العربية مما ينعكس على ميزان مدفوعاتها وبالتالى على انظمتها النقدية والجمركية الخ ، بينما تعانى البلاد العربية الأخرى صعوبات جمة نتيجة شح مواردها أو ضغط سكانها أو لظروف الحرب التى تمر بها ، مما يحملها على التمسك بكثير من القيود فى أنظمتها المالية والاقتصادية .

ـ يضـاف الى ماسبق أسباب تنظيمية وادار يـة ، وهى مختلفة ، فمنها ما يتصل بصعوبة المواصـلات والنقل وارتفاع تكاليفه بين البلاد العربية ومنها مايتعلق بضعف المستوى الادارى والتنظيمى فيهـا سـواء على الصعيد الحـكومى أو الخاص ، وما يترتب على ذلك من سـوء الخـدمات الادارية والتنظيمية المقدمة وارتفاع تكاليفها .

كما أن منها مايتصل بعدم توافر الأجهزة القديرة على تصميم وتنفيذ خطط وبرامج التعاون الاقتصادى العربى .

ـ وهناك أيضا أسباب أخـرى تتمثل فى ضعف المسـتوى الاعلامى العربى فى المجال الاقتصادى ، فالامكانيات المتاحة للتبادل كثيرا ماتكون مجهولة أو غير معروفة على وجه الدقة حتى من قبل المختصين . كما لاتوفر الفرص الكافية لهؤلاء كى يتعرف بعضهم الى بعض ، وينشأ بينهم جو الألفة والثقة اللازمين .

ـ ويتفرع عن هـذه النقطة الأخيرة انه يبدو ان الاهتمام بتقوية الروابط الاقتصادية انصبت أساسا على صعيد الحكومات والجهات الرسمية ، أما الناحية الشعبية ، فلم تنل نفس القسط من العناية . وهو ما قد يحسن تلافيه .

١٨ ـ وفى الواقع تعبر الأسباب السابق استقصاؤها عن وجود علاقات مختلفة بينها فى عملية تحقيق مزيد من تقوية التعاون الاقتصادى أو التقارب أو التنسيق أو الوحدة والاندماج .. الخ ودراسة العلاقات بين هذه العوامل من وجهة نظر داخلية وخارجية او من وجهة نظر أخرى على أنها اقتصادية وسياسية وثقافيـة .. يفيد فى تقييم او تحديد طبيعة المعوقات او الصـعوبات التى تقف عقبة أمام تحقيق الهدف ، وماهى الاسباب الاصيلة وما هى الأسباب العارضة ؟ أو ما هـو السبب الرئيسى وما هى الأسباب

المترتبة ؟ ومبلغ مايمكن توقعه من استمراره أو اختفائه فى المستقبل واثر ذلك فى المحصلة .

ثالثا : تقييم العوامل المختلفة وتحديد العامل الرئيسى والعوامل المترتبة فى عملية تحقيق الوحدة أو الاندماج :

١٩ ـ ان عدم فهم العلاقات والارتباطات التى تقوم بين العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التى تحكم عملية الوحدة أو التعاون ، وعدم وجود تقدير واضح بطبيعة عملية التكامل هى من أهم أسباب فشل العرب فى تحقيق أهدافهم فى تنمية علاقات التعاون ، التقارب ، والاندماج ... الخ (١) .

٢٠ ـ اذا بحثنا العلاقة بين العوامل المختلفة من وجهة نظر انها عوامل سياسية واقتصادية وثقافية فى محاولة لتقييمها ومعرفة اثرها نجد أن الدارس لصور الوحدة أو التكامل المختلفة سواء بين دول العالم الرأسمالى أو الاشتراكى أو بين مجموعات من الدول النامية لابد يلحظ ـ من الدراسة ـ أن هذه الصور جميعا قد تمت نتيجة اجراءات سياسية على مستوى عال لا كمجرد استجابة لدوافع اقتصادية بحتة فقط . فاختلاف أو اتفاق

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم ـ « نظرة ثانية للاطار الاجتماعى ومسالة الوحدة » ـ مجلة الشباب العربى ، العدد ٢٧١ ، ٢٧٣ فى ١٤ فبراير ؛ ٢٨ فبراير ١٩٧٢ . تكمن أسباب فشل تحقيق العرب لتكاملهم فى مجموعتين من الأسباب : **المجموعة الأولى** : تتعلق بالأوضاع السياسية للوطن العربى وتشمل المؤامرات الأجنبية والتدخل الخارجى لمنع الوحدة والتناقضات والتباينات بين القيادات والأنظمة والنخب الحاكمة واختلاف درجة الوعى السياسى لدى الجماهير من قطر لقطر **المجموعة الثانية** : تتعلق بالواقع الاجتماعى وتشمل الاختلافات فى الحجم السكانى والمساحى للأقطار ؛ والاختلافات من حيث الثروة والموارد والاختلافات من حيث المستويات التعليمية والتكنولوجية والثقافية ..

الفلسفة السياسية فى الدول التى تريد أن تتقارب عامل هام فى تحقيق الوحدة أو التكامل . فالعامل السياسى لا يمكن تجاهله خاصة اذا علمنا أن الدولة هى قبل كل شيء حقيقة سياسية يستحيل عليها أن تتصرف بعيدا عن هذا الواقع (١) .

٢١ ـ لكن السياسة أو الاشكال الدستورية لايمكنها ان تتجاهل أهمية العوامل الاقتصادية والثقافية .. الخ فى تحقيق التقارب والوحدة . بل يمكن القول انه بقدر ماتباشر السياسة تأثيرا مستمرا على نمو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فان درجة نمو أو نضج هذه الأوضاع أو مدى تقارب الأبنية الاجتماعية يساعد بلا شك على الاسراع بحركة التطور السياسى نحو الوحدة .

٢٢ ـ فالعلاقة بين العوامل المختلفة التى تساهم فى تحقيق الوحدة علاقات متشابكة معقدة ويؤثر بعضها فى بعض ولايمكن فصل أو تجاهل أى منها ..

٢٣ ـ والاختلاف الذى قام بين المدارس المختلفة فى تفسير عملية التطور الاجتماعى نحو الوحدة أو الاندماج هو اختلاف فى درجة التركيز التى تعطيها هذه المدارس للعوامل المادية (الاقتصادية) أو للعوامل السياسية والثقافية ... ، ومن هنا تنوعت الطرق للوصول للتكامل أو الوحدة . فالبعض يرى اعطاء اهمية او تركيز أكبر للعوامل الثقافية والسياسية فيبدأ التكامل بقطاع التعليم والثقافة . ولكن الراى السائد فى علم الاجتماع المعاصر ـ وكما تبرزه التجارب الناجحة فى التكامل (تجربة السوق الاوروبية المشتركة) ـ هو أن القطاع الرائد فى عملية التكامل يجب

---

(١) د. ابراهيم شحاته ؛ والدكتور حازم الببلاوى دراسة عن التعاون الاقتصادى العربى ملحق الأهرام الاقتصادى عدد أول ديسمبر ١٩٦٥ .

أن يكون القطاع الاقتصادى ويتضمن ذلك تدعيم شبكة المواصلات والنقل بين البلدين وزيادة حجم المعاملات والانتقالات البشرية بين البلاد المراد تكاملها وكذا رءوس الأموال والبضائع (١) .

٢٤ ـ والواقع أن السياسة والاشكال الدستورية هى فى التحليل الأخير محصلة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وتاريخية .

٢٥ ـ لابد من اختيار اطار سياسى معين بين بلدين ثم نبحث فى أكثر القطاعات ملاءمة لعملية التوحيد . وبازدياد نطاق وعدد القطاعات التى يشملها التكامل تصل العملية التوحيدية الى نقطة يصل التكامل فيها الى درجة الاندماج بحيث يصبح البلدان بلدا واحدا كما هو الحال فى المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة (٢) .

٢٦ ـ ولقد أثبتت التجارب الوحدوية فى الوطن العربى ان عملية الوحدة لا يمكن أن تتم بين يوم وليلة بقرار ادارى أو سياسى بل هى تخضع بحكم طبيعتها لتفاعلات داخلية ، ويلعب البناء أو التقارب الاقتصادى دورا ديناميكيا مؤثرا فى الاسراع بعملية الوحدة حيث يساهم فى ازالة أسباب الاختلاف أو التباين بين الأبنية الاجتماعية الأمر الذى يسمح بسد الفجوات بين مستويات النمو المختلفة ويؤدى فى النهاية الى الاندماج والتكامل (٣) .

---

(١) د. على الدين هلال « الوحدة العربية ومنهج البحث الاجتماعى ، مجلة الطليعة ؛ العدد ٥ ؛ مايو ١٩٧٤ ؛ ص ٢٠ » .

(٢)المرجع السابق .

(٣) حدد الدكتور على الدين هلال فى نفس المرجع السابق : « أن أى عمل وحدوى جاد يجب أن ينطلق من دراسات علمية للبنيان الاجتماعى العربى ويشمل ذلك : التركيب الايكولوجى السكانى بما يتضمنه من عدد السكان وكثافة السكان وتوزيع السكان وكيفية تفاعلهم مع البيئة . وما يتبع ذلك من انماط معيشية (ريف ـ حضر ـ بدو) ونظام الاتصال والتركيب العنصرى والدينى والتركيب الطبقى والمهنى ونظم المعايير والقيم السائدة » .

٢٧ ــ وفى هذا المجال ذكر الرئيس السادات فى مقال نشر عام ١٩٧٢ فى مجلة Foreign affairs فى معـرض حـديثه عن كيفية الوصول الى تحقيق الوحدة العربية ما يلى (١) :

«The emergence of a unified arab world, whose goals are peace and progress — not conflict and alignment — will take time, as does the growth of a tree or the maturity of a harvest.

«Progress towards unity will meet with various negative factors as well as with various supportive, circumstances».

ويكفى أن نشير الى ذلك كدليل على تفهم طبيعة العـلاقات التى تربط بين العوامل المختلفة واهمية تقييمها فى عملية تحقيق أهداف الامة العربية فى الوحدة والاندماج .

٢٨ ــ أما اذا بحثنا العلاقات بين العوامل المختلفة من وجهـة نظر أنها عوامل خارجية وداخلية بما تتضمنه من سياسة واقتصاد واجتماع وثقافة .. الخ وهى وجهة نظر أشمل ، يمكن أن نلاحظ الدور المؤثر الذى تلعبه العوامل الخارجية ــ فى المرحلة الحالية ــ وأبرزها العدوان الاسرائيلى واحتلال أجزاء من الأراضى العربيـة عام ١٩٦٧ واغتصاب حقوق شعب فلسطين . حتى يمكن القول أن أى انفراج فى الموقف الدولى والعربى سيؤدى الى التخفيف من أثر العوامل الداخلية (التناقضات) وسوف يكون الشروط أو المنـاخ اللازم لتقوية الأبنية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية .

٢٩ ــ وتقوم علاقة متداخلة متبادلة هنا أيضـا بين العوامل الداخلية والخارجية تخضع لنفس التحليل السابق ــ من وجـود علاقات بين العوامل السياسـية والاقتصادية والثقافية .. فتقوية

---

(١) El Sadat, Where Egypt Stands, Foreign Affairs, 1972.

الأبنية والهياكل الاقتصادية العربية يؤدى الى زيادة القوة الذاتية العربيـــة مما يبـــاشر تأثيره على ازالة آثار العـــدوان الاسرائيلى واسترجاع حقوق شعب فلسطين .

۳۰ ــ ومن وجهة نظرنا ، لايمكن الدخول فى جدل هل نبـدأ بازالة الأسباب الداخلية أم بازالة الأسباب الخارجية ؟ فلن يجدى شيئا . **ويمكن تكوين هدف يدخل فى تحديده العوامل الداخلية والخارجية معا بنسب مختلفة على ضوء الظروف الدوليـــة والعربية الراهنة مع اعطاء أولوية ولاشك هدف التحرير (۱) .**

۳۱ ــ ويمكن القول أن مزيدا من التحـــرير يخلق الظـــروف المناسبة لتقوية الهياكل والأبنية الداخلية للدول العربية ــ عن طريق اعادة تنظيمهابنسب جديدة ــ مما يدعم فرص زيادة وتقوية التعاون الاقتصادى العربى كخطوة نحو الوحدة والاندماج ..

۳۲ ــ وبالنسبة لمستقبل التعاون الاقتصادى العربى ، ولو أنه من الصعب التنبؤ به ، نجد أنه بقدر ماتســمح به الظـــروف الحالية لابد أن نكرس كل مجهودات وأشكال التعاون الاقتصـــادى لخدمة أهداف التنمية ، وتحقيق مزيد من التنمية يخلق ظروفا مناسبة لتحقيق مزيد من التعاون ، التكامل ، الاندماج .. لذلك سنتناول قضية تخلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية واتجاهات التنمية فى المستقبل كمدخل لتقدير صور وأشـــكال التعاون أو التقارب أو الاندماج الذى تسمح به المرحلة الحالية من النمـــو الاقتصادى والاجتماعى .

---

(۱) قد ركزت مصر هدفها الاســـتراتيجى فى هذه المرحلة فى « التحرير والتعمير » وهو تحديد يراعى العلاقة المتبادلة بين العوامل الداخلية والخارجية .

القسم الثانى

تقدير مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى

● مقدمة :

٣٣ ـ أوضحنا فيما سبق الأسباب المختلفة لضعف نتائج التعاون والتقارب والتنسيق العربى فى المجالات المختلفة ومنها « تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن العربى واختلاف مستويات النمو بين الدول العربية» وفى الواقع ان هذا الفرض ... Mypothosis يعكس أهمية نسبية عن غيره من الفروض ومعقولية نظرية بالنسبة لها الأن (١) :

١ ـ **تحقيق درجة من تقوية العلاقات بين الدول العربية ثم التماسك ثم الاندماج يفترض درجة معينة من التطور والنمو** الاقتصادى والاجتماعى كشرط تحضيرى ممهد .. Prerequisite

---

(١) ينصرف معنى التنمية أو النضج الاجتماعى الى المفهوم الشامل أى بما يحتويه اصطلاح اجتماعى من أوجه مختلفة اقتصادية سياسية ثقافية .

٢ ـ تجارب الأمم التى سبقتنا فى تحقيق درجات أكبر من التقارب والتماسك (مجموعة الدول الاشتراكية ، تجربة السوق الأوروبية المشتركة ..) اظهرت أن مستوى النمو والنضج الاجتماعى (١) (اقتصادى سياسى ثقافى) يحدد درجات التقارب والاندماج .

٣ ـ بمعنى آخر فى حالتنا هذه ـ على المستوى العربى ـ يعتبر بلوغ مستوى معين من النمو والنضج الاجتماعى أحد محددات التكامل والاندماج بل هو المحدد الرئيسى .

ولكن هل معنى ذلك أن تنتظر الدول العربية الى أن يتحقق مستوى اعلى فى التنمية أو تصل الى درجة معينة من النضج الاجتماعى لكى تحقق تماسكها واندماجها ؟ أم انه يمكن أن يتحقق هذا المستوى من التنمية وفى نفس الوقت تتحقق درجات أعلى من التماسك والاندماج ؟ وماهو الممكن فى عملية تحقيق درجات من التعاون والتقارب والتماسك .. الخ وماهو المستحيل ؟

٣٤ ـ الاجابة على هذه الأسئلة تفترض عمل تقدير لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى حققته الدول العربية واتجاهاته فى المستقبل ، وفى ضوء ذلك يمكن تحديد درجات ممكنة من التعاون والتقارب والتماسك .. ووضع تصور أولى للمراحل التى يمكن ان تمر بها عملية الاندماج او التوحيد العربى .

---

(١) بقية الأسباب نذكر بها لنا مرة أخرى وهى : أسباب أيديولوجية ـ سياسية ـ تنظيمية ادارية ـ اجتماعية اقتصادية ـ ثقافية .

أولا : تقدير مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى حققته الدول العربية :

٣٥ ــ يختلف اصطلاح التنمية Development عن التقدم Growth فى الفكر والتطبيق الاقتصادى (١) . فبينما ينحصر النمو أو التقدم أساسا فى الزيادة الكمية والحقيقية فى الدخل القومى أو الدخل الفردى ، يستخدم اصطلاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدلالة على مفهوم أشمل يتضمن الزيادة الكمية فى الدخل والتغييرات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . وعند تقدير مستوى التنمية ــ الذى حققته الدول العربية ــ يحسن أن نستخدم اصطلاح التنمية خاصة وأن الهدف الرئيسى للأمة العربية هو احداث تغيرات هيكلية فى البناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى Socio political economic structure تؤدى فى نفس الوقت الى الاسراع بمعدلات الدخل القومى والفردى بدرجة تسمح بالانتقال من التخلف الى التقدم فى أقصر فترة ممكنة . والتفرقة بين التنمية والتقدم تفسر الزيادة فى الدخل القومى المترتبة على الدخول القدرية من البترول أو التعدين على انها تقدم .. Growth وليست تنمية Development أى لم يمتد تأثيرها الى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلد .

٣٦ ــ ويثير استخدام تعبير مستوى التنمية .. Level of Development مشاكل عديدة فى تحديده أو قياسه سواء بسبب عدم توافر البيانات والاحصاءات الدقيقة عن كل المؤشرات المستخدمة فى قياس هذا المستوى خاصة فى الدول

(١) Higgins, B., Economic Development, Principles, Problems and Policies, Constable and Co. ltd., London, 1966, pp. 106-7. Index

العربيــــة أو النامية عموما أو بسبب صعوبة جمع كل مؤشرات ..
Indices هـــذا المســـتوى فى رقــم قيــاسى واحــد ...
Index يكفى أن نشــــير الى أن مســــتوى المعيشـــة
Level of living كجــزء من مســـتوى التنميـــة يســـتخدم فى قياسه مؤشرات عدة كمية وكيفية مثل استهلاك الغذاء ، الحالة الصحية ، التعليم ، العمالة وأحوال العمل ، الحالة السكنية ، التأمين الاجتمــاعى والملبس والحرية الانســـانية والترويح من النفس Recreation ، فالمؤشرات الســـتة الأولى يمــكن قياسهم ويصلحون للمقارنة الدولية أما المؤشرات الثــلاثة الأخيرة فيصعب وضعهم فى صورة كمية ولا يصلحون للمقــارنة الدولية لاختلاف الظروف من بلد لآخر (١) .

١ ــ تقدير مستوى التنمية بالنسبة للدول المتقدمة :

٣٧ ــ وقد قام معهد الاقتصاد العالمى بموسكو بعمل دراسة عن مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصــادية فى الدول الناميــة والرأسمالية جمــع بياناتها من نشرات الأمم المتحدة ووكالاتهــا المتخصصة عن عام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ ، نشرت هــذه الدراســة فى شهر نوفمبر ١٩٧٠ فى مجلة المعهد المتخصصة . وقد استخلصنا منها مايخص الدول العربية ، بعض الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا .

٣٨ ــ وتشير هذه الدراسة الى انخفاض حاد فى مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد العربية بالمقارنة بالدول

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٤ ، وقد استخدم المكتب الاحصائى للأمم المتحدة هذا المقياس .. Index فى تحديد مستوى المعيشة وواجه صعوبات عدة .

المتقدمة والجدول (رقم ١) يوضح ذلك (١) . ففيما عدا السعودية والكويت وليبيا يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار Percapita national income بين ٩١ السودان و ٢٥٠ الجزائر أما لبنان فيبلغ المعدل ٤٤٨ . وبالمقارنة بالدول المتقدمة نلاحظ أن نصيب الفرد ــ فى هذه الدول ــ من الدخل القومى لايزيد عن ١٠٠٠ دولار ، وقد بلغ فى الولايات المتحدة مثلا ٣٣٠٣ أى يزيد متوسط الدخل الفردى فى هذه الدول بين ٤ أمثال وأكثر من ١٠ امثال مايستحقه الفرد فى الدول العربية .

٣٩ ــ أما بالنسبة للسعودية والكويت وليبيا ــ وهى دول منتجة للبترول ــ فيبلغ نصيب الفرد من الدخل القومى مثلا ٨٠٢ ليبيا ، ٣٢٤٠ الكويت وتشير هذه المعدلات الى أنها تتقارب مع مستويات الدخل الذى تحققه الدول المتقدمة . فهل هذا يعبر عن ارتفاع مستوى النمو ؟ الواقع أن الاعتماد فقط على متوسط الدخل الفردى غير كاف كمؤشر لمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فاذا أخذنا مؤشرات أخرى مثل درجة التعليم والحالة الصحية (مقاسة بعدد من يقرأ ويكتب أو بعدد التلاميذ لكل ألف من السكان أو عدد السكان لكل طبيب) يمكن ملاحظة الآتى :

١ ــ بالنسبة لدرجة التعليم :

نجد انه بينما يوجد فى الكويت فى كل ١٠٠٠ من السكان

---

(١) ترجم من اللغة الألمانية عن مجلة الهورسنت الألمانية ــ مجلة متخصصة فى الشئون الاقتصادية والسياسية الدولية ــ فى العدد ١٩٧١/٢ ؛ وهو بعنوان : « بعض البيانات والأرقام الاحصائية الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية والراسمالية » ، وقد اقتصرنا فقط على الدول العربية وبعض الدول المتقدمة ــ انظر جدول (١) فى المرفقات .

٢ تلميذ وفى ليبيا ٢ر١ تصل هذه النسبة فى الدول المتقدمة الى ٥ر١١ فى اليابان ، ٤ر٩ فى فرنسا ، ٤ر٢٨ فى الولايات المتحدة .

وكذلك نجد أنه بينما يبلغ عدد من يقرأ ويكتب فى كل ألف من السكان ٥٠٠ فى الكويت ، ٢١٧ فى ليبيا تصل هذه النسبة الى ٩٧٨ فى اليابان و ٩٦٤ فى فرنسا و ٩١٦ فى ايطاليا ، ٩٧٨ فى الولايات المتحدة .

٢ — وللدلالة على الحالة الصحية : نجد أنه بينما يصل متوسط طول العمر ٤٥ سنة فى الكويت يصل هذا المتوسط الى أكثر من ٧٠ سنة فى كل من اليابان والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا .

وكذلك بينما يوجد طبيب لكل ٨٤٠ من السكان فى الكويت تبلغ هذه النسبة طبيب لكل ٥٧٠ فى ايطاليا ، ٦٣٠ فى المانيا الغربية .

٤٠ — فى ضوء المقارنة السابقة يتضح أن استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤشر غير كاف ولا يمكن الاعتماد عليه فى تفسير مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأعلى مستويات للدخل الفردى فى الدول العربية تعانى من انخفاض فى مستوى الحالة التعليمية والصحية اذا قورنت بالدول المتقدمة .

٤١ — وبصفة عامة تعانى الدول العربية من انخفاض هذا المستوى عن الدول المتقدمة ويكفى أن نشير الى انه يوجد طبيب لكل ٥٠٩٠ فرد من السكان فى العراق ، ولكل ٤٠٨٠ فى الاردن ، ولكل ٥٠٨٠ فى سوريا بينما تبلغ هذه النسبة فى اسرائيل مثلا طبيب لكل ٤١٠ وفى اليابان طبيب لكل ٩٣٠ ، وفى ايطاليا طبيب لكل ٥٧٠ . وللدلالة على انخفاض الحالة التعليمية يمكن أن نشير الى أن من يقرأ ويكتب فى كل ١٠٠٠ من السكان فى العراق يبلغ

١٤٥ فردا ، ٣٢٤ فى الاردن ، ٢٩٥ فى سوريا ، ١٩٣ فى مصر ، ١٥٠ فى الجزائر ، ١٢٠ فى السودان بينما يبلغ هذا المعدل فى اسرائيل ٨٤٢ وفى اليابان ٩٧٨ وفى فرنسا ٩٦٤ .

٤٢ ــ وللدلالة على مستوى المشاركة السياسية ونمو الوعى قد يكون عدد نسخ الجرائد لكل ألف من السكان أو عدد اجهزة الراديو لكل ألف من السكان مؤشر مناسب فبينما يوزع ٢٥ و ١٥ و ١٤ و ١٨ و ١١ نسخة لكل ألف من السكان فى لبنان ومصر ومراكش والاردن وسوريا على التوالى يوزع ١٨٨ نسخة من الجرائد لكل ألف فى اسرائيل ، ويبلغ هذا المعدل ٤٦٥ نسخة لكل ألف من السكان فى اليابان ، ٣٠٩ فى الولايات المتحدة ، ٢٤٨ فى فرنسا . ويصل عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان ٢٤٩ فى العراق ، ٥٤ فى مصر ، ١٨٣ فى لبنان ، ٣٣٥ فى سوريا ، ٤٤١ فى الكويت ، ١٢٠ فى الجزائر ، ويصل عدد هذه الاجهزة لكل ألف من السكان فى اسرائيل ٢٩٠ ، ٢٥٢ فى اليابان ، ٣٠٦ فى فرنسا ، ٢٢٢ فى ايطاليا مما يدعونا القول بعدم وجود فارق جوهرى فى مستوى المشاركة السياسية والوعى بين هذه الدول حيث تنتشر اجهزة الراديو بمعدلات متقاربة بين السكان فى هذه الدول .

لكن اعتمادنا على أن مؤشر عدد نسخ الجرائد لكل ألف من السكان يوضح وجود فارق فى مستوى المشاركة السياسية والوعى ولذلك قد يفضل استخدامه للدلالة على الحالة التعليمية والثقافية أفضل من استخدامه فى هذه الحالة ، خاصة وان معدل نسخ الجرائد يرتبط بمعدل من يقرأ ويكتب لكل ألف من السكان بينما أجهزة الراديو والتليفزيون لا ترتبط بهذا المعدل .

٢ ــ تقدير مستوى التنمية بالنسبة للدول النامية عموما :

٤٣ ــ لكن لتقدير مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل أكثر وضوحا وتحديدا يحسن اجراء مقارنة

بين الدول العربية والدول النامية الأخرى التى تعانى من التخلف فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية • وفى خـلال حقبتين من الزمان (الخمسينات والستينات) حققت الدول العربية مستوى من التنمية أعلى من كثير من الدول النامية الأخرى (١) :

ـ فقد حققت جميع الدول العربية استقلالها السياسى فى هاتين الحقبتين وهى فى وضع أحسن من غيرها من البلاد النامية خاصة فى أفريقيا من ناحية الهياكل الاجتماعيـة والاقتصـادية الاساسية .

ـ واذا نظرنا لضغط السكان على الموارد الاقتصادية نجـد انها فى وضع أحسن عن كثير من الدول فى آسيا ، والسـكان فى البـلاد العربيـة نسـبيا متجانسـين ... Homogeneous ونسبيا أقل فى درجة التمايز الطبقى أو التقسيم القبلى .

ـ وبمقـارنة معـدلات الدخل الفردى Per capita income تحقق الدول العربية معدلات سريعة فى النمو . ومنذ عام ١٩٥٢ والعراق يخصـص ٧٠٪ من ايرادات البترول للتنمية ، وبدأت ليبيا تخصص نفس النسبة تقريبا منذ ١٩٥٨ ثم فى عام ١٩٦٢ خصصت المملكة العربية السعودية حوالى ٥٠٪ .

ـ تلقت الدول العربية مبالغ ضخمة من المعونات الخارجية، اذا قيسـت بمتوسـط نصـيب الفـرد .. Per capita وبلغت المعونات الأمريكية والسوفييتية والصينية خـلال العشرين عاما (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) أكثر من٦ر٣ بليون دولار . مصر وحدها تحصلت على خمس حجم القروض التى تعهد بها الاتحاد السوفييتى للدول

---

(١) Dr. Galal A. Amin, A study in the Economic History of nine Arab Countries, Lectures presented for the use of students working for the post-graduate diploma in Economics and Public Finance, Ain Shams University, Cairo, 1972-1973.

العربية فى الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٦٦ (١) ، والأردن تحصل على معونات تعتبر أعلى المعدلات التى تحصل عليها دولة فى العالم سواء مقاسة بمقدار نصيب الفرد أو كنسبة من الناتج القومى الاجمالى ... (G.D.P.) والجدول ـ ٢ ـ يوضح المعونات الاقتصادية لبعض الدول العربية .

٤٤ ـ والمقارنة السابقة تشير الى انخفاض مستوى النمو الاقتصادى والاجتماعى بشكل حاد اذا قورن بالدول المتقدمة ولكن اذا قورن هذا المستوى بمستويات النمو فى كثير من الدول النامية فى آسيا وافريقيا يمكن استنتاج أن الدول العربية فى وضع أفضل بكثير مما حققته كثير من هذه الدول .

ثانيا : تفسير تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى :

٤٥ ـ يكمن انخفاض مستوى النمو الاقتصادى والاجتماعى فى تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات على ذلك كثيرة ، يكفى أن نشير الى أن الدول العربية تعانى من مشكلة عدم توازن هيكلى Structural disequilibria سواء فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى ككل أو فى أجزائه ـ ، وتعانى تخلف الهيكل الاقتصادى والاجتماعى الحالى عن الوفاء بمتطلبات التنمية بالمعدلات السريعة المطلوبة والتى يسمح بسد فجوة التنمية Development gap مع الدول المتقدمة . ومازالت الدول

(١) Tansky, L., U.S. and U.S.S.R. aid to Developing Countries, Praeger, 1967, pp. 18-19.

ويلاحظ أن البيانات الفعلية عن المدفوعات غير متوافرة ولكن يمكن تصور تحقيق ٤٠٪ من هذه التعهدات ؛ أما المعونة العسكرية السوفييتية قدرت بخمسة أمثال المعونة الاقتصادية التى قدمها الاتحاد السوفييتى لمصر .

العربية تحاول تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتحرير اقتصادياتها من علاقات التبعية التى كانت تربط بينها وبين الخارج ، وازالة سيطرة الشركات الاحتكارية التى مازالت تستغلها .. ، وتحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى فى الداخل . ويكفى أن نشير هنا على وجه الخصوص الى مايلى :

١ ـ عدم توازن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للاقتصاديات العربية :

٤٦ ـ فبصفة عامة تشير المؤشرات المتخلفة كما يوضحها الجدول ـ ١ ـ فى المرفقات الى :

(أ) الاقتصاديات العربية اقتصاديات منتجة للمواد الأولية مثل البترول أو المعادن أو هى بلاد زراعية مع انخفاض درجة التصنيع ـ Rate of industrialisation ويكفى أن نشير الى أن قطاع الزراعة يستوعب من العمالة ٤٨٪ فى العراق و ٥٨٪ فى سوريا ، ٥٠٪ فى الجزائر ، ٨٠٪ فى السودان تقريبا ، كما أن هذا القطاع يساهم فى الناتج القومى الاجمالى بنسبة هامة تبلغ ٢١٪ فى العراق ، ٢٨٪ فى سوريا ، ٢٠٪ فى الجزائر ٥٢٪ فى السودان .

(ب) كما تتميز الاقتصاديات العربية بتضخم قطاع التجارة والخدمات (القطاع الثالث) فتبلغ نسبة المشتغلين فى هذا القطاع الى اجمالى عدد المشتغلين ب ٣٢٪ فى العراق ، ٢٥٪ فى سوريا ٣٤٪ فى الجزائر و ٢٨٪ فى مصر ، ٣٦٪ فى ليبيا . كما أن هذا القطاع يساهم فى الناتج القومى الاجمالى بنسبة ٢٦٪ فى العراق، ٥٧٪ فى لبنان و ٥٤٪ فى الجزائر ، ٢٤٪ فى ليبيا ، ٣٦٪ فى مصر، ٣٢٪ فى السودان .

(جـ) لكن يلاحظ على الاقتصاديات العربية انخفاض درجة التصنيع . فسـواء أخذنا بنسـبة مساهمة الصـناعة فى الناتج القومى الاجمالى أو نسبة المشتغلين فى قطاع الصناعة الى اجمالى المشتغلين نجد أن مسـاهمة الصـناعة فى توليد الدخل القومى ضئيلة . ويكفى أن نشير أن نسبة المشـتغلين فى الصـناعة الى اجمالى المشتغلين تتراوح بين ٨٪ تقريبا فى السودان ، ١٥٪ فى مصر ، ١٧٪ فى سوريا ..

(د) ضـعف الهيـاكل الاسـاسـية .. Infra structure من طـرق ووسـائل نقل وموان وكبار .. تسـهل عمليـات أو اجراءات تحديث الهيكل الاقتصادى . ويمكن أن نأخذ كمؤشر على ذلك أطوال شبكة السكك الحديدية فى كل ١٠٠ كم ٢ من مساحة البـلد فتبلغ ٣٫٧٥ كم فى العراق ، ٤٫٧ كم الكويت ، ١٫٨ كم فى الجزائر ، او ٠٫١ كم فى ليبيا ، ٥ كم فى مصر بينما فى اسرائيل تبلغ ٣٥ كم ، وفى الدول المتقدمة تبلغ هذا المعدل فى المانيا الغربية ١٩٧ كم ، وفى اليابان .

٢ ـ الاقتصاديات العربية اقتصاديات عجز فى الغذاء :

٤٧ ـ تواجـه الدول العربية كلها تقريبا عجزا فى الغـذاء Food-deficit وينطبق هـذا حتى على العراق والسـودان (١) رغم انهما من أغنى دول المنطقة فى الموارد الزراعية اذا قورنت بعدد

(١) أوضح هذه الحقيقة السيد المهندس سيد مرعى فى كتيب صدر حديثا فى مجموعة اقرأ ، بعنوان الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ ؛ وذكر سيادته فى ص ٤٩ أن السودان رغم وجود ٥٩٧ مليون فدان لديه صالحة للزراعة فانهـا استوردت عام ١٩٧٣ فقط مائتى ألف طن من القمح تجاوزت قيمتها عشرين مليون جنيه استرلينى واستوردت من الأرز ما قيمته مليون جنيه استرلينى ؛ ومن السكر ما قيمته ١٤ مليون جنيه استرلينى » .

السكان . فواردات العراق من الغذاء اصبحت تساوى تقريبا صادراتها من السلع غير البترولية ... Mon-oil exports بينما الأردن أصبح صافى وارداتها من الحبوب عام ١٩٦٨ أكبر من مجموع صادراتها الاجمالية .

وحسب التغيير فى سقوط المطر أصبحت سوريا ومراكش تحقق أحيانا فائضا غذائيا وأحيانا أخرى عجزا ، وعلى العموم فان الفائض الذى تحققه ضئيل .

٤٨ ـ والبيانات المتاحة عن الاستهلاك الغذائى يمكن الاعتماد عليها فى توضيح مستوى النمو الاقتصادى والاجتماعى أكثر من مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومى . ويوضح نظام الغذاء الحالى للفرد Diet وجود عجز فى معظم الدول العربية .

عدا مصر وسوريا التى يزيد فيها مايأخذه الفرد من سعرات حرارية Calorie in-take عن احتياجاته ... Requirements تواجه معظم الدول العربية عجزا ، لكن ليس بدرجة كبيرة . وتشير دراسة معهد الاقتصاد العالمى فى موسكو جدول ـ ١ ـ ، كذلك الجدول رقم ـ ٣ ـ الى هذه الظاهرة بوضوح .

٤٩ ـ ومن حيث نوع الطعام فالمعدل الذى يمكن ان يعطى للفرد من البروتين .. Protein بالنسبة للبالغين حوالى ٧٠ جراما ويزيد هذا المعدل ٢ ـ ٤ مرات للأطفال والرضع . ونصف هذه الكمية ينصح بأن تكون من أصل حيوانى (١) .

ويوضح الجدول رقم (٣) فى المرفقات أن الدول العربية تقابل احتياجاتها اجمالا من البروتين لكن ليس من نوع البروتين الحيوانى . وقد أوضح الكتاب السنوى للانتاج

(١) Amin, G., Food Supply and Econmic Development, with Special Reference to Egypt, Cass, London, 1966, p. 58.

Production year book الذى يصدر عن الـ FAO عام ١٩٧٠ بالنسبة لمصر أن معدل مايأخذه الفرد من بروتين حيوانى ظـل لايتغير منذ الاربعينات ولو أن معدل مايأخذه الفرد من بروتين عموما يظهر تحسنا .

٥٠ ــ عموما يمكن أن يقال أن انتاج المنطقة العربيـة من الغذاء يقل عن حاجة سكانها بما يترتب علىهذا من الاعتماد بدرجة كبيرة على الاستيراد من خارج المنطقة واذا نظرنا الى البلاد العربية فى مجموعها اوجدناها مستوردة صافية للغذاء الأمر الذى لايتفق مع الاعتقاد السائد بأن هناك من بلاد المنطقة العربية مما يتسنى بفضـل انتاجه من الأغذية تصحيح العجز الذى تعانيـه البـلاد العربية الأخرى .

٥١ ــ ويلاحظ أن الدول العربيـة المنتجة للبترول تتميز بصغر امكانياتها الزراعية مثل ليبيا والسعودية والكويت وبالتالى فهى تعتمد بصفة أساسية على الاستيراد .

٥٢ ــ كذلك الأردن ولبنان امكانياتها الزراعية ضئيلة وهى مستوردة بصفة أساسية للغـذاء لـكن يعتبر موقف الأردن أكثر صعوبة حيث يضغط استيراد الغذاء بشكل ملحوظ على مواردها المالية المحدودة (خاصة بعد احتلال اسرائيـل للضفة الغربيـة لنهر الأردن ، عام ١٩٦٧) أما لبنان يلطف من أثر هذا الوضـع ممـا يحققه من فائض كبير من الأبواب غير المنظـورة فى ميزان المدفوعات .

٣ ــ عـدم تـوازن فى عنـاصر القـوة الاقتصادية والخصائص الديموجرافية للمنطقة :

٥٣ ــ فيلاحظ من تتبع الاحصاءات الجـدول رقم (٤) عن

الشكل الديمجرافى للمنطقة ما يلى (١) :

ـ ان الدول الغنية بآبار البترول تعانى من النقص السكانى وبالتالى من نقص الأيدى العاملة على عكس المنطقة الفقيرة فى الآبار البترولية تعانى من الكثافة السكانية وتمتلك فائضا من القوى العاملة .

ـ ان المنطقة الغنية بآبار البترول لاتملك سوقا استهلاكية للبترول وهى فى حاجة الى تصديره على عكس المنطقة الفقيرة بآبار البترول غنية بالكثافة السكانية ، وهى تمثل سوقا استهلاكية للبترول وفى حاجة الى استيراده .

ـ يرتبط بهذا ان المنطقة الغنية بآبار البترول متخلفة حضاريا ، بل ويمكن ان توصف بأنها تمثل اقصى نواحى التخلف فى المنطقة ، وعلى العكس من ذلك فان المنطقة الفقيرة بالآبار البترولية هى أكثر المناطق تقدما من الوجهة الحضارية وبالتالى من الوجهة الصناعية مع ما يستتبع ذلك من امكانيات لا حد لها من حيث قدرتها على استهلاك الطاقة وحاجتها المتزايدة لذلك الاستهلاك بحكم تقدمها السريع فى جميع مرافق الحياة .

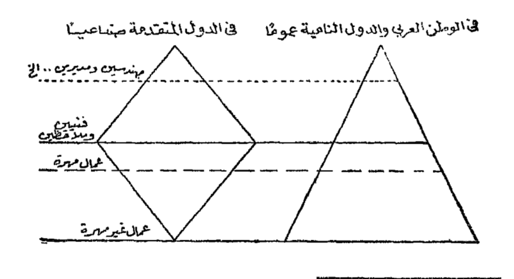
ـ بلغة الأرقام يمكن تقسيم منطقة الشرق الأوسط الى قسمين : أحدهما يمثل مستودعا ضخما للثروة البترولية ويشمل اجمالا العربية السعودية ، العراق ، الكويت ، البحرين ، قطر ، هذا التقسيم يملك ٩٠٪ من البترول العربى فى تلك المنطقة يمثل كثافة سكانية لا تزيد عن ١٣ مليونا من السكان ، أى أقل من ٣٠٪ من سكان المنطقة .

---

(١) دكتور حامد عبد الله ربيع ، البترول العربى ؛ واستراتيجية التحرير ؛ دار النهضة العربية ؛ القاهرة ١٩٧١ ؛ ص ١٤٩ وما بعدها . (انصب كلام الدكتور حامد ربيع على منطقة الشرق الأوسط) ، ولا يوجد اختلاف اذا انسحب هذا الكلام على المنطقة العربية كلها فليبيا مثلا تعانى من عجز فى اليد العاملة .

يواجه هذا القسم فريق آخر من الوحدات السياسية فقيرة بالآبار البترولية ولكنها تمثل ٣٣ مليونا من السكان أى أكثر من ٧٠٪ من سكان المنطقة . هذه المنطقة تملك أقل من ١٠٪ من الآبار البترولية ولا تحصل على عائد من هذه الاستثمارات الا عن طريق النقل سواء بالأنابيب أو حتى عام ١٩٦٧ باستخدام قناة السويس (١) .

٥٤ — لكن يعانى الوطن العربى عموما من مشكلات فى العمالة — فى محاولة ربطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة . فتقسيم هيكل القوة العاملة الى عمالة ماهرة وغير ماهرة يمكن أن نلاحظ أن هناك عجزا كبيرا فى فئات الفنيين والعمال المهرة (الفئات الوسطى) ، ويكفى للدلالة على ذلك أن نعرض هذه المشكلة بالشكل المبسط التالى الذى يوضح مقارنة بين هيكل العمالة فى الوطن العربى ومجموعة من الدول المتقدمة صناعيا (٢) :



(١) المرجع السابق ص ١٤٨ .

(٢) Gunter Barthel, Industrialisation in the Arab countries of the Middle East, Berlin 1972, p. 162.

٥٥ ـ فالمشكلة فى هيكل العمالة أن القاعدة العريضة تتمثل فى عمالة غير ماهرة (غير مؤهلة) ويجب أن تخفض هذه النسبة من أجل زيادة نسبة العمال المهرة (المؤهلين) ، والفنيين ، وذلك حتى يمكن استخدام التكنولوجى الحديث بكفاءة عالية فى مجالات الاقتصاد القومى المختلفة ، ورفع معدلات انتاجية العمل . وذلك يتطلب الاستجابة لمطالب الثورة العلمية والتكنولوجية فى التدريب والتعـــليم وربطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مســتوى الوطن العربى ككل .

٥٦ ـ ويعانى الوطن العربى من استفحال مشكلة الأمية بين البالغين واعلى نسبة للامية على سبيل المثال فى السودان تصل الى ٨٧٪ ، مراكش ٨٠٪ ، مصر ٧٨٪ (١) .

٤ ـ انخفاض نسبة التصنيع Rate of industrialisation

٥٧ ـ وتشـــير أيضـــا ظاهرة النمو فى البـــلاد العربيـــة الى انخفاض نسبة التصنيع ، فرغم الجهود التى تبذل فى هذا المجال فان نصيب الصناعة العربية من الانتاج الصناعى العالمى لم يتجاوز ٤ر٪ ، وبالنسبة للدول النامية لم يتجاوز ٦٪ عام ١٩٧٠ (٢) . وبلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للانتاج الصناعى مايوازى ٣١ دولارا مقابل ١٨٦ دولارا للفرد فى أمريكا اللاتينية مثلا .

٥٨ ـ كما أن هيـــكل الصناعة يتسم بســـيطرة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة حيث تبلغ نســـبتها الى اجمـــالى الصناعة التحويلية ٦١٪ مقـــابل ٣ر٥٤٪ للدول الناميـــة ، ٣١٪ للدول

---

(١) Gunter, Notzold, Die Arabischen Lander, Heack Gotha Leipzig, DDR, 1970, p. 78.

(٢) من نتائج المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية فى طرابلس ـ أبريل ١٩٧٤ .

المتقدمة ، فى حين أن نصيب الصناعات الاستثمارية والوسيطة فى البلاد العربية لايتجاوز ٣٩٪ من ناتج الصناعات التحويلية مقابل ٤٥ر٧ فى الدول النامية و ٦٩٪ فى الدول المتقدمة . وتتمثل الصناعات الوسيطة فى عدد محدود للغاية فى منتجات الصناعات الكيماوية وخاصة صناعة تكرير البترول . وأن الصناعات الاستثمارية تقوم فى معظمها على التجميع مما لايترتب عليه زيادة فى القيمة المضافة (١) .

٥٩ ـ وتعتمد معظم الدول العربية على صناعات الاحلال محل الواردات وتركز على الصناعات الاستهلاكية التى تعرضت فى غيبة سوق محلية واسعة وعدم توافر النقد الأجنبى الى عدم استغلال كامل للطاقة الانتاجية مما تسبب فى زيادة تكلفة المنتجات وانخفاض جودتها واستمرار اختلال ميزان المدفوعات .

٦٠ ـ والمؤشرات السابقة ـ سواء نصيب الفرد من القيمة المضافة للانتاج الصناعى أو نسبة العمالة فى القطاع الصناعى أو نصيب السلع الصناعية (فى شكلها التام) من الصادرات ـ تشير الى انخفاض نسبة التصنيع ، وان الدول العربية يصعب تسميتها ـ أو أى منها ـ بدول صناعية حتى الآن .

٥ ـ انخفاض معدلات الاستثمار :

٦١ ـ تشير الاقتصاديات العربية بصفة عامة الى ظاهرة انخفاض نسبة الاستثمار الى الناتج القومى الاجمالى حتى فى البلاد المنتجة للبترول التى تحقق عائدات ضخمة . وتفسير ذلك بالنسبة للبلاد المنتجة للبترول رغم ارتفاع نسبة الادخار الى الناتج القومى الاجمالى هو انخفاض نسبة الاستثمار الى الناتج

(١) نفس المرجع السابق .

القومى بسبب ضعف مقدرة الاقتصاد الوطنى على أن يستوعب من الاستثمار ما يتلاءم مع حجم الادخار (ضعف الطاقة الاستيعابية) .

أما البلاد غير المنتجة للبترول فان انخفاض الدخل الفردى فيها كان له أثره فى انخفاض مستوى الادخار القومى وعجزه عن تمويل الاستثمار المحلى اللازم لتحقيق زيادة ملموسة فى الدخل القومى .

٦٢ ـ وقد كان هذا الوضع ابرز ما يكون فى حالة الأردن حيث تعتمد على العالم الخارجى لتمويل الفجوة بين الناتج القومى والاستهلاك القومى فضلاً عن تمويل مجموع الاستثمارات اللازمة لنمو الدخل القومى . وفى مصر بينما ارتفعت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى لم تبلغ نسبة الادخار الى الناتج المذكور الا ٨ر١٣٪ وتقابل نفس الظاهرة فى سوريا حيث زادت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الصافى عن نسبة الادخار الى الناتج نفسه خلال ١٩٦٠ ــ ١٩٦٤ (مدة تنفيذ الخطة السابقة) (١) .

٦٣ ـ ونجد الظاهرة العكسية فى كل من العراق والكويت حيث تسجل الاحصاءات المتاحة زيادة فى نسبة الادخار القومى الى الناتج القومى الاجمالى عن نسبة الاستثمار الى هذا الناتج ، ويبرز هذا الوضع بصفة خاصة فى حالة الكويت فبينما بلغ متوسط نسبة الادخار القومى الى الناتج القومى الاجمالى خلال السنتين ٦٣/٦٢ ــ ٦٤/٦٣ ٣ر٤٣٪ ، لم تبلغ نسبة الاستثمار المحلى الى الناتج القومى الاجمالى الا ٦ر١٨٪ .

٦٤ ـ والملاحظ أيضا أن البلاد غير المنتجة للبترول ـ بالاضافة الى تواضع امكانية زيادة رأس المال الثابت ـ تعانى من

---

(١) الدكتور أحمد الغندور : « الاندماج الاقتصادى العربى » ؛ معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ ؛ ص ١٩٧٣ وما بعدها .

عجز مزمن فى موازين مدفوعاتها ، وان مثل هذا العجز يحـد من قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار نظرا لاعتمـادها على العالم الخارجى فى استيراد رأس المال الثابت (١) .

---

(٢) نفس المرجع السابق ص ٩٧ .

القسم الثالث

اتجاهات التنمية والتكامل فى المستقبل

انصب التحليل السابق على تحديد المعالم الأساسية لظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى الوطن العربى وأسبابها الرئيسية التى تتمثل فى عوامل سلبية تعتبر محددات على عملية النمو . ونلخص هذه الأسباب فى :

ـ قصور البنيان أو الهيكل العام الاقتصادى والاجتماعى عن تحقيق معدلات التنمية بالدرجة المطلوبة ، أو بمعنى آخر عدم قدرة هذا البنيان على دفع عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى فى طريق النمو الذاتى Selfsustained أى النمو الذى يغذى نفسه بنفسه .

ـ رغم أن معظم الاقتصاديات العربية تعتمد فى النمو على القطاع الأول ـ (الزراعى ـ الاستخراجى) الا أن النمو فى قطاع الزراعة يقصر عن تلبية احتياجات الفرد من الغذاء .

ـ انخفاض نسبة التصنيع .

ـ انخفاض نسبة الاستثمارات الى الناتج القومى الاجمالى

ـ عدم التوازن في توزيع عناصر القوة الاقتصادية على البلاد العربية والخصائص الديموجرافية .

ـ وقصور هيكل العمالة فى الصناعة عن تلبية احتياجات النمو فى هذا القطاع .

٦٥ ـ لكن لايقف جهدنا عند تتبع معالم المشكلة فحسب ، بل لابد من مواجهتها بالطريقة العلمية كما سبق أن ذكرنا ، والافتراض الأساسى لهذا البحث هو أن التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، والمستوى الذى بلغته الدول العربية ـ وكلهما دول نامية ـ فى النمو الاقتصادى والاجتماعى يمثل قيدا رئيسيا ذا أهمية نسبية على عمليات التعاون أو الاندماج الاقتصادى . بحيث أن ازالة أو تخفيف القيود على عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى تؤدى الى ازالة أو تخفيف القيود على عملية التعاون أو التقارب أو الاندماج بين هذه الدول .

٦٦ ـ ولذلك تصبح مسألة متابعة الجهود (١) التى تبذل حاليا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واتجاهات النمو فى المستقبل مهمة أساسية لخلق اطارات ونماذج للتعاون والتنسيق الاقتصادى على مستوى ثنائى أو متعدد الأطراف ضمن الاطار الاستراتيجى الشامل لعملية تحقيق الاندماج أو الوحدة على مستوى الوطن العربى ككل .

٦٧ ـ وتنصرف جهود الدول العربية فى هذه الفترة الى تحقيق زيادة سريعة مضطردة فى معدلات نمو الدخل القومى عن طريق :

---

(١) يحتاج تتبع هذه الجهود الى دراسات وبحوث عديدة لمعرفة القيود المفروضة على عمليات النمو الاقتصادى والاجتماعى .

١ ـ احداث تغيير جذرى فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى بحيث تزيد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة وبالتالى قطاع الخدمات الأساسية Infrastructure (الطرق . الاسكان .. التعليم .. النقل .. الخ) .

٢ ـ زيادة مستوى الادخار والاستثمار القوميين الذى يضمن للاقتصاد القومى الاستمرار بعد ذلك فى طريق نمو الدخل الفردى الحقيقى . فمتى وصل مستوى الدخل الفردى الحقيقى الى مستوى مرتفع نسبيا فانه يولد المدخرات ويكفل بالتالى من الاستثمارات مايدفع بالاقتصاد القومى فى طريق النمو الذاتى (١) .

٣ ـ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، القوى البشرية ، الأموال المتاحة ، طاقات النقل .. الخ .

٦٨ ـ وتستخدم البلاد العربية مختلف الوسائل والامكانيات لتحقيق هذه الزيادة السريعة فى الداخل ـ منذ الخمسينات وحتى الآن ـ ومن أهم هذه الوسائل : برنامج التنمية ، اتخاذ التخطيط كأداة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، تزايد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وانشاء القطاع العام ، الاصلاح الزراعى ، تحرير الاقتصاد من التبعية .. الخ .

اولا : ما هى اتجاهات التنمية والتكامل فى المستقبل ؟

٦٩ ـ وقد يكون من الصعب التنبؤ بما ستكون عليه التنمية والتكامل خلال العقدين القادمين أو الى سنة ٢٠٠٠ فالفترة التى يمر بها الوطن العربى حاليا فترة استقرار غير نسبى ، بل هى فترة تغيرات سريعة وعميقة وغير متوقعة أحيانا ، ويصح هذا

---

(٢) الدكتور أحمد الغندور ، الاندماج الاقتصادى العربى : معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٤٩ .

الحكم سواء نظرنا الى المنطقة العربية أو العالم فى مجموعه . كما أن تقدير المستقبل يحتاج الى تقدير المتخصصين فى مختلف المجالات (العلوم ، الصناعة ، الزراعة ، السياسة ، الاقتصاد .. الاستراتيجية .. الخ) ، ويحتاج أيضا الى تطبيق الأصول العلمية لعلم المستقبل Futurism (١) .

٧٠ ــ الا أننا يمكن أن نفترض نتيجة لتكثيف جهود التنمية فى المجالات السابقة ــ استمرار بعض الاتجاهات طويلة الأجل للنمو ، وسينعكس تأثيرها على تشكيل التعاون الاقتصادى العربى فى المدى القصير والطويل ومن أخصها : (٢)

١ ــ تحسن ملحوظ فى مستويات الدخل المعيشية .

٢ ــ ارتفاع مستوى الثقافة فيها .

٣ ــ انخفاض الأهمية النسبية للزراعة ، مع بقاء دورها كبيرا فى الاقتصاد القومى بالرغم من ذلك .

٤ ــ عدم الاعتماد على محصول واحد أو مادة أولية واحدة بنفس الدرجة الملاحظة حاليا .

٥ ــ ارتفاع مستوى الصناعة فى البلاد العربية عموما وانتقال بعضها الى مرحلة جديدة من مراحل التصنيع .

٦ ــ ارتفاع ملموس فى ميدان العلوم والتكنولوجيا الحديثة .

٧ ــ ضعف نسبى فى ارتباط الدول العربية الملاحظ حاليا بأسواق الدول الكبرى .

---

(١) الدكتور حسين خلاف : ورقة العمل التى قدمها الى الأمانة العامة للجامعة العربية عن « مستقبل التعاون الاقتصادى العربى » .

(٢) المرجع السابق .

٨ ـ زيادة نسبية فى التبادل القائم فيما بينها ، وكذلك فى مبادلاتها مع الدول النامية .

٩ ـ استمرار الضغط السكانى على الوارد .

٧١ ـ ويمكن الربط بين هذه التوقيعات ، وبلورتها فى ثلاثة اتجاهات أو أهداف أساسية لعمليات التنمية والتكامل :

ـ **ان الاتجاهات ١ ، ٢ تعكس الحصلة النهائية لعمليات التنمية والتكامل فى المستقبل ولابد من قياس هذه المستويات (المعيشة ، الثقافة ، الكفاية الفنية) من فترة لأخرى وأجراء المقارنات الدولية التى تفيد فى هذا المجال .**

ـ ان الاتجاهات ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ هى محصلة عملية التغيير الجذرى فى البنيان أو الهيكل الاقتصادى وسوف تبدأ هذه الاتجاهات فى الظهور عندما تصل الاقتصاديات العربية الى مرحلة النمو الذاتى ، أى النمو الذى يغذى نفسه بنفسه .

ـ أما الاتجاهات ٧ ، ٨ فتمثل انعكاس عملية التغيير الجذرى فى البنيان على قطاع التجارة الخارجية ـ حجما وهيكلا ـ مما يؤدى الى ضعف نسبى فى التبادل بين البلاد العربية مع أسواق الدول الكبرى وزيادة هذه النسبة بين الدول العربية ومع الدول النامية .

٧٢ ـ وقد يكون من المناسب فى مجال تناولنا لاتجاهات التنمية والتكامل أن نتعرض الى عامل أو مؤشر بدأ يرتب آثارا ايجابية على عمليات التنمية والتعاون فى المستقبل ، هذا العامل هو البترول .

ثانيا : البترول فى المنطقة العربية وآثاره المحتملة :

٧٣ ـ يمثل احدى الثروات المحلية الأساسية فى المنطقة ، وقد ازدادت أهميته نتيجة زيادة العائدات البترولية التى تحصل

عليها الدول العربية المنتجة للبترول ، خاصة مع بداية عام ١٩٧٣ ووجود ما يعرف بأزمة الطاقة ، ثم استخدامه كسلاح سياسى فى عملية المواجهة الشاملة مع اسرائيل أثناء حرب اكتوبر .

٧٤ ــ فالسوق البترولية أصبحت سوق بائعين Sellers Market تعكس الأهمية المتزايدة لجانب الطلب على العرض (١).

وهذه الفجوة تسببت فى رفع الأسعار (٢) ، وحققت الدول العربية المنتجة للبترول عائدات ضخمة ، وأصبحت هذه الدول ذات قوة تفاوضية هائلة مع الشركات الأجنبية مما حقق لها السيطرة على هذا المورد ، ويمكن أن نركز أهم مؤشرات هذا التغيير فى الآتى :

ــ أصبح فى امكان الدول العربية المنتجة للبترول رفع الأسعار من جانب واحد ، وقد تدعم هذا الموقف بالقرار الذى اتخذته دول الخليج الست الأعضاء فى الأوبك فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ ، ونص هذا القرار الى أن البلاد المعنية ستراجع الأسعار مرة كل ثلاثة شهور .

ــ واتخذت ليبيا خطوات للتأميم والشراء لممتلكات الشركات

(١) فامريكا اصبحت تستورد أكثر من ٦ مليون برميل فى اليوم أو ٣٥٪ من احتياجاتها ونصف هذه الكمية يستورد من الدول العربية ، وذلك بالاضافة الى أن أوروبا مستوردة صافية ، وكذلك اليابان ؛ عن مجلة تصدرها وزارة الخارجية الكندية عنوانها International Perspectives عدد مارس/أبريل ١٩٧٤ .

(٢) ارتفع سعر السوق للبترول الخام لدول الخليج الست من ٣٫٠٥ دولار امريكى للبرميل فى ١٦ اكتوبر ٧٣ ؛ وأصبح ١١٫٦٥ دولار للبرميل مع بداية يناير ٧٤ ووصل سعر البرميل من البترول الليبى ١٥٫٧٦ دولار أمريكى « انظر مجلة الطليعة القاهرية العدد ٤ سنة ١٩٧٤ ص ٥٧ » .

الأجنبية منذ يونيو ١٩٧٣ فقد أممت نصيب « شركة نلسون بانكرهانت » ، واشترت ٥١٪ من أسهم امتيازات « أوكسيدنتال بتروليوم » ، وأوبل اواسيز» فى أغسطس من العام نفسه .

— وأممت العراق — فى أكتوبر ١٩٧٣ — الأسهم المملوكة لشركات الولايات المتحدة (٢٣ر٧٥٪) ، والمصالح الهولندية فى شركة شل (١٤ر٢٥٪) .

— واعلنت الكويت والسعودية عن السعى للحصول على مشاركة عاجلة لا تقل عن ٥١٪ أو ٦٠٪ ، واعلن أيضا أن الملكية الكاملة هى الهدف الذى يتعين تحقيقه فى مدة خمس سنوات .

— كما أن حجم الانتاج الذى اعتادت الشركات الدولية أن تتولى تحديده لمقابلة الطلب المتوقع قد أصبح تحت رقابة حازمة من حكومات البلدان المعنية ، فمنذ عام ١٩٧٠ بدأت ليبيا على سبيل المثال تخفيض انتاجها ، وقامت البلاد العربية بتخفيض انتاجها من النفط فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٧٥ — وتضم البلاد العربية المنتجة للبترول أبو ظبى وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا والعراق والخمس دول الأولى تحظى بالفعل بموارد فائضة ضخمة ، أما العراق فيرجح حصولها على فوائض جوهرية كبيرة فى المستقبل القريب ، ولكن برهنت عملية التنبؤ بالدخول النفطية لهذه البلاد على انها مهمة صعبة للغاية (١) .

٧٦ — ويمكن تقدير الدخول الحكومية من النفط فى البلدان الست — فافتراض درجة معينة من الاستمرار فى الظروف —

---

(١) الدكتور ابراهيم سعد الدين « الدخول النفطية والفوائض المتوقعة لست دول عربية » مجلة الطليعة العدد ٤ سنة ١٩٧٤ .

بنحو ٤٠ بليون دولار فى عام ١٩٧٤ ، ٦٥ بليون فى عام ١٩٧٧ ، ٨٤ بليون فى عام ١٩٨٠ ، ١١٢ بليون فى عام ١٩٨٣ وسيصل هذا الدخل على أساس تراكمى الى نحو ٧٥٠ بليون دولار فى ١٩٨٣ .

٧٧ ــ مما لا شك فيه ان هــذه الزيادة الضخمة فى عوائد النفط سوف تؤدى الى زيادة كبيرة فى الفوائض النقدية ، وبالتالى تشجع على وضع برنامج طموح يهدف الى توسيع نطاق خدمات الرفاهيــة فى المجتمع أو تمويل خطة للتصنيع السريع ، وتسرع بتكوين راس المال .

وهناك تقدير تقريبى للغاية وان كان مبالغا فيه ، لقدرة هذه البلدان الست على امتصاص نوع الدخول التى قد تحصل عليها ، يفترض أن هذه البلدان ستحاول تعظيم معــدل نمو القطاع غير النفطى فيها ، وأن تقدم خدمات رفاهية عاليــة الجــودة لـكافة سكانها . هذا التقدير يبين أن أصولها الأجنبية الصافية قد تصل الى ٤٥٠ ــ ٥٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٣ . وهــذا التقــدير لايضع فى اعتباره الدخل الاضافى الذى قد تحصل عليه ، بفضل تطور الموارد الأخرى مثل الغاز السائل أو قيامها بنقل خامها ، أو تكرير جزء مهم منه ، أو الدخــل الذى تحصــل عليــه من استثماراتها فى الخارج (١) .

٧٨ ــ كيف تستخدم هذه الأصول الضخمة ، وأين ؟ وكيف يتم الحفاظ على قيمتها من خفض قيمة العملة المحتمــل حدوثه مستقبلا ؟ وما هى السياسات التى يمكن اتباعها لاستخدام هذه الاموال فى مساعدة الدول العربية والنامية فى عمليات التنميــة الاقتصادية والاجتماعية ، وفى نفس الوقت ضمان عائد عادل كاف للبلدان المالكة لها ؟ تلك هى الموضوعات الأساسية التى نبحثها فى الصفحات القادمة .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٦٢ .

٧٩ ـ وتمر الدول العربية المنتجة للبترول حاليا بعمليتين أساسيتين هما التحديث Modernization والتحرر من الاستعمار Decolonization ويلعب البترول دورا هاما فى احداث العمليتين :

ـ ففى العمليــة الأولى : تعتبر عائدات البترول مصــدر تمويل للتنمية أساسى ، ويلعب البترول دور القطاع الرائد (القائد) فى الاقتصاد فيؤثر على القطاعات الأخرى ويمتد على أساسه عدد من الصناعات المرتبطة به ، يخدم عملية تحديد النواحى التنظيمية والعلمية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى .

ـ وفى العملية الثانية : التى تعنى الخروج من كافة أشكال السيطرة الأجنبية سياسية واقتصادية وثقافية ، تتأكد الحقوق الوطنية على البترول . وهنــاك علاقة بين الوطنية أو القــومية Nationalism كاطــار ســياسى والتنمية كطريقة لتحديث الهيكل الاقتصادى والاجتماعى وترشيده .

٨٠ ـ وفى الندوة التى عقدت فى تورنتو بكندا يناير ١٩٧٤ عن « البترول والسياسة فى الشرق الأوســط » ذكــر الأستاذ الامريكى Prof. Lenczowski من جامعة كاليفورنيا فى مقال له بعنوان « اختبار الدوافع العربية من استخدام سلاح البترول (١)

> Form the broad perspective of the Arab strugle to achieve certain political goals, the boycott measures could probably be looked upon as a success, in that, first, they demonstrated Arab ability to act in concret with each other and secondly, they generated greater awareness of and, in some cases, positive response to the Arabe point of view in the Middle East conflict.

---

(١) International Perspectives, a Journal of the dep. of External affairs, Canada, March — April 1974.

وقد تكفى هذه الاشارة الى الدلالة على ان البترول تمتد آثاره ليس فقط على الصعيد الوطنى فحسب بل يلعب دورا رئيسيا وحيويا بالنسبة للدول العربية ككل فى حل المشكلات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجههم حاليا ومستقبلا

القسم الرابع

تقييم .. دروس مستفادة

٨١ ــ الدروس المستفادة فى ضوء دراسة مشــكلتى التعـــاون والتنميـــة هى :

(أ) ان نمو التجارة بين الدول العربيـــة وصـــور التعاون المختلفة لايتوقف على مدى نضج الاطارات الفكرية والتنظيميـــة القائمة على تحقيق الاندماج بقدر ما تتوقف على زيادة التنسيق والتعاون بين هذه البلاد فى مجالات زيادة الانتاج فى الفروع الحالية والجديدة .

(ب) أن ايجاد تنظيم فعال لانتقال عناصر الانتاج بين البــلاد العربية يمكن أن يكفل نموا أفضل فى ميدان الانتاج عموما وميدان الانتاج الزراعى على وجه خاص .

٨٢ ــ ويحتاج مثل هذا التنظيم الى أن تكون هناك سياسات مشتركة لانتقال عنصر العمل وعنصر رأس المال وعناصر الانتــاج الأخرى بين البلاد العربية يقع على عاتقهـــا عبء توفير الظروف الانتاجية الملائمة لرفع انتاجية عناصر الانتاج داخل بلاد السوق

المشتركة وتقف حائلا دون انتقالها الى بلاد العالم الخارجي .
ووجود مثل هذه السياسات يضمن الا يترك انتقال العمل ورأس المال داخل السوق لمجرد تفاعل القوى الاقتصادية الناتجة عن تحرير الانتقال بل تتم وفقا للسياسة الاقليمية المشتركة (١) .

٨٣ ـ وثمة أهمية خاصة للتدخل الحكومي فى البلاد الناميه ومنها العربية (٢) . فمن المسلم به وجوب أن تتم عملية التنمية الاقتصادية فى ظل درجة معينة من التخطيط . ذلك اذا كان جوهر عملية التنمية هو تغيير البنيان الاقتصادي، ويستلزم هذا التغيير توجيه الموارد الاقتصادية الى قطاعات معينة ، فان الاعتماد على قوى السوق فى تحقيق أمر يحول دونه ، فى حالات كثيرة ، انخفاض العائد الخاص فى هذه القطاعات بالمقارنة بعائدها الاجتماعى . ويضاف الى ذلك ما قد يؤدى اليه تفاعل قوى السوق من ازدواج الاستثمار ، وبالتالى ، من تبديد للموارد الاقتصادية لهذه البلاد .

٨٤ ـ ويجب ان يقترن تنفيذ اطارات التعاون او التنسيق الاقتصادى بخلق مجموعة من الهيئات والتنظيمات توفر الاطار الملائم الأن يحقق لكل من البلاد الأعضاء أفضل سياسة اقتصادية وطنية دون الاضرار بالأهداف الاقتصادية للبلاد الأخرى (٣) .

٨٥ ـ وتقترن عملية الانتاج أو التعاون أيضا بالتنسيق الاقتصادى خاصة مع وجود اختلاف فى مستوى النمو والتصنيع بين الدول العربية المختلفة ، واختفاء التنسيق لابد وأن يؤدى

---

(١) الدكتور أحمد الغندور ، الاندماج الاقتصادى العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ؛ القاهرة ١٩٧٠ ؛ ص ٥٨ .
(٢) نفس المرجع ص ٥٩ ، ص ٦٠ .
(٣) المرجع السابق ص ٦١ .

الى افادة البلد الأكثر نموا على حساب البلاد الأقل نموا ، ويتنافى ذلك مع ما تقتضيه نجاح عمليات التعاون الاقتصادى من ضمان توزيع عادل بين البلاد الأعضاء .

٨٦ ــ وفى ضوء التقدير السابق لمشكلة التعاون الاقتصادى العربى وأسبابها المختلفة يمكن اننقترح ــ علىالصفحات القادمةــ تصور عربى واضح محدد لكيفية معالجة التخلف من خلال سياسات للتعاون الاقتصادى باعتبار أن التخلف الاقتصــادى والاجتماعى كما سبق أن بينا هو المتغير الرئيسى أو السبب الرئيسى فى ضعف نتائج التعاون الاقتصادى العربى .

الباب الثاني

نموذج للتعاون الاقتصادي العربي

القســم الأول : اطار نظرى للنموذج

القسم الثانى : امكانيات تحقيق النموذج المقترح

القسم الثالث : مراحل تنفيذ النموذج من الآن وحتى عام ٢٠٠٠

القســم الرابع : توقعات نجاح النموذج (المستقبل)

● مقدمة :

٨٧ ـ على ضوء تقدير مشكلة التعاون الاقتصادى والأسباب المختلفة لظاهرة الضعف فى العلاقات الاقتصـادية العربيـة ، وفى ضوء المحددات المختلفة على عمليات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان العربية ، وكذلك اتجاهات النمو فى المستقبل هل يمكن أن نقدم تصورا أو اطارا استراتيجيا لعملية زيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة أو الاندماج الاقتصادى العربى ؟

٨٨ ـ ان مهمة البحث لا يمكن أن تقف عند تحديد المشكلة والتعمق فى جوانبها بل لابد من الدخول الى مرحلة ايجابية تتمثل فى وضع عملية تقدير المشكلة فى خدمة الهدف العربى المطلوب .. والسؤال الرئيسى الآن هو كيف نخرج بصـور عمليـة التعـاون الاقتصادى تأخذ فى اعتبارها الظروف والامكانيات العربية فى هذه المرحلة ثم اذا امتد بصرنا الى المستقبل ، ماهى أشكال وصور ـ فى ظل بعض الفروض ـ التعاون الاقتصادى العربى عبر المراحل المختلفة للنمو .

٨٩ ـ ويقتضى ذلك مناقشة عدد من النقاط منها : الأهداف

والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف فى الأجل القصير والطويل ، التنظيمات ، المؤسسات المسئولة عن تنفيذ السياسات المقترحة . .

٩٠ — وبداية يرتبط مفهوم التنمية بالتكامل أو التعاون كما سبق أن أشرنا فى الباب الأول ، فالتنمية فى أى بلد عربى ليست مشكلة هذا البلد وحده بل هى مشكلة عربية يجب حلها من خلال تضافر جهود البلاد العربية ككل ، كما أن رسم أى سياسات للتعاون الاقتصادى العربى هى خطوة لابد أن تأخذ فى اعتبارها تضييق فجوات النمو بين البلاد العربية وذلك من خلال حركة واسعة لانتقال عوامل الانتاج بين البلاد العربية أو من خلال الجهود المشتركة والانتاج المشترك فى كل المجالات .

٩١ — والهدف الرئيسى فى هذه المرحلة هو تكثيف عملية التعاون الاقتصادى العربى ، تحقيق التشابك فى المصالح الاقتصادية العربية وذلك فى اطار حل مشاكل التنمية وخلق القاعدة المادية للوحدة أو الاندماج السياسى فى الوطن العربى ، وقد يكون من المناسب اتباع المنهج التالى فى مناقشة نموذج للتعاون الاقتصادى :

أولا : فروض يقوم عليها النموذج حاليا ومستقبلا .

ثانيا : أهداف عامة أو أساسية Strategy محددة بواسطة القيادة السياسية العربية سواء على مستوى مؤتمر الاقتصادية العربية وذلك فى اطار حل مشاكل التنمية وخلق

ثالثا : سياسات أساسية يجب أن توضع فى المجال الاقتصادى System

رابعا : مؤسسات أو تنظيمات تكون مسئولة عن تنفيذ السياسات المقترحة (هيكل تنظيمى) .

واذا انتهينا من عرض هذا التصور يمكن مناقشة امكانيات، ومراحل تنفيذ هذا النموذج حتى عام ٢٠٠٠ من خلال مجهودات تهدف الى التنسيق الاقتصادى العربى ومن خلال أسلوب المشروعات المشتركة التى تستفيد من مستحدثات الثورة العلمية والتكنولوجية .

ولابد أيضا ان نناقش العوامل غير المتوقعة Uncertainities والتى يمكن أن تؤثر على تنفيذ النموذج فيمكن أن ندرس العوامل المعوقة Negative لبلوغ الأهداف ، وكذلك العوامل المؤيدة Supportive بهدف بحث امكانية تحييد أو ازالة العوامل المعوقة وذلك لتكوين شروط أو ظروف مناسبة لكى تقوم العوامل المساعدة بدورها فى تدعيم الوصول للهدف ، وبذلك نكون قد وفرنا للنموذج فرصا كبيرة للتنفيذ والنجاح بعيدا — الى حد ما — عن عوامل عدم التوقع . انظر الرسم التوضيحى رقم (٢) فى المرفقات تحت عنوان وضع اطار استراتيجى للتنمية .

القسم الأول

اطار نظرى للنموذج

أولا : فروض يقوم عليها نموذج الاندماج الاقتصادى العربى :

٩٢ ــ يأخذ هذا النموذج بعدد من الفروض Hypotheses تعتبر مبادىء أساسية فى عملية تحقيق التعاون أو الاندماج الاقتصادى العربى هى :

١ ــ **التخطيط القومى للوحدة الشاملة** من الآن على نحو دقيق ، واعتبار أن تحقيق قدر من التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية يخلق أساسا ماديا لعملية الوحدة ويعجل بالاندماج أو التكامل السياسى فى المستقبل ، فيحسن تحديد الأهداف والوسائل لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة ثم متابعتها دوريا ، وقد توضع الخطة على أساس عشر سنوات لكل فترة .

٢ ــ الاطار أو النموذج الذى يحدد درجة وشكل التعاون الاقتصادى ــ فى ضوء الظروف والامكانيات الحالية ــ يسمح بقيام علاقات خاصة بين بعض الدول العربية بسبب وقوعها فى

منطقة جغرافية واحدة أو لارتباطها بعلاقات تاريخية معينة (كبلاد المغرب العربى مثلا) أو لاعتماد اقتصاد كل منها على انتاج سلعة أو مادة معينة (كالعلاقة بين الدول المنتجة للبترول) . وبقى أن ننسق بين هذين النوعين من التكامل العام والخاص .

٣ ــ تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية يحد من أثر وجود الأسواق المشتركة بينها ، وعدم كفاية الحل الخاص بالسوق المشتركة يتطلب أن تصاحبه اجراءات وسياسات أخرى تحقق لهذه الدول تكاملا أكبر مما تحققه السوق المشتركة بمعناها التقليدى .

٤ ــ يمتد التكامل الاقتصادى ليشمل مختلف المجالات من اقتصادية ومالية .. الخ .. فى اطار استراتيجى شامل مع التركيز فى المستقبل القريب على المسائل الاساسية أو الهيكلية مثل مايتعلق بالطرق والمواصلات والدراسات والمشروعات التطبيقية الخاصة بالزراعة والبترول والصحراء والذرة والالكترونات ، ونقل التكنولوجيا الحديثة الى البلاد العربية مع الملاءمة بينها وبين البيئة ، ومن ناحية أخرى التركيز على التعاون المالى .

٥ ــ ان وجود خطة على مستوى قومى يجب أن تسير جنبا الى جنب مع الخطط الوطنية مع احداث تنسيق وتكامل بين هذين النوعين من الخطط .

٦ ــ تمكين أجهزة وتنظيمات التعاون الاقتصادى من العمل على استقلال أبعادها قدر الامكان عن التأثر بالعوامل السياسية .

٧ ــ ان التكامل الاقتصادى يتم على مستوى الجامعة العربية وكذلك يتم على مستويات ثنائية أو متعددة الاطراف ، لكن يجب التنسيق بين هذين القطاعين .

٨ ــ ان هناك ثلاث مراحل فى عملية تحقيق صور للتعاون

او التكامل الاقتصادى ، وهذه المراحل متداخلة ويمهد بعضها لبعض (١) :

المرحلة الأولى :

الاستمرار فى عملية تحقيق النمو الذاتى Self sustained growth والتى تعتمد بالاساس على اعادة تنظيم الهيكل الاقتصادى لخلق مصادر أخرى للدخل فى الصناعة ، وتصنيع الزراعة .. الخ ، وهذا بجانب تنمية القطاع القائد leading sector الذى يعمل على نشر النمو الاقتصادى فى باقى القطاعات .

المرحلة الثانية :

الاستمرار فى المرحلة الأولى مع اقامة عدد من المشروعات المشتركة الصناعية الكبيرة Loint large scale projects بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى على مستوى الوطن العربى والاستفادة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية .

المرحلة الثالثة :

تتميز بالتخصص وتحقيق مايسمى باقتصاديات التخصص وهذه المرحلة تمثل بداية خطوات الاندماج الاقتصادى وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد .

٩ ــ يفترض المشروع أو النموذج أن محتوى التعاون

---

(١) يشير الدكتور مختار محمد متولى انه حتى الآن لا توجد دولة عربية واحدة تخطت مرحلة الانطلاق (وفق تحليل روستو لمراحل النمو : المجتمع التقليدى ؛ مرحلة الاعداد للانطلاق ؛ مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج الاقتصادى ؛ مرحلة اليوتوبيا) ؛ اقتصاديات العالم العربى القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٤ .

الاقتصادى سواء النظرى أو التطبيقى سوف يأخذ بن اعتباره مشكلة التنميةالاقتصادية والاجتماعية والمراحل الواردة فى «ثامنا» كأساس هام له .

١٠ ـ يفترض ايضا وجود حصر وتحليل علمى للموارد البشرية والطبيعية على مستوى عربى مركزى وكذلك وضع تقدير دقيق لمشاكل النمو ومحدداتها فى الدول العربية .

ثانيا : الأهداف الاساسية للنموذج Basic goals

٩٣ ـ يتم على مستوى تحديد الأهداف الاساسية للنموذج ـ أى على هذا المستوى الاستراتيجى ـ تصميم نظام أو اطار لحل مشاكل التنمية من خلال التعاون الاقتصادى وتحديد مناطق اتخاذ القرارات Decisions areas ثم تحديد الطرق أو الوسائل Instruments التى تستخدم فى تحقيق الاهداف بمعنى آخر تكوين سياسات جديدة .

٩٤ ـ على ذلك سيكون تركيزنا على مسائل Rational اكثر منها تفصيلات عملية Operational details وهذا طبيعى اذا علمنا ان التفكير على هذا المستوى الاستراتيجى لديه حرية أكبر للتخيل Immagination اكثر من المستويات الاخرى فى التخطيط مثلا .

٩٥ ـ وتتحدد الأهداف الاساسية فى الواقع على مستوى القيادات السياسية للدول العربية سواء فى مؤتمرات القمة أو فى الاجتماعات السياسية الثنائية أو المتعددة الأطراف أو فى المواثيق التى تصدر عن هذه الدول تحدد أهداف العمل الوطنى فى المجال العربى .. الخ .

٦٩ ـ والأهداف الأساسية لهذا النموذج في الاجـــل الطـــويل يتحــــــد في :

١ ـ احداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي بحيث تزيد الأهمية النسبيـــة لقطاع الصناعة ، وتنمية القطاع العام الذي تمتاز به كل دولة عربية .

٢ ـ زيادة معدل الاستثمار المنتج الذي يضمن للاقتصـــاد الوطني زيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، تسمح بتوليد مدخرات وبالتالي استثمارات تدفعه في طريق النمو الذاتي (١) .

٩٧ ـ أما الأهداف في الأجل القصير فهي :

كنتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي قامت بين مصر وسوريا من جهة واسرائيل من جهة أخرى حصل العرب على عناصر قوى ذاتية جديدة في المجالات (السياسية والاقتصادية والعسكرية) من أجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ في ضوء هـــذه العناصر الجديدة يمكن تحديد الأهداف العربية في الأجل القصير في الآتي :

ـ الاستمرار في اتخاذ مواقف عربية موحـــدة في المجـــالات السياسية والاقتصادية من أجل اجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة واسترداد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

ثالثــا : سياســات أســـاسية يجب ان توضــع في المجـــال الاقتصـــادي :

٩٨ ـ مجرد تحديد الأهداف الأساسية السابقة تبدأ مرحلة

(١) المرجع السابق ص ١٥ ، ويشير والت روستو الى أن معدل الاستثمار المنتج في مرحلة الانطلاق يجب أن يرتفع من حوالي ٥٪ الى أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي سنويا كشرط من شروط اعداد الدولة للانطلاق .

جديدة فى اعداد المشروع وهى وضع السياسات اللازمة لتحقيقها. والسياسة الاقتصادية تعنى الوسائل أو الأدوات Instruments التى تستخدم ـ بواسطة صانعى السياسات ـ من أجل تحقيق الأهداف .

٩٩ ـ ونتصور فى هذه المرحلة كيف نضع عدداً من السياسات الاقتصادية التى تؤدى الى حدوث تغييرات كيفية أو كمية والتى تتضمن :

١ ـ الاطار أو التنظيمات القائمة حاليا بعمليات التعاون الاقتصادى العربى .

٢ ـ زيادة كمية البيانات والمعلومات المتاحة عن امكانية التعاون والتى مصدرها بالأساس الحكومات .

١٠٠ ـ والمشكلة الرئيسية فى وضع مثل هذه السياسات هى اختيار السياسات التى تكون فيما بينها الحل الأمثل Ded optimum وفى التحليل النهائى عبارة عن « تنظيم فعال يعمل على تعظيم Maximizes الدخل الفردى الحقيقى ومستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد» .

١٠١ ـ ومجموعة السياسات القومية الاساسية Basic policies التى يمكن اقتراحها فى مجال احداث تغيير جذرى فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى خلال هذا العقد (السبعينات) يمكن تحديدها فى :

أ ـ اذا كان هدف التنمية فى السبعينات هو تحقيق معدل نمو الناتج القومى الاجمالى ب ٦٪ سنويا وأصبح هذا الهدف

ملائما وضروريا (١) فى الدول العربية ، يمكن تحديد معدلات النمو السنوية فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطنى فى الآتى :

— ٥٪ فى الانتاج الزراعى .

— ٨٪ فى الصناعات التحويلية .

— ٥٪ فى نسبة اجمالى المدخرات المحلية الى اجمالى الناتج القومى .

— ٧٪ فى الواردات ، ٧٪ فى الصادرات .

٢ — والأولوية للتصنيع أو التوسع فى النشاط الصناعى بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى الانتاج الزراعى . ولانقصد هنا الاختيار بين تنمية الزراعة أو الصناعة ، ولكن يجب أن تسير تنمية الزراعة الى جانب الصناعة وقد انتهت سياسة المفاضلة بين الزراعة أو الصناعة فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وأصبح يؤخذ بسياسة «نسب مختلطة Mix proportion من كلا القطاعين — تختلف من بلد لآخر ، وان كان هناك اتفاق على أن التوسع فى الصناعات التحويلية يعتبر أساسا لتحقيق معدلات النمو المطلوبة .

٣ — وبالنظر الى محددات مشكلة الغذاء فى البلاد العربية يجب اعطاء أهمية للزراعة من خلال تطوير تنظيم الزراعة واستخدام التكنولوجى المتقدم فى تنميتها والزراعة تلعب دورا هاما

---

(١) حددت هذا الهدف كل من لجنة بيرسون ولجنة تنبرجن واخذت به الأمم المتحدة منذ أول يناير سنة ١٩٧١ ، وأوصت الدول النامية بتحقيقه خلال عقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية ؛ والذى وضعت بمقتضاه استراتيجية شاملة على مستوى الدول النامية ، انظر المؤتمر الثانى للتنمية الصناعية للدول العربية ؛ الكويت ١٠ — ١٧ اكتوبر ١٩٧١ .

فى تسهيل عملية التصنيع والعلاقة بينهما متبادلة ، يعتمدون فى نموها على مايقدمه كلاهما للآخر .

٤ ـ والتطبيق المكثف للسياسات المتقدمة فى ٢ ، ٣ يؤدى الى تدعيم الهيكل الانتاجى لكل بلد ، لكن يتطلب توسيع السوق عن طريق اتفاقات المعاملة التفضيلية وازالة الحواجز الجمركية وقد قطعت الدول العربية شوطا كبيرا فى هذا المجال من خلال اجهزة جامعة الدول العربية او مجلس الوحدة الاقتصادية او على المستويات الأخرى الثنائية والمتعددة الاطراف .. ان توسيع السوق سوف يسمح بوصول المشروعات الكبيرة الى الحجم الأمثل فى الانتاج وفى نفس الوقت يخفض التكاليف الى أقل حد ، ويرفع مستوى أداء الاقتصاديات الوطنية .. الخ .

٥ ـ ومع أن توسيع السوق لأى نوع من المشروعات تمشيا مع اهداف عقد التنمية الثانى للأمم المتحدة فان الاستراتيجية اللازمة للاسراع بمعدلات النمو تتطلب توسيع السوق أمام المشروعات الصناعية الخاصة :

ـ الاحلال محل الواردات Import substitution

ـ والموجهة للتصدير Export orientation

ـ والمشروعات اللازمة لمضاعفة التعاون الصناعى ، وتحقيق التكامل الاقليمى .

ـ وتشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة .

٦ ـ والسياسة القومية **للاحلال محل الواردات** تأخذ فى الاعتبار توسيع وتنوع القاعدة الصناعية على أن يؤخذ فى الاعتبار عوامل التكاليف والكفاية النسبية . ولكن الحد الأدنى لحجم عمليات الاحلال يختلف من مشروع الى آخر ، ففي المشروعات المنقذة لراس المال Capital intensive يكون الحد الأدني للحجم

الاقتصادى للمشروع كبيرا ، ولايصح ان يتحدد الحجم الأمثل على أساس الكفاية الفنية وتكاليف الانتاج فقط ولكن أيضا على أساس احتمالات الطلب . على أنه يمكن ايجاد الحلول المناسبة لمشكلات الحجم الأمثل فى بعض الصناعات .

٧ - هناك حاجة عاجلة فى الدول العربية لوضع نمط موجه للصادرات فى برامج التصنيع وذلك فى ضوء مدى توفير الموارد المحلية وتضافر الجهود لاقامة مشروعات لتنمية قطاع التصدير (١) والطلب المحلى لايمكن أن يوفر بمفرده الأساس الكافى للنمو المخطط - فى هذا القطاع ، ويجب أن يكون توسيع السوق عاملا جوهريا فى هذا المجال أيضا . وأصبح من الواضح أن قيام هذه المشروعات يتيح الفرصة للأخذ بالأساليب التكنولوجية العلمية المتقدمة حتى يمكن مواجهة المنافسة العالمية ، ويمكن لتعاون عربى افريقى أن يستحدث هذا النمط من المشروعات .

٨ - أصبح قيام المشروعات العربية المشتركة سياسة اساسية مستحدثة لفتح مجالات التنمية فى المشروعات التى يتعذر تنفيذها فى كل دولة على حدة ، والمساهمة فى تنمية قطاعات عديدة اقتصادية على أساس اقتصادى . وعلى سبيل المثال فان صناعة الحديد والصلب يمكن تقسيمها الى صناعات فرعية يجرى توزيعها وتنفيذها بين مختلف الدول المشتركة فى المشروع . والحاجة ملحة الآن الى اعداد تخطيط تفصيلى للمشروعات الاقتصادية الاقليمية

---

(١) حظيت مشروعات تنمية الصادرات باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة فى كثير من الدول الأفريقية حيث قامت الكمرون وغانا وساحل العاج ونيجيريا بانشاء عدد من المصانع المشتركة تكلفت ملايين الدولارات لانتاج سلع وسيطة (تقليدية) مثل كتل الكاكاو وزبدة الكاكاو واقراص الشيكولاته .. الخ ، وكذلك انشأت كل من تنزانيا وكينيا عددا من المصانع لانتاج مختلف أنواع الحبال من نبات السيزال .

للكشف عن الامكانيــات المتاحــة للمشروعات التكميلية فى الدول المختلفة .

٩ ـ والمشروعات المشتركة التى يمكن أن تســهم فى زيادة معدل النمو وتحديث الهيكل الاقتصادى والاجتمــاعى فى الدول العربية هى :

ـ المشروعات ذات الحجم الاقتصادى الكبير والتى تتميز بارتفاع مستوى الفن الانتاجى والتى تنتج فى العادة انتاجا يزيــد عن حاجة أية دولة من الدول الاعضاء .

ـ المشروعات التى يتميز انتاجها النهائى بالتغاير الكبير فى الخواص ، والتى تعتمد على وفرة الطلب مثل منتجات البلاستيك والمنسوجات والمطاط والأدوية .

ـ المشروعات التى يكون الحــد الأدنى لمجـــالاتها الفنية والاقتصادية محدودا ولكن مستويات الطلب المحــلى عليها تعتبر كبيرة جدا مما يتطلب بالضرورة تكاملا اقتصاديا لاقامتها .

١٠ ـ ومن المعلوم أن هناك صعوبة فى وضع معايير لتوزيع المشروعات المشتركة بين الدول العربية أو حتى داخل دولة واحدة فكيف ؟ حقيقة ليس هناك معيار موضوعى للتوزيع العادل ، ونحن نعتقد أن مسألة المعيار يمكن أن تحل فى ضــوء ظــروف التنمية المختلفة أى مستوى النمو فى كل بلد والمواد المتاحة ، وأيضا تبعا للعوامل السياسية والاجتماعية ، ولكى نصل الى قرار فى هـــذا الشأن ممكن أن نسترشد ببعض المعايير مثل :

ـ توزيع الاستثمارات الرأسمالية .

ـ الدخل المتولد من المشروع .

ـ اختلاف مســتويات النمو ، قياســه بمعــدلات النمــو الاقتصادى .

ـ الاستثمارات البديلة وامكانياتها .

ـ الفرصة المتاحة للصناعة Potential mobility of industries

١١ ـ تشجيع الصناعات الصغيرة في الدول العربية ، **والصناعات المكثفة العمالة** Labour-intensive ، يمكن أن يحل كثير من مشاكل العمالة وتطويرها بحيث تكون منتجة ، ومثل هذه المشروعات تؤدى الى تحقيق زيادة فى الدخل الحقيقى فى فترة قصيرة . وتسمح بتنوع البناء الصناعى وتسرع بعملية التصنيع (١) .

١٢ ـ لكن هناك تحفظات بشأن الاختيار أو أولوية هذه المشروعات الواردة فى ٦ ، ٧ ، ١١ ، داخل الاطار الاستراتيجى العام للتنمية **فلم يعد السؤال الآن عند وضع هذه الاستراتيجية هو المفاضلة بين مشروعات احلال الواردات او تشجيع الصادرات، صناعات ثقيلة أو صناعات خفيفة .. الخ ولكن الحاجة ماسة الى نسب مختلفة تجمع بين هذه الأنماط . وقد تعطى أولوية فى توزيع الاستثمارات الى القطاعات الديناميكية داخل هذه الانماط ، وتعرف القطاعات الديناميكية بأنها تلك التى تنمو بمعدل سريع خلال مدة معينة عن بقية القطاعات الاخرى ، كمثال على ذلك الصناعات البتروكيماوية وأهم منتجاتها البلاستيك الذى يمكن استخدامه ليحل محل كثير من منتجات الصناعات التقليدية (٢) .**

١٣ ـ وبالنسبة لهيكل العمالة تحتاج الى سياسة أساسية

---

(١)

Mr. Havelock Brewster, Industrial Integration system a study presented at the request of the UNCTAD secretariat, TD/B/5A5, 12 July 1971.

(٢) من المعروف أن العوامل الأساسية التى كانت السبب فى التقدم الاقتصادى للدول الصناعية المتقدمة تضمن فى : زيادة معدل نمو توليد القوى الكهربية ، الصناعة الكيمائية التى تعتبر القطاع القائد فى كلتا الدول الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة .

تتركز فى عمل توازن ـ فى ضوء احداث تغييرات أساسية فى نظام التعليم والتدريب وذلك من أجل ايجاد نسب جديدة فى صالح التغلب على العجز فى العمال المهرة والفنيين .

١٤ ـ يمكن تمويل ماتقدم من مشروعات من فوائض الاموال العربية للدول المنتجة للبترول ، على أن حجم الاستثمار الذى يلزم تخصيصه لعمليات التنمية الصناعية لايمكن تحديده بمقتضى قاعدة مطلقة ، وفى هذا تختلف الظروف من بلد لآخر . ويمكن تحديد مايخصص للاستثمار الصناعى بما لايقل عن ٢٠٪ من اجمالى الاستثمارات المقررة فى اية خطة (١) ، ويجب أن يكون ذلك هو الحد الأدنى للاستثمار فى المشروعات الصناعية ، أما الحد الأقصى فيمكن أن يترك لكل دولة على حدة .

١٥ ـ ويحتاج تنفيذ المشروعات السابقة أيضا اعطاء أولوية لانشاء مشروعات أساسية للتنمية تتمثل فى طرق ، كبارى ، موانى ، اسكان ، صحة ، تعليم ... الخ .

رابعا ـ الاجهزة اللازمة لتنفيذ السياسات المقترحة

١٠٢ ـ ان هذه المشكلة مرتبطة كلية بمسألة التكامل السياسى ، أو بمعنى آخر مرتبطة بالقرار السياسى العربى الذى ينشىء هيئة أو سلطة عليا (مركزية) فوق الدول Supra National تقوم بالتنسيق بين السياسات المختلفة فى ميدان الانتاج ويكون لها سلطة مباشرة على الوحدات الانتاجية فى الدول الاعضاء ، وتتولى أيضا توزيع النشاط الاقتصادى (المشروعات) وكذلك العائد من هذا النشاط توزيعا عادلا يضمن عدم تركز الفوائد فى الاقاليم الاكثر تقدما .

---

(١) وضعت النسبة ٢٠٪ من خلال دراسة لأنماط الاستثمار الصناعى فى الدول النامية مثل الهند .. ، من نتائج المؤتمر الثانى للتنمية الصناعية الذى عقد فى الكويت عام ١٩٧١ (١٠ ـ ١٧ اكتوبر) .

ويمكن أن نضع الملاحظات التالية فى الحسبان عند التفكير فى الاطار التنظيمى :

١ ــ مركزية أدوات التخطيط ــ الاحصاء ــ المعلومات ــ البحث العلمى ــ ولا مركزية أدوات التنفيذ .

٢ ــ ويمكن تقسيم هذه الاجهزة الى أجهزة عامة للاقتصاديات ككل ، وأجهزة فرعية تقتصر بالاشراف على عدد من القطاعات .

٣ ــ تنشأ هذه الاجهزة على أساس وظائفى Functional بحسب السياسات الموضوعة ..

٤ ــ ويمكن أن يكون هناك ثلاثة مستويات فى الهيكل التنظيمى : مستوى الدولة الواحدة ، والمستوى القومى ، والمستوى الاقليمى الفرعى .

١٠٣ ــ والملاحظ أنه قد انشىء العديد من التنظيمات ــ على مستوى الجامعة العربية وخارجها ــ التى تهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربى ، نذكر منها :

١ ــ مجلس الوحدة الاقتصادية .

٢ ــ مركز التنمية الصناعية .

٣ ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٤ ــ الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى .

٥ ــ المنظمة العربية للمقاييس .

٦ ــ صناديق وطنية للتنمية (الصندوق الكويتى) .

٧ ــ المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى .

٨ ــ الصندوق العربى للمعــونة الفنية للدول الأفريقيــة والعربية .

٩ ــ البنك العربى الأفريقى ، البنك المصرى السـعودى .. الخ .

١٠٤ ــ لكن هذه التنظيمات لم تؤد دورها الايجابى ــ حتى الآن ــ فى التنمية القومية للوطن العربى فى اطار خطــة شــاملة ، كما أن بعضها له استقلال ذاتى عن الجامعة العربية ، ولايوجــد اطار تنظيمى يجمع بينهم .

ويمكن أن نقترح مايلى لجعل الهيكل التنظيمى فى خــدمة أهداف التنمية مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف النظم الســياسية بين الدول العربية :

ــ أن تقوم الجامعة العربية وأجهزتها المتخصصة ــ كاداة مركزية ــ بعمليات توفير البحوث والمعلومات والبيانات ووضع الخطط المستقبلية فى مجال التنســيق والتعــاون الاقتصــادى العربى .. ومتابعة تنفيذ هذه الخطط .

ــ أن يهتم مجلس الوحدة الاقتصــادية ــ كأداة اقليمية ــ بتحقيق التكامل من خلال المشروعات المشتركة ، ومن المهم أيضــا توسيع نطاق عملياته الاقليمية كى يشمل عددا أكبر من الدول .

ــ أن تتحــدد العــلاقات التنظيمية بين هــذه التنظيمات والمجالس والمراكز وخاصة على المستوى الإقليمى الثنائى أو متعدد الاطراف (مجلس الوحدة الاقتصادية) .

ــ أن تتحــدد العــلاقات التنظيمية بين هــذه التنظيمات من ناحية والأجهزة الاخرى خارج الجامعة ، فيتحــدد بوضــوح ماستقوم به الجامعة ، وماسيتم خارجها .

١٠٥ ــ ان عملا مثل هذا يحتاج الى تضافر جهود المسئولين فى أجهزة الجامعة العربية وفى الهيئات الأخرى الاقليمية المهتمة بعمليات التنمية والتكامل فى الوطن العربى ، ويجب أن يتم ذلك فى ضوء السياسات المتكاملة للاستراتيجية الواحدة التى ينعقد لها مؤتمر خاص لاقرارها خلال عام ١٩٧٥ على مستوى الجامعة العربية ، ومن المهم أن يتحقق لاجهزة التكامل الاقتصادى نوع من الاستقلال الذاتى يمكنها ، ولو الى حد ما من مقاومة بعض الضغوط السياسية المضادة . أما فيما عدا ذلك فقد يجب الانتظار حتى تصل الاوضاع السياسية فى البلاد العربية الى درجة من النضج والاستقرار (١) .

١٠٦ ــ وقد يكون من الملائم أن نشير الى أهمية الاعتراف ببعض قرارات أجهزة التكامل المذكورة ، خاصة منها ماتكون على مستوى الوزراء ، بصفة الالزام بمجرد صدورها بأغلبية الأصوات بينما قد يعتبر البعض الآخر ذلك مساسا بسيادة كل من الدول الأعضاء ، وقد يكون من المفيد عملا أن نفرق بين نوعين من القرارات أو التوصيات بحيث يكتفى فى أولاهما بالأغلبية ، بينما يستلزم فى الثانى الاجماع ، مع العمل دائما ، كلما تأكدت فكرة الوحدة واستقر الايمان بفوائدها لدى الجميع ، على التقليل من النوع الثانى من القرارات لحساب النوع الاول ، بحيث يكتفى فى معظمها فى مرحلة لاحقة ، بمجرد توافر الاغلبية العادية أو الخاصة حسب الأحوال (٢) .

---

(١) ورقة العمل المقدمة من الدكتور حسين خلاف الى الأمانة العامة للجامعة العربية ديسمبر ١٩٧٤ .

(٢) المرجع السابق .

القسم الثانى

امكانيات تحقيق النموذج المقترح

۱۰۷ ـ تعرضنا فيما سبق للاطار النظرى لنموذج التعاون الاقتصادى العربى والفروض المختلفة التى بنى عليها ، ووضع مفهوم التعاون الاقتصادى ونطاقه ، وأصبحت هناك سياسات وأهداف محددة له ـ ولم يعد التعاون يتخذ شكلا واحدا هو التعاون التجارى بل امتد المفهوم ليتضمن التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والتطبيق التفصيلى للنموذج يحتاج الى وضع برنامج عام أو خطة على المستوى القومى لوضع أهداف النموذج وسياساته موضع التنفيذ .

وتتضمن الخطة ـ أية خطة ـ فى الواقع اتجاهين :

ـ **فى الأجل الطويل** : تحديد اتجاهات التخصص بالنسبة لكل بلد ، وتكون الخطط الوطنية انعكاسا لهذه الاتجاهات .

ـ **وفى الأجل القصير** : تحديد الممكن فى علاقات التعاون الاقتصادى العربى على ضوء اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وتأخذ فى الاعتبار الاتجاهات طويلة الأجل .

١٠٨ ـ ان خلق خطة قومية شاملة على مستوى الوطن العربى أصبح مهمة أساسية يجب أن تقوم بها أجهزة الجامعة العربية أو مجلس الوحدة الاقتصادية ، ويتحدد فى هذه الخطة نمط النمو Pattern of growth بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية ، وماهى المنتجات والخدمات التى ستركز عليها كل دولة ـ فى اطار الخطة الشاملة ـ حتى يتحقق الاستغلال الامثل لمواردها ؟ . وماهى المشروعات المشتركة فى المجالات الاقتصادية المختلفة التى تحقق المصلحة المشتركة للدول الأطراف ؟

١٠٩ ـ ولكن فى ظل تباين النظم الاقتصادية والاجتماعية نجد انه من الصعب ايجاد تقسيم للعمل (التخصص) مقبول من كل الدول الأطراف ، حتى مع تحقيق نوع من التوازن من خلال التنازلات المتكافئة عن طريق التخصص فى الانتاج ـ لصناعة معينة مثلا ـ فى بلد ما مقابل تخصص البلد الآخر فى صناعة أخرى، ولقد أخذت بعين الاعتبار الدراسات العلمية للمشروع واهمية وجوده فى بلد ما . . فالأمر يحتاج الى قرار سياسى وسلطة عليا قومية لكى تحدد وتنفذ ذلك . . غير أن ذلك سيقف دوما موقف صعاب كثيرة .

وقد يكون من الملائم أن نبدأ بتحديد الممكن فى علاقات التعاون الاقتصادى العربى فى الأجل القصير والطويل من خلال مايلى :

أولا ـ اسلوب مقترح لزيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى .

ثانيا ـ تصور لكيفية تحقيق النموذج المقترح .

أولا : أسلوب مقترح لزيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى :

١ ــ تنسيق الخطط القومية :

١١٠ ــ من المعلوم ان الدول العربية تأخذ الآن ــ فى صورة او أخرى ــ مبدأ التخطيط ، واذا كان مضمون التخطيط يختلف من بلد لآخر ، الا أن اعتبارات تنفيذ الخطة وما تهدف اليه من تنمية الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى تفرض على هذه الدول اخضاع علاقاتها الخارجية لقيود معينة . ومن الواضح ان تحرير هذه العلاقات دون تنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء يتعارض مع مقتضيات تنفيذ الخطة (١) .

١١١ ــ وتنسيق الخطط الاقتصادية بين الدول العربية هو الضمان الوحيد لتلافى ما قد يؤدى اليه تحرير عناصر الانتاج من أن يكون نمو بعض البلاد على حساب اضمحلال النشاط الاقتصادى فى البعض الآخر .

وقد يقترح البعض توحيد خطط التنمية القطرية فى خطة واحدة لتوضيح صورة التداخل القطاعى فى كل قطر ومن ثم البدء سنة بعد أخرى وبشكل تدريجى لوضع خطة عربية واحدة للتنمية القومية ــ فى المجالات المختلفة ــ للسنوات المقبلة من ١٩٨٠ فما بعد على أن تبدأ مرحلة الدراسات وتهيئة المعلومات من الآن (٢) .

وتقف دون هذا الاقتراح عقبات كثيرة ، يتعلق بعضها

(١) الدكتور أحمد الغندور ؛ الاندماج الاقتصادى العربى ؛ معهد البحوث والدراسات العربية ؛ القاهرة ١٩٧٠ ؛ ص ١٤٣ .

(٢) الدكتور جواد هاشم ، الوحدة العربية والتكامل الصناعى العربى ؛ مجلة قضايا عربية ؛ بيروت ١٩٧٤ ؛ ص ١٧ .

باختلاف مضمون التخطيط بل والمصطلحات المتداولة بين الأجهزة القائمة عليه الآن ، وذلك نظرا للتباين فى الفلسفة الاقتصادية التى يقوم عليها النظام الاقتصادى بين البلاد العربية المختلفة .

١١٢ ـ وقد يكون من الأوفق اتخاذ خطوات أكثر تواضعا مثل :

(أ) ان تبدأ وتنتهى خطط التنمية فى وقت واحد . ويساعد هذا التنسيق الزمنى على تشكيل خطط التنمية فى كل بلد من البلاد الاعضاء وفقا لمقتضيات تطور الطلب المحلى للبلد وتطور الطلب فى البلاد العربية الأخرى من السلع المختلفة . وفى ظل التنسيق الزمنى للخطط القومية يصبح من الممكن أن ترتبط البلاد العربية لمدة الخطة باتفاقيات تجارية تعكس احتياجات كل من البلاد الاطراف من السلع والخدمات التى تنتجها الأطراف الأخرى .

(ب) تنسيق مضمون الخطط الاقتصادية للبلاد الأطراف على النحو الذى يحقق مصالحها المشتركة ويتلافى أن يضر نمو بعضها بنمو البعض الآخر . ومن هنا يجب أن يكون هذا التنسيق بحيث يحقق التكامل الاقتصادى بين البلاد وفقا لما يتمتع به كل منها من مزايا طبيعية . مايكتسبه من مزايا تحت تأثير مرور الزمن وتطور البيان الاقتصادى . وان كان يقف دون تطبيق هذا المبدأ صعوبات عدة ، خصوصا اذا تعلق الأمر بتشكيل التخصص بين عدد من البلاد يخضع كل منها لتغور مستمر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك قد يكون من الأوفق ، وفى ظل الوضع الراهن للبلاد العربية أن نبدأ بتنسيق قطاعات معينة على النحو الذى أخذت به دول أوروبا الغربية فى ظل تجربة «المجتمع الأوروبى للفحم والصلب » ، والذى اخذت به الدول الاشتراكية فى ظل تجربة

الكوميكون . فقد كشفت التجربة الاخيرة أن ثمة صعوبة أن يكون التنسيق شاملا لكل القطاعات الاقتصادية وانه لا مناص من البدء بتنسيق الانتاج والتجارة فى نطاق قطاعات معينة .

(جـ) والتنسيق بين الدول العربية فى ميدان الانتاج الزراعى لا يثير كثيرا من المشكلات اذ تتميز البلاد المذكورة بتنوع الموارد الانتاجية واختلاف نفقات انتاج السلع الزراعية ، ومن ثم فان ثمة مجال لتجديد تخصص الدول العربيةفى ميدان الانتاج الزراعى على النحو الذى يتفق والميزات النسبية لكل منها .

(د) أما التنسيق فى ميدان الانتاج الصناعى لن يكون بسهولة التنسيق فى ميدان الانتاج الزراعى ، وسيثير مشاكل عدة . اذ يصب التنسيق حينئذ على قطاعات صناعية ذات طبيعة متنافسة الى حد كبير ، ومن ثم فان التنسيق قد يقتضى تعديل البنيان القطاع الصناعى فى البلاد العربية . ولايخفى ماينطوى عليه ذلك من أضرار ببعض الفروع الصناعية فى البلاد العربية . وبالاضافة الى ذلك ماينطوى عليه تحديد معيار التخصص الصناعى للاقاليم المختلفة من صعوبات تطبيقية (١) .

(هـ) عموما فان آخذ البلاد العربية بمبدأ التخطيط يخفف كثيرا مما يثيره اختلاف النظم من عقبة فى سبيل تقوية التعاون الاقتصادى ونجاح صور متقدمة من الاندماج الاقتصادى . وذلك بشرط أن ينظر الى عملية الاندماج الاقتصادى باعتبارها تنسيقا للخطط الاقتصادية وليس باعتبارها مجرد تحديد للعلاقات الاقتصادية الاقليمية .

(و) هذاالتنسيق ومايتضمنه منربط البلاد العربية باتفاقيات طويلة الأجل للتجارة وحركات عناصر الانتاج ، يكفل الا يؤدى

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٧ .

الاندماج الى النيل من النشاط الاقتصادى كما ترسمه الخطط الاقتصادية فى البلاد الاعضاء . فعلى ضوء هذه الاتفاقيات تستطيع الوحدات الانتاجية فى البلاد المندمجة وسواء كانت مملوكة ملكية خاصة او عامة ان تحدد خططها الانتاجية تحديداً يتفق مع ظروف الطلب والعرض فى السوق العربى الكبير (١) .

٢ ـ الاهتمام بالمشروعات المشتركة :

١١٣ ـ اذا كانت الأوضاع الراهنة للاقتصاديات العربية تحول دون الأخذ باسلوب التنسيق على نطاق شامل ، فان أسلوب المشروعات المشتركة يعتبر أداة هامة فى زيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى وتحقيق الاندماج الاقتصادى فى المستقبل . فاشتراك عدد من البلاد العربية فى اقامة مشروع معين أمر لا يقف دون تحقيقه العقبات الناجمة عن اختلاف النظم الاقتصادية فى البلاد المذكورة .

١١٤ ـ ويمكن القول أن «المشروع المشترك» يمثل النموذج الأمثل لامكانية التعاون بين عدد من البلاد فى نطاق الانتاج والتبادل التجارى ، وذلك بالرغم من الاختلاف القائم بينهم فى النظم الاقتصادية والاجتماعية . وقد كان الاتفاق على اقامة المشروعات المشتركة احد المعالم البارزة لمحاولات تقوية التعاون الاقتصادى بين بلاد الكتلة الشرقية وبلاد أوروبا الغربية .

١١٥ ـ وفى ظل هذا الاسلوب يمكن أن يتم تكوين وحدات اقتصادية كبيرة الحجم .. ذات قدرات مالية ومادية واسعة .. وطاقات علمية وتكنولوجية رفيعة توفر فى النهاية ظروفا أفضل لتطبيق مبدأ التخصص فى انتاج انواع معينة .. واتقان انتاج

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٩ .

هـــذه الأنواع بحيث تكون هنـــاك قدرة كبيرة على تســويقها وتصديرها (١) .

١١٦ ـ وفى ظل هذا الاسلوب امكن الاستفادة من منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، واصبحت كثير من التجمعات الآن تؤيد فكرة قيام الروابط الاقتصادية وتحقيق المصلحة المشــتركة من خلال اسلوب التعاون المباشر عن طريق المشروعات المشتركة .

٣ ـ خلق مصلحة عربية مشتركة :

١١٧ ـ وقبل أن ندخل الى تفاصيل البرنامج، يجب أن نركز على أن هذا الاسلوب ـ المقترح ـ جـدير بخلق مصلحة عربيـة مشتركة .

وخلق مثل هذه المصلحة المشتركة سيكون بمثابة العـامل المحرك للدول الأطراف فى اتخاذ اية سياسات لمزيد من التقارب والتعاون فى المستقبل . وفى اعتقادنا أن وجـود هـذه المصلحة المشتركة ـ فى المستقبل ـ سيدفع بعمليات التعاون الاقتصادى نحو الاندماج او الوحدة .

١١٨ ـ فاتباع الاسلوب المقترح (التنسيق ، اقامة المشروعات المشتركة) لابد سيؤدى الى خلق المصلحة الاقتصادية المشتركة ، وكلما زادت وتشابكت علاقات التعاون من خلال هذا الاسلوب أدى ذلك الى الاسراع بخطوات أخـــرى من شـــأنها حمـاية المصلحة الاقتصادية بكل الوسائل السياسية ، ومن ثم يصـــبح هناك مصلحة سياسية مشتركة تحقق خطوات أكبر نحو الاندماج أو الوحدة .

---

(١) المهندس سيد مرعى : الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ ، مجموعة اقرأ رقم ٣٨٥ ؛

١١٩ ـ وخلق مصلحة مشتركة يعتبر من الأمور الرئيسية ـ الآن ـ التى تتفق مع روح العصر الذى نعيش فيه وطبيعة الحضارة العالمية التى تسود المجتمعات الدولية ، فقد انتهى العصر الذى كانت تفرض فيه الوحدة بالقوة ، وأصبح التقاء المصالح أهم من التقاء الثقافات ، وأصبح السؤال الرئيسى لدى كثير من الشعوب الآن ، ما الذى تمليه علينا مصالحنا ، وما الذى يمكن تحقيقه من هذه المصالح ؟

١٢٠ ـ وعملية خلق مصالح اقتصادية عربية تعتبر فى مقدمة المصالح التى لابد من تحقيقها خاصة فى ضوء الظروف المحلية والعالمية الراهنة . فالاقتصاديات العربية اقتصاديات نامية حققت استقلالها السياسى ، وتعمل جاهدة الآن على حماية استقلالها بتحقيق الاستقلال الاقتصادى . وللوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية ، يشهد الوطن العربى حركة انتقال عوامل الانتاج المختلفة بدرجة أكبر من أى وقت مضى ، ومثال ذلك انتقال الأيدى العاملة من الدول الكثيفة السكان الى الدول الخفيفة السكان ـ ليبيا والكويت ـ سعيا وراء اجر أعلى ، وهذه العمالة أصبحت تمثل نسبا هامة فى هيكل القوى الانتاجية فى هذه البلاد ، وتعتبر من المحددات .

ثانيا ـ تصور لكيفية تحقيق النموذج المقترح

١٢١ ـ ناقشنا فى البند السابق الاسلوب الممكن اتباعه لزيادة فعالية التعاون الاقتصادى فى ظل الأوضاع والظروف الحالية ، لكن لا يمكن أن يكون هذا النموذج واقعيا وعمليا الا اذا اجبنا على سؤالين أساسيين آخرين هما : كيف يتم تحقيق اهداف النموذج السابق تحديده ؟ ومتى يتم ذلك ؟

ان الاجابة على هذين السؤالين تفترض معالجة لكيفية ادارة

الصراع – بعد أن سبق تحديد جوهره فى الباب الأول – من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والعربية معا . ومن المعروف أن كل صراع له استراتيجية ، وكل استراتيجية لابد أن تستند الى نظرية عامة متكاملة . وعموما فان الاستراتيجية هى فن استخدام القوى الذاتية لتحقيق الاهداف القومية فى التحرير والتنمية والتكامل ..

١٢٢ – واذا ارتضينا الأساس النظرى السابق بيانه – فى القسم الأول من هذا الباب – كمحاولة أولية فى هذا المجال ، ودخلنا الى تفصيل عملية ادارة الصراع وتعاملنا مع الايجابيات والمعوقات المختلفة له ، وحددنا كيف ومتى يتم ؟ نكون قد وصلنا الى غايتنا فى وضع تصور محدد وواضح لاستراتيجية عربية فى التنمية والتكامل على مستوى الوطن العربى .

ان هدفنا الاساسى هو ايجاد صيغة عملية للعمل المشترك لانجاز نتائج .. وليست صيغة لاشعال خلافات ، ان الخلافات سوف تستمر .. ولكن من خلال هذا التصور ووفق أولوياته ، سنجد النتائج تحد كثيرا من هذه الخلافات .

١٢٣ – وقد يكون من المناسب مناقشة هذه الصيغة وفق الترتيب الآتى :

١ – تهيئة المناخ الملائم سياسيا واقتصاديا .

٢ – سؤال التمويل وكيف يمكن تشجيع الاستثمارات العربية للمساهمة فيه .

٣ – بناء قاعدة علمية وتكنولوجية فى الوطن العربى .

٤ – مجالات التنمية الزراعية والصناعية وكيف يمكن أن يساهم التعاون العربى فيها .

٥ ـ مجالات اخرى فى بناء الهياكل الأساسية (الطرق ـ الموانى ـ الكبارى) ..

١٢٤ ـ ان الترتيب السابق يضع مسألة تهيئة المناخ الملائم، وعملية التمويل فى المقام الأول ، فالعامل الحاكم أو الحاسم فى ايجاد أى تصور أو خطة للتنمية والتكامل على مستوى الوطن العربى الآن هو خلق النظرة المشتركة من خلال الفهم المشترك للمصلحة القومية المشتركة ، وكذلك عملية التمويل ـ كعامل مادى ـ بما تشتمل عليه من استمالة الاستثمارات العربية للمساهمة فى مشروعات التنمية العربية ومعرفة احتياجات البلاد العربية منها ، كل ذلك يعتبر الأساس لأية مناقشة حول أية خطة أو تصور عربى مشترك .

١ ـ تهيئة المناخ الملائم لتحقيق أهداف النموذج :

١٢٥ ـ ان ادارة الصراع مع التخلف والتجزئة ـ على مستوى الانسان والوطن العربى ـ تفترض تهيئة المناخ اللازم الذى يساعد على تحقيق المصلحة القومية والوطنية . والمصلحة العربية تتركز فى تحقيق التنمية بمعدلات أسرع وزيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى من أجل اللحاق بالعصر . لقد تخلفنا فى اللحاق بالعصر .. وتخلفنا أكثر فى العمل معا نحو اللحاق بالعصر (١) .

١٢٦ ـ ان تهيئة المناخ الملائم لتحقيق هذه المصلحة يتطلب تغييرا فى النظرات والأفكار والمفاهيم Outlook العربية . ان حرب السادس من اكتوبر ١٩٧٣ كشفت عن ظواهر جديدة غيرت من كثير من المفاهيم التى كانت سائدة ، فعلى الرغم من

---

(١) المهندس سيد مرعى ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ سلسلة اقرأ العدد ٣٨٥ .

وجود أوضاع سياسية واجتماعية تختلف من بلد عربى لآخر فان الظواهر الجديدة تجاوزت التصنيفات التقليدية القديمة التى كانت تقسم العرب الى معسكرات متباينة وفق معايير أيديولوجية فقط . ان سياسة التنسيق والتضامن العربى التى ظهرت جعلت فى الامكان أن نتكلم عن استراتيجية بترولية مثلا أو نفكر فى وضع خطة قومية للتنمية والتكامل .

١٢٧ ـ ويمكن القول أن أهم منجزات حرب أكتوبر أن قانون التطور اصبح قانونا عربيا فى جوهره كشف ليس فقط عن القدرة العسكرية العربية بل أيضا عن القدرة الاقتصادية ، ويكفى أن العالم الخارجى ينظر الينا والى أوضاعنا لا كدول متفرقة وانما كمجموعة .. ككيان واحد ، على الرغم من اننا مازلنا نتعامل بعضنا مع بعض ـ فعليا ـ ورغم كل الحماس العاطفى للوحدة والقومية العربية كدول أجنبية (١) .

١٢٨ ـ اذا لابد أن نستغل مابيننا من أرضية مشتركة تجمع بيننا على الرغم من اختلاف نظمنا واتجاهاتنا السياسية والاجتماعية ، وان كنا لانستطيع أن نتجاهل هذا الاختلاف وصراعاته فكذلك لايمكننا أن نتجاهل ما هناك من أرضية مشتركة فلابد أن نقبل نوعا من التعايش الصحى الذى يسمح بتلك المباراة العملية الحقيقية فى مواجهة التخلف على مستوى الانسان والوطن ونتحرر من النظريات الجزئية والمصالح الاقليمية الضيقة الى النظرة الشاملة والمصالح القومية ، نتحرك ككل وفق استراتيجية مشتركة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى (٢) .

---

(١) الرئيس بومدين فى حديث أدلى به لصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٩ « معطيات حرب أكتوبر .. التغيير الذى طرأ على الواقع العربى » .

(٢) المرجع السابق .

١٢٩ ـ ان الدعوة ـ التى أطلقها الرئيس بومدين ـ الى ضرورة كسر الاطار التقليدى الذى سجنا انفسنا فيه داخل مؤتمرات القمة العربية ، واقتراح عقد مؤتمر قمة عربى يكون جدول أعماله نقطة واحدة هى «كيف نبنى مستقبلنا ؟» هى دعوة الى عمل جاد فى هذا السبيل ، وتساهم بلاشك فى عملية تغيير النظرات والمفاهيم العربية . ولاننسى أن مانشاهده الآن من جهود ثنائية عربية العمل فى مشروعات مشتركة هى تجسيد عملى لترسية هذه الأفكار والمفاهيم الجديدة فى أرجاء الوطن العربى(١). ان الجهود الثنائية بين بلدين أو أكثر ستؤدى بالضرورة فى الأجل الطويل الى توحيد الجهد العربى ككل ، فكلا الاسلوبين ـ القمة ، الجهد الثنائى ـ مكملان لبعضهما ، وان كنا نرى أن اسلوب الجهد الثنائى سيكون له الدور الاكبر فى الاسراع بعملية التنمية والتكامل .

١٣٠ ـ ويستلزم تهيئة المناخ اللازم أيضا التفاعل مع المتغيرات العالمية والظروف المحيطة بالوطن العربى ، ففى ظل مايسمى بالوفاق والتقارب بين دول الكتلة الشرقية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتى وبين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية بدأت تظهر نتائج اقتصادية حاسمة للتعاون الاقتصادى المشترك بينهما ، فالمتغيرات التى طرأت على الأوضاع الدولية ، قد أدت الى تحول جوهرى فى العلاقات الاقتصادية (٢) .

١٣١ ـ وظهر ماأطلق عليه بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتى تعتبر سياسة عالمية اخذت بها كافة الكتل والتجمعات .

---

(١) قام الدكتور عبد العزيز حجازى بزيارة لدول الخليج العربى ؛ والكويت وقع أثناءها اتفاقيات تضمنت اقامة مشروعات مشتركة فى مجالات البناء والتشييد واقامة مصانع للأسمنت والحديد .

(٢) المهندس سيد مرعى . المرجع السابق ص ١٤٤ .

والدول ، ويكفى أن نشير الى مايحدث فى دول المعسكر الاشتراكى، ومحاولاتها المتعددة نحو الاصلاح والانفتاح الاقتصادى ، لتدعيم الاشتراكية فى هذه الدول ، والعكس فى الدول الرأسمالية التى تبنى سياستها نحو الشرق من أجل التوسع الرأسمالى وخلق وتوسيع السوق أمام منتجاتها حلا لأزماتها الراهنة (١) .

وبالنسبة للوطن العربى فان التنمية الشاملة تحتاج الى أن تكون عربية فى تمويلها وعالمية فى أسسها» فمتى توافرت الامكانيات والاموال لابد من توفير عنصر هام وهو التكنولوجيا ، ويتطلب ذلك انفتاحا على كل التجمعات والكتل والدول . هذه العملية المثلثة (امكانيات + أموال + تكنولوجيا) تؤكد أهمية ربط العمل الوطنى بالعمل العربى كطرف وأهمية ممارسته لسياسة الانفتاح مع باقى الكتل والتجمعات والدول الاخرى .

٢ ـ سؤال التمويل وكيف يمكن تشجيع الاستثمارات العربية :

١٣٢ ـ ترتبط عملية تحقيق النموذج ليس فقط بتهيئة المناخ الملائم من الناحية السياسية والاقتصادية ، بل أيضا بتهيئة المناخ الملائم لايجاد استثمارات كافية للتنفيذ . وقد أبرزت المناقشات والدراسات الاخيرة ـ عن كيفية اجتذاب الفوائض النقدية العربية للاستثمارات فى مجالات التنمية العربية ـ أن

(١) ان الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية بين عامى ١٩٦٥ : ١٩٧٢ توضح أن علاقات الدول الاشتراكية مع الدول الرأسمالية فى نمو مستمر بلغ ٩٠٪ خلال هذه الفترة بينما توضح الأرقام انخفاضا مستمرا فى علاقات الدول الاشتراكية بالدول النامية حتى انخفض حجم التبادل التجارى بنسبة ٤٠٪ ، مما يوضح أن الدول الاشتراكية أصبحت تعطى الأولوية للدول الراسمالية فى التعامل الخارجى .
أنظر تقريرا بشأن الندوة التى أقامتها المدرسة العليا للاقتصاد فى برلين فى الفترة من ١ ـ ٢١ يوليو ١٩٧٤ فى موضوعات التنمية والتخطيط والتكامل .

الوسائل القائمة حاليا والتى استخدمت فى الماضى لم تعد كافية وانها لاتتناسب مع متطلبات المرحلة الجديدة .

۱۳۳ ــ وقد دعا كثير من الاقتصاديين الى عدد من الخطوات الأساسية التى لابد منها ــ لخلق مناخ ملائم ــ أهمها (۱) :

ــ تأمين حرية انتقال رأس المال العربى .

ــ تشجيع قيام الحكومات العربية باستثمارات تتخذ شكل شركات مشتركة جماعية أو ثنائية .

ــ تشجيع بيوت الخبرة الفنية الاستشارية فى مختلف البلدان العربية ، وتطوير الاسواق المالية العربية ، وانشاء مؤسسات عربية متخصصة فى المسائل المالية والمصرفية وانشاء صندوق عربى للتعاون الفنى ، والاسراع فى التوسع فى المناطق الحرة ، ودراسة موضوع التعامل بالدينار العربى .

١٣٤ ــ وقد يكون من الصعب معرفة مقدار رءوس الأموال العربية على وجه الدقة ، وان كان من الممكن اعطاء تقدير عن قيمتها . (۲) ففى احصاء نشر فى شهر فبراير ۷۲ يذكر أن احتياجات الدول العربية المنتجة للبترول وخاصة السعودية والكويت والعراق وليبيا .. من العملات والذهب تبلغ حوالى ٥ مليارات من الدولارات .. بخلاف الارصدة الاحتياطية لدول امارات الخليج وهى البحرين وقطر ودبى وأبو ظبى .. التى مازالت أرصدتها تدخل فى نطاق احتياطيات الكتلة الاسترلينية .

---

(۱) الدكتور حسن عباس زكى : مقال نشر بجريدة الأهرام بعنوان نحو سياسة عربية اقتصادية موحدة ، بتاريخ ۱۸/٦/١٩٧٤ .

(۲) المهندس سيد مرعى : الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ سلسلة اقرأ : العدد ٣٨٥ ، ص ٩٦ .

ويصل حجم رءوس الأموال فى مجموعه الى أكثر من عشرة مليارات وهى آخذة فى النمو مع نمو الثروة البترولية وعائداتها ..

١٣٥ ــ وفى تقدير آخر بلغ مجموع الأرصدة العربية الموجودة فى البنوك الاجنبية (سويسرية فبريطانية ففرنسية فأمريكية) ٩٥٤٥ مليون دولار (١) . بل وتشير التقديرات الى أن الدول العربية سوف تملك فى عام ١٩٨٠ أكثر من ثلث حجم الأرصدة النقدية فى العالم .. الوضع الذى يجعل منها عاملا مؤثرا فى نظام النقد الدولى .

١٣٦ ــ وتبدو الحاجة واضحة ــ مع تراكم الارصدة العربية فى البنوك الاجنبية ــ الى تكوين سوق مالى ذاتى فى المنطقة العربية مرتبط بخدمة المصالح العربية فى التنمية والتكامل .. وقد بدأت محاولات ــ من جانب بعض رجال الاقتصاد والمال العربى ــ للبدء فى هذا المجال فاتخذت خطوات منها (٢) :

ــ فى عام ١٩٦٩ أنشىء أول كونسورتيوم بتأسيس البنك العربى ــ الفرنسى (بنك فراب) اشترك فى تأسيسه كل من شركة جنرال فرانسيز ، سوسيبتيه دى بنك سويس ، مع مجموعة من البنوك الخاصة الكويتية والسعودية وامارات الخليج برأسمال قدره ٥٠ مليون فرنك فرنسى نصفه أموال عربية .

ــ فى عام ١٩٧١ أنشىء كونسورتيوم ثان اشترك فى تأسيسه

---

(١) الأهرام الاقتصادى نشر فى بيان بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ عن دراسة له تناولت قرارات مؤتمر وزراء الاقتصاد العربى المنبثق عن مؤتمر القمة فى الجزائر تلك القرارات التى تضمنت التدرج فى نقل الأرصدة العربية الموجودة فى البنوك الأجنبية الى المؤسسات العربية لاستثمارها فى الدول العربية والأفريقية .

(٢) عن ملحق لجريدة الأهرام عن البنوك العربية والعالمية ؛ صدر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥ .

مجموعة من ٢٢ بنكا عربيا فى معظم الدول العربية كما اشـترك من الجانب الفرنسى بنك الكريدى ليونيه وهو بنك تملكه الدولة الفرنسية وقد وزع راس المـال بحيث أصبح نصيب البنـوك العربية ٦٠٪ والبنك الفرنسى ٤٠٪ وقد أنشأوا معا بنك اتحـاد المصارف العربية الفرنسية (اليوباف) برأسمال ١٠٠ مليون فرنك فرنسى .

وانشأ اليوباف مصارف عديدة : فى كل من ايطاليا (المصرف العربى الأوروبى روما)، والمصرف العربى الأوروبى لندن بالاشتراك مع لاندبانك ، ومصرف فى ليبيا للتجارة الخارجيـة ، وفى مايو ١٩٧٣ أنشأ مصرف اليوباف .

ـ ثم أنشأ كونسرتيوم ثالث بين البنوك العربية والاوروبية اشترك فيه البنك الدولى العربى للتجـارة الخارجية والتنمية بالاشتراك مع ٦ بنوك تنتمى الى ست دول أوروبية وعشرة بنوك عربية فى اتحاد المصارف العربية والاوروبية برأسمال مبـدئى مقداره ٣٠ مليون دولار ليكون مقره لاكسمبرج وانبثق عنه بنك عربى أوروبى مقره بروكسل وآخر مقره فرانكفورت .

١٣٧ ـ لكن تعتبر هذه المؤسسات مرتبطة الى حـد كبير بالاتجاهات السائدة فى الأسواق المالية الأوروبية والامريكيـة ، تحكمها وتتحكم فيها أسعار الفائدة فى هذه الأسـواق قابلة لأن تتأثر بالسياسات المالية للدول التى تقع فيها مراكز هذه البنوك ، **وكان الأفضل أن تأخذ مثل هذه المؤسسات المالية المتعددة الجنسية مقرا لها فى احدى الدول العربية لكى تكون قراراتها مبعثها حاجة المنطقة ، وبالتالى تذهب عائدات الخدمات المصرفية الى المنطقة العربية بدلا من استغلالها فى الأسواق المالية الأوروبية .**

١٣٨ ـ وقد يكون من المناسب أن نستغل قيام المنـاطق الحرة فى الوطن العربى لتكون مقرا للمؤسسات العربيـة بحيث

ترتبط فيما بينها لتكون شبكة متكاملة من المؤسسات تنسق أهدافها وتكون أداة لترشيد الأموال العربية حتى تكون فى خدمة احتياجات التنمية العربية .

۱۳۹ ــ ومن الجدير بالذكر أن المناخ العام للاستثمار فى الدول العربية التى تعانى من عجز كبير فى التمويل الخارجى بدت تسوده سياسةجديدة للترحيب برءوس الأموال الأجنبية والعربية بصفة خاصة ، واغراؤها بالمزايا التى تزيد من فرص الربح التجارى ، وتحد من المخاطر السياسية ، وتخفف من الاعباء وأهم هذه الخطوات : (۱)

(أ) على مستوى كل دولة : صدرت تشريعات تمنح لأول مرة امتيازات خاصة للاستثمارات الوافدة من الدول العربية الأخرى كما حدث فى سوريا بالمرسوم التشريعى رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٦٩ وفى العراق بقرار مجلس الثورة رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٧٠ ، وفى مصر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ . كما أنشئت هيئات أو لجان تختص بالتعامل مع المستثمرين العرب تخفيفا لعبء الاتصالات المباشرة بينهم وبين الأجهزة البيروقراطية . وأعلنت هذه الدول فى أكثر من مناسبة رغبتها الأكيدة على التعاون مع المستثمرين فى الدول العربية الأخرى وحرصها على طمأنتهم من أية اجراءات مضادة .

(ب) على المستوى الثنائى : عقدت اتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة لرأس المال والدول المستوردة له ، فنجحت الكويت فى عقد مثل هذه المعاهدات وهناك محاولات من جانب ليبيا ، ودول الخليج . كما نجحت مصر طوال الستينات فى ابرام اتفاقيات

---

(۱) الدكتور ابراهيم شحاتة « حول كفاءة أجهزة ادارة أموال الاستثمار العربى » مجلة الطليعة ، العدد ٤ ؛ ابريل ١٩٧٤ ؛ ص ٧٣ ــ ص ٧٥ .

ثنائية لتسوية آثار تأميم الممتلكات بما فى ذلك اتفاقات ثنائية لتسوية آثار تأميم ممتلكات الأجانب لديها وانهاء الحراسة على هذه الممتلكات بما فى ذلك اتفاقات عقدتها مع كل من المملكة العربية السعودية والكويت ولبنان تضمنت الاتفاق حول مقدار التعويض وطريقة سداده . كما عقدت مصر اتفاقية ثنائية بشأن ضمان الاستثمارات الامريكية (١٩٦٣) والالمانية والسويسرية (١٩٧٣) عن طريق برامج الضمانات الوطنية لهذه الدول ، مما ساعد أيضا على اشاعة روح جديدة من الاطمئنان لدى كثير من المستثمرين الراغبين فى استكشاف فرص الاستثمار فى مصر .

(ج) **وعلى المستوى الجماعى** : مع بداية السبعينات اكتسبت مسألة تشجيع حركة الاستثمارات بين الدول العربية أهمية كبيرة فى نشاط الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية فنجح المجلس الأخير فى اعداد « اتفاقية استثمار رءوس الأموال العربية وانتقالها بين البلاد العربية » التى تم التوقيع عليها فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ وأقر مؤخرا تعديلها بما يحظر تماما تأميم الاستثمارات العربية الوافدة الى الدول الأعضاء .

كما أعد المجلس فى أواخر عام ١٩٧٣ « مشروع اتفاقية لانشاء مركز عربى لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية الأعضاء والمستثمرين العرب . وفى مايو ١٩٧١ وقعت خمس دول عربية » اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . التى وقعتها فيما بعد تسع دول أخرى واستوفت الآن شروط نفاذها .

١٤٠ ــ واضح من الخطوات السابقة ان مناخ الاستثمار فى الدول العربية المستوردة لرءوس الأموال قد بدأ يخضع لدينامكية جديدة فى ظل فلسفة اقتصادية وسياسية تختلف عن الفلسفة التى سادت كثيرا من هذه الدول خلال الستينات . (١) ومع تغير

---

(١) المرجع السابق ص ٧٤ .

النظرة السياسية نحو الاستثمارات الأجنبية ، ثم الاطار القانونى لمعاملة هذه الاستثمارات فى الدول المذكورة أصبح المناخ الجديد للاستثمار فيها افضل من أى وقت مضى . وعلى الرغم من غيبة اى ضمان مطلق للمستثمرين وهو مالايتوافر فى اى مكان على اية حال ، فان المواقف السياسية والارتباطات الدولية والتشريعات الداخلية والمصلحة الذاتية للدول العربية المضيفة لهذه الاستثمارات تدعم التفاؤل حول استمرار التحسن فى هذا المناخ، كما ان الضمان المالى الذى يمكن توفيره عن طريق المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خاصة اذا تمت زيادة مواردها ، والضمان القضائى الدولى عن طريق المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار ، أو المركز العربى المقترح للغاية ذاتها سوف يساعدان كثيرا على طمأنة المستثمر على المحافظة على حقوقه المشروعة حتى اذا تغيرت الاتجاهات السائدة فى الوقت الحاضر .

٣ ـ بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية :

١٤١ ـ انصب اهتمامنا فى البندين السابقين ـ فى عملية تحقيق نموذج للتعاون الاقتصادى ـ الى ضرورة خلق المناخ الملائم من خلال احداث تغيير فى الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون هناك نظرة مشتركة من خلال الفهم المشترك . وبينا كيف كشفت حرب أكتوبر عن الأرضية المشتركة والأهداف والمصالح العربية المشتركة ، فتغيرت كثير من المفاهيم التى كانت تسود العلاقات العربية ، وظهرت قوة العرب العسكرية والسياسية والاقتصادية من خلال اتباع سياسات للتنسيق والتضامن . كما أوضحنا أهمية تشجيع الاستثمارات العربية من خلال خلق المناخ الملائم ، والضمانات وسوق مالى عربى ..

١٤٢ ـ ونعتقد أن خلق المناخ الملائم وتدبير الأموال اللازمة

هى الخطوة الأولى فى الحديث عن نموذج عربى للتنمية والتعاون العربى .. وتأتى خطوة هامة تالية لذلك هى تكوين قاعدة علميــة وتكنولوجية عربيــة . وهــذه الخطوة مرتبطة ارتبــاطا مبــاشرا بسؤال التمويل ورفع معدلات الاستثمار ، بل يتــوقف مقــدار مايمكن استيعابه من الأموال ــ فى أية خطة عربية ــ على الامكانيات العلمية والتكنولوجية المتوافرة (١) وهنا تبدو الحاجة الى تكوين قاعدة علمية وتكنولوجية . ولتكوين هذه القاعدة لابد من تضافر عنصرين أســاسيين هما العنصر البشرى والمــال ، وقد أشرنا فى الباب الأول الى الخصائص الديمجرافية للوطن العربى . وهناك تكامل بين البلاد العربية فى هذا المجال ويمكن للتعاون العربى أن يسهم فى تكوين القاعدة العلمية التكنولوجية .

١٤٣ ــ ويمكن التفريق بين انتقال التكنولوجيــا بشــكل محدود من الدول المتقدمة ، وبين نمو المعارف التكنولوجية على نطاق واسع عن طريق التوسع فى البحث العلمى والتــكنولوجى محليا ، ولكن لايجدى التفريق بين السياستين عنــد التفكير فى تكوين القاعدة التكنولوجية العربيــة ، فكلاهما يســاهم فى دعم الآخر ، وان كان التوسع المحلى يساعد ــ فى الأجل الطويل ــ على التغلب على الصعوبات والمشكلات ــ التى تواجه البلاد الناميــة عموما ــ الخاصة بطرق الحصول على التكنولوجيا من الخارج (٢) .

---

(١) ثمة علاقة قوية بين مستوى العلوم والتكنولوجيا ومســتوى المنجزات الاقتصادية ، ويعزو المفكر الاقتصادى شومبيتر Shumpeter التقدم الاقتصادى الى عنصر أساسى هو الابتكار والابداع ؛ بمعنى استخدام الاكتشــافات العلمية والطرق الحديثة فى انتاج أنواع جديدة من الانتاج لم تكن موجودة ســابقا أو تفضل مثيلاتها السابقة .

(٢) طرق الحصول على التكنولوجيا من الخارج هى : التعاقد مع خبراء أجانب بصورة فردية ، عقود توريد آلات لمشاريع محددة أو عقود اقامة مشاريع كاملة Turn Key Contracts واتفاقات وعقود رخص تكنولوجية ..

١٤٤ ـ وتتلخص أهم الصعوبات التى تقف فى وجه الحصول على الخبرة الفنية والتكنولوجية فى الآتى (١) :

ـ ارتفاع أسعار الخبرة المستوردة لأن سوق الخبرة هى سوق احتكارية بسبب نقص المعلومات عن مصادر هذه الخبرة وكفايتها وشروط الحصول عليها .

ـ ضعف قوة المساومة للدول النامية لأن الحصول على التكنولوجيا هو فى اتجاه واحد ولضعف امكانيات المشاريع المستوردة للتكنولوجيا بالنسبة للمشاريع المزودة لها ولندرة العملات الأجنبية المتاحة لدى غالبية الدول النامية .

ـ ونتيجة لهاتين الصعوبتين فقد ارتفعت تكاليف الحصول على التكنولوجيا ارتفاعا مخيفا بالنسبة لحجم الاستثمارات والآلات المستوردة كما تدل عليه الأمثلة التى أوردتها سكرتارية مجلس التنمية والتجارة (الأونكتاد) .

ـ اصرار المورد للخبرة الفنية فى بعض عقود الرخص الفنية على وجوب استيراد مشترى الرخص لبعض المنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية من المورد حيث يفرض أسعارا مرتفعة نسبيا .

ـ وقد يغالى مورد الخبرة الفنية الأجنبية فى استخدام الأجانب فى وظائف ادارية وفنية أو توريد خبرة غير ملائمة وتقييد حرية مشترى الرخصة أو الخبرة فى اجراء تعديلات على طرق الانتاج ، وطلب ضمانات مرتفعة بوضع قيود على أنواع الانتاج او كمياتها او على المزاحمة فى سوق الانتاج المحلية .

---

(١) IMCTAD, «Transfer of Technology to Developing Countries paper presented to the Second Conference of Ministers of Industry in Cairo from 5-9 Nov., 1973 (No. cm. 122 — INR — tp.-10, 24 July 1973) pp. 22.

١٤٥ ـ وقد تناولت دراسـات عديدة كيفية علاج هـذه الصعوبات باقتراح ما يلى (١) :

ـ وجوب اختيار التكنولوجى الملائم للظروف المحليـة من حيث توفر المواد الأولية أو المهارات المتوفرة .

ـ وجوب العناية باختيار المرخص Licensor أو المورد الصالح عن طريق جمع المعلومات اللازمة عن أكبر عدد من الموردين

ـ تضـمين عقود واتفاقات الرخص الفنيـة والخبرة كافة التعاريف والخـدمات التى تمنع حدوث صـعوبات فى المستقبل وكذلك تضمينها شرط الحصول على التدريب الكافى .

ـ اقامة مؤسـسـة أو منظمـة تهتم بجمع المعلومات عن التكنولوجيا وتنميتها وارشاد المحتاجين من أفراد ومؤسسـات الى مصادرها ، وتقوم بتسـجيل عقـودها لتـوجه المستحدثين الوطنيين من القطاع العام والخاص الى اتبـاع أفضـل الطرق للحصول على ما تحتاجه من خبرة فنية واستبعاد استيراد ماهو متوافر محليا .

١٤٦ ـ والسؤال الرئيسى بالنسبة للدول الناميـة عموما والعربية خاصة يكمن فى الحصـول على التكنولوجيـا بالمقـدار والكيفية والأنواع اللازمة والمناسبة لاحتيـاجات هـذه البـلاد وامكانياتها سواء عن طريق الاستيراد أو الانتاج المحلى ، أكثر مما تكمن فى تأمين شروط وأسعار مناسبة لهذه التكنولوجيا . وعموما

(١) UNIDO, Transfer and Adaptation of Technology 5 Document. No. CMI. 2 (INR) Tpl 10, 24 July 1973, p. 3.

فان نقل التكنولوجيا الى البلاد التى تحتاجها يخضع لشروط أهمها : (١)

ـ توافر رأس المال اللازم للحصول على التكنولوجيا .

ـ وجود مشاريع محددة يراد تحقيقها وتسمح الامكانيات بذلك .

ـ هناك حالات لا يمكن توقع انتقال التكنولوجيا اليها لعدم توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية اللازمة ، ولذلك لابد من معالجة توافر هذه الشروط أولا :

ـ هناك بعض أنواع من التكنولوجيا يمكن الحصول عليها ولكن الاستفادة منها تعتمد على وجود خبرات تكنولوجية مقابلة فى البلد المستورد «كصناعة الأدوية» فاذا لم تتوافر هذه الخبرة يصبح من العبث البحث عن التكنولوجيا المتوفرة ، وهكذا نرى ان انتقال التكنولوجيا يتطلب توافر تكنولوجيا مناسبة أو مقابلة لتكون قاعدة لها ، ولابد من توفير هذه الأخيرة أولا .

ـ فى جميع الأحوال يرتبط استخدام التكنولوجيا استخداما مفيدا بنوع أو آخر من الاستثمار وقد يكون الاستثمار نفسه هو

---

(١) الدكتور حيدر غيبة « نحو بناء قاعدة علمية تكنولوجية فى الوطن العربى ، مجلة قضايا عربية العدد ٣ ؛ بيروت ، حزيران ١٩٧٤ ص ١٧ ؛ ويحدد الدكتور غيبة أن التكنولوجيا المراد استيرادها للدول النامية قد تكون متاحة بشروط سهلة كرخص انتاج الأدوية الشائعة والآلات والمصانع غير المعقدة نسبيا ؛ أو بشروط صعبة كالتعاقد على اقامة مصانع للحديد والصلب والمنتجات البتروكيماوية وتتطلب الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية لدراسة أفضل مصادر الحصول على التكنولوجيا المناسبة ، او قد تكون غير متاحة أصلا ومحظور تصديرها لاعتبارات السرية .

وسيلة الحصول على التكنولوجيا كالاستثمار فى التعليم وخاصة فى المعاهد الهندسية والتكنولوجية .

١٤٧ ــ والملاحظ خلال الحقبتين الماضيتين هو ان انتقال التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى النامية كان محدودا وبطيئا ويسير فى بطء حاليا ، ولايكفى لهذا الحجم والسرعة المحدودين نسبيا لتحريك التنمية الاقتصادية بالسرعة التى تطمح لها الدول النامية . وأصبح من المسلم به ــ مع أهمية التكنولوجيا المستوردة والحرص على تدفقها بأمل معدل وأفضل شروط ــ لابد من الاعتماد على تكنولوجية محلية وتنميتها لتكون قاعدة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

١٤٨ ــ وقد أكدت المؤلفات والنماذج التىألفها الاقتصاديون الذين طرقوا هذا الموضوع انه اذا كانت تكلفة انتقال التكنولوجيا ــ فى الأجل القصير ــ أقل بكثير من تكلفة انتاجها محليا عن طريق الأبحاث ، ففى الأجل الطويل وعلى مستوى المجتمع ككل ، ان العكس هو الصحيح أى ان التكلفة الاجتماعية للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وحدها ــ من أجل تسيير عمليات الاستثمار والانتاج ــ أكبر من تكلفة انتاج التكنولوجيا محليا(١) .

١٤٩ ــ اذا يثور السؤال ــ خاصة فى منطقتنا العربية ــ الآن حول كيفية بناء هذه القاعدة مع استمرار استيرادالتكنولوجيا عن الدول المتقدمة وتكييفها لصالح الدول العربية ؟ وهنا نشير الى أهمية أن يساهم تعاون عربى فى تحقيق هذا الهدف من خلال:

ــ زيادة نسبة الاستثمار فى البحث العلمى وربطه بحل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) المرجع السابق ص ١٩ .

ـ اصلاح نظام التعليم فى الدول العربية ، ويمكن أن نكتفى فى هذا المجال بالاشارة الى :

ـ تحويل هدف التعليم من تخزين المعلومات الى بناء الفكر الموضوعى والروح العلمية .

ـ اختصار المرحلة الثانوية لمن لا يحتمل اكمال تعليمه فى الجامعة ، والاستعاضة بالتعليم المهنى .

ـ الاكثار من المدارس والمعاهد الفنية والتكنولوجية على المستوى الاعدادى والثانوى والجامعى (وربط ممارسة المهن التكنولوجية بشرط الحصول على احدى الدرجات العلمية المناسبة) .

ـ الحد من التعليم الجامعى فى الآداب والحقوق والفنون ذات الطلب المحدود عليها فى صالح التوسع فى التعليم الجامعى ذى العلاقة المباشرة بالبحث العلمى وانتاج السلع والخدمات مثل مختلف فروع الهندسة ..

ـ ادخال عنصر البحث لركن أساسى من أركان التعليم الجامعى ووضع خطة طويلة الأمد له واعداد التمويل اللازم له .

ـ ايجاد كافة الطرق لمعالجة مسألة الاستنزاف الخارجى للعقول (١) External Brain Strain (فيما يعرف بهجرة

---

(١) يذكر الدكتور انطوان زحلان فى مقال عن « العلوم والتكنولوجيا والتنمية » فى مجلة قضايا عربية ـ العدد الأول نيسان ١٩٧٤ ص ٨٢ ان حوالى ثلثى حملة الدكتوراه فى العلوم الطبيعية والهندسية من العرب مهاجرين لمنطقتهم . هذا فضلا عن الآلاف من المهندسين حملة البكالوريوس والماجستير والأطباء .. والسبب ليس فى ندرة الموارد المالية بل المحيط الفكرى والرغبة فى القيام بنشاط .

العقول) أو محاولة ربطهم بالوطن الأم ، وكذلك عــلاج ما يعرف بالاســـــتنزاف الداخـــلى للعقــــول Interal Brain Strain الذى ينشأ نتيجة قلة التنظيم أو عدم الاستفادة من الامكانيات أو ضعف علاقة العمــل العلمى بالبيئـــة التى يجـــرى فيهـــا . فاستنزاف العقول الداخلى والخارجى هو فى النتيجة خســـارة مادية مضاعفة .

ـ تخطيط الاحتيـــاجات للكفـــاءات العلميـــة والمهـــارات التكنولوجية ، وان تتكامل خطة تنمية القاعدةالعلمية والتكنولوجية مع خطط التنمية الشاملة فى البـــلاد العربية مع مراعاة ألا تقـــل خطة التنمية العلمية والتكنولوجية عن ١٠ ـ ١٥ ســـنة . ومن الضرورى الاهتمام بالفنيين فقـــد يغنى الفنيـــون ـ فى كثير من المجالات وفروع النشـــاط الصناعى أو الانتـــاجى ـ عن المهندسين أو العلميين .

٤ ـ مجالات التنمية الزراعيـــة وكيف يمكن أن يساهم التعاون العربى فى دعمها .

١٥٠ ـ بالنظر الى حجم مشكلة الغذاء فى الوطن العربى ـ كما سبق شرحها (١) ـ يكفى أن نشير هنا الى أن الدول العربية دفعت عام ١٩٧٣ نحو ٨٠٠ مليون دولار ثمنا لوارداتها من الحبوب وهذه القيمة سوف ترتفع بالتأكيد مع الارتفاع العالمى المستمر فى

---

(٢) المهندس سيد مرعى ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ سلسلة اقرأ العدد٢٨٥ ، دارالمعارف، القاهرة ١٩٧٤ ص٤٧ ، ويشير الكاتب انه لو استمرت مشكلة الغذاء تتحرك فى الاتجاهات السائدة حاليا . وكل الاتجـاهات تشير الى أن عدد سكان العالم العربى سوف يتضاعف ؛ حتى يصل فى نهاية هذا القرن الى مائتين وخمسين مليونا .. فان العالم العربى سوف يدفع حينئذ ٣٦٠ مليون دولار لاستيراد الحبوب .

الأسعار وهذا فى حد ذاته يمثل عبئا جسيما عليها وبالتالى فليس امامها من بديل سوى أن تبحث عن حل سريع لزيادة انتاجها من الحبوب . وبمعنى آخر فان المشكلة الزراعية يمكن تركيزها فى أن المنطقة العربية أصبحت منطقة مستوردة لمعظم المحاصيل الغذائية بالرغم من الموارد الكبيرة والامكانيات المحتملة وللدلالة على ذلك يمكن أن نشير الى :

– ان الشرق العربى ينتج حاليا نحو ١٠ ملايين طن من الحبوب ويستهلك نحو ١٥ مليون طن وان الاستهلاك سوف يرتفع سنة ٢٠٠٠ الى نحو ٣٦ مليون طن .

– أن احتمالات الزيادة فى الانتاج كبيرة اذا ما تم تطوير الزراعة . فمثلا يمكن أن يرتفع انتاج الحبوب من ٢ مليون طن الى ٢٤ مليون طن فى العراق ، وفى سوريا من نحو ١ر٧ مليون طن الى ٧ ملايين طن ، وفى مصر من ٧ ملايين طن الى ٨ر١٦ مليون طن فى نفس المساحة الحالية .

– ان انتاج اللحوم يمكن أن يرتفع فى الشرق العربى من ٦٥ ألف طن الى نحو ٦ر١ مليون طن .

– انه ما زالت أمام معظم المحاصيل فرص كبيرة للزيادة فمثلا يمكن أن يرتفع محصول القمح فى سوريا والعراق من ٢٥٠ كيلو جرام الى نحو ١١٠٠ كيلوجرام للفدان تحت نظام المطر والى ٢٥٠٠ كيلوجرام تحت نظام الرى ، وانه يمكن رفع محصول الأرز فى مصر من ٢٥ر٢ طن للفدان الى نحو ٥ر٣ طن للفدان والقطن من نحو ٦٠٠ رطل للفدان الى نحو ١٠٠٠ رطل للفدان ، والقصب فى السودان من نحو ٤٠ طنا الى نحو ٧٠ طنا للفدان .

ـ انه يمكن مضاعفة المساحة المروية فى سوريا والعراق وبذلك يمكن أن ترتفع مساحة الأراضى المروية فى الوطن العربى من ١٥ مليونا الى أكثر من ٣٠ مليون فدان والوصول بالمساحة المطرية سواء للمحاصيل أو الاعلاف الى نحو ٢٠٠ مليون فدان . فاذا علمنا ان عدد سكان الوطن العربى سنة ١٩٨٥ سيصل الى نحو ١٥٠ مليونا فان نصيب الفرد من الأراضى المزرعة فى الوطن العربى لن يقل عن فدانين بينما سوف يقل عن ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ .

ـ هناك مساحات أخرى من الغابات تتجاوز مليون فدان يقع حوالى ٩٠٪ منها فى السودان .

ـ هناك مساحات أخرى أيضا واسعة من أراضى الرعى تغطى حوالى أكثر من ٣٧٠ مليون فدان تقع معظمها فى المناطق المطرية والجافة ومن هذه الأراضى ما يزيد على ٣٢٠ مليون فدان داخل السعودية والجزائر والسودان .

١٥١ ــ والمشكلة اذا ليست هى ضيق الأراضى الزراعية ، بل هى قلة المساحة التى تستثمر فى الزراعة ، وبصفة خاصة ضآلة المساحات التى تروى عن طريق الرى المستديم ، وباستثناء مصر والعراق والسودان فان معظم الأراضى فى الدول العربية تعتمد على الرى عن طريق الأمطار . والتوسع الأفقى فى الزراعة يحتاج الى استثمارات ضخمة لا تتوافر لدى بعض الدول الزراعية . والسودان يعتبر نموذجا لهذا التوسع فمن بين كل مائة فدان من مساحة السودان لا يزرع حاليا أكثر من فدانين ونصف فدان فقط . ويهمنا أن نشير مرة أخرى فى هذا المجال الى ظاهرة عدم التوازن بين الموارد الأرضية والطبيعية المتاحة للاستثمار .. وبين الطاقة البشرية والفنية والمادية التى يمكنها

ان تحقق هذا الاستثمار .. وبالتـــالى تبـــديد الجزء الأكبر من هذه الموارد (١) .

١٥٢ ـ ان مائة مليون فدان صالحة للزراعة والانتاج ـ فى السودان الآن ـ ويمكنها توفير الطعام والغذاء الكافى لمـائة مليون من البشر .. ومع ذلك فانها معطلة عن الاســـــتثمار من يوم أن خلقها الله سبحانه وتعالى (٢) .

١٥٣ ـ ويمكن لتعاون عربى بناء أن يساهم فى حل المشكلة عن طريق :

ـ **على مستوى ثنائى مصرى سودانى** ، من الممكن تخصـيص مساحة من الأراضى الزراعية فى منطقة واحدة أو عدة مناطق يتفق عليها بين الحكومتين بهدف استغلالها فى مصلحة مشتركة تعـود على البلدين .. وفى نطاق دورة زراعية طويلة المدى .. وفى هذه الحالة يقدم السودان الأرض .. وتقـــدم مصر الخبرة الفنيـــة وتكاليف وسائل الاستثمار وأعباءه مقابل قيمة ايجارية ومعلومة يسدد نقدا أو عينا .

ـ ويمكن توطين عددا من الزارعين المصريين وحيازتهم لجزء من الأرض المتروكة ، والتى لم يستثمرها الفلاحون السودانيون وفقا لنظام من المشاركة ، ان المثل الواضح لذلك هو مســـاحات الأرض الضخمة التى تترك بورا فى مشروعات الجزيرة والمنـــاقل وخشم القربة .. حيث لا يزرع منها حاليـــا ســـوى ٦٠٪ من مساحتها ، وفى هذه الحالة يتاح لهؤلاء استثمار هــذه الأراضى بأقصى درجة من الكفـــاية ونشر الخبرة والمعرفة داخـــــل تلك

(١) المهندس سيد مرعى ، المرجع السابق ص ٥١ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٣ وما بعدها .

المناطق ، مع وضع كافة الضمانات التى تكفل لهم حقوقاوالتزامات معينة وواضحة .. تتيح لهم فى النهاية أفضل استثمار للموارد الزراعية المتاحة .

ـ ان التعاون من خلال المشروعات المشتركة الكبيرة الحجم التى يمكن أن يقوم بها القطاع العام فى البلدين ـ يحقق بلا شك الاستثمار الأمثل فى الاستغلال الزراعى لهذه الأراضى . ان هـذا الأسلوب يجعل من الممكن :

ـ توفير ظروف أفضل لتطبيق مبدأ التخصص فى انتـاج أنواع معينة .

ـ توفير طاقات علمية وتكنولوجية كبيرة .

ـ توفير قدرات مالية ومادية واسعة .

ـ توفير قدرات كبيرة فى مجالات التسويق والتصدير .

ـ فى دراسة أعدتها منظمة الزراعة العربية التابعة للجامعة العربية ، ذكرت ان متوسط تكاليف استصلاح الفدان فى مشروع الروصيرص ـ ومساحته مليون فدان تقريبـا ـ تبلغ خمسـة وثلاثين جنيها فقط . هذا فى الوقت الذى يبلغ معـدل الربح فى هذا المشروع عشرين فى المائة من تكاليف التشييد والتنيفذ ، وهى نسبة مرتفعة بكل تأكيد . والسؤال الآن لماذا ـ اذن ـ لا يجرى التوسع الأفقى بأقصى سرعة فى هذه المزارع ..

ـ **أما على المستوى العربى ككل** : فلابد ان تبحث الدول العربية عن حل سريع لزيادة انتاجها من الحبوب ، ونظرا لأنهـا بصفة عامة لا تقع داخل ما يسـميه الزارعون « حزام القمح » فان البديل الأول هو الذرة ، ويمكن بتدبير رأس المال اللازم عن طريق مؤسسات أو صناديق التمويل العربية ادخال مشروع الروصيرص

فى حيز التنفيذ . فعلى أساس ادخاله فى نطاق الزراعة الآلية فى السودان وعلى أساس دورة زراعية أساسها الذرة والحاصلات الزيتية ويمكن أن يعطى من الذرة انتاجا سنويا يصل الى نصف مليون طن .. قيمتها تسعةملايين دولار ـ حسب الأسعارالسائدة فى عام ١٩٧٤ ـ ان هذا يعتبر مجرد مثال لتسجيل قفزة نسخمة فى مواردنا الزراعية المهددة حاليا بأزمة الغذاء العالمية .

ـ ويمكن اقتراح انشاء مشروعات مشتركة كبيرة أخرى على المستوى العربى تخدم المصالح المشتركة لمجموعة من الدول ومثال ذلك مشروعات قصب السكر أو بنجر السكر فى مصر والسودان وسوريا ، ومشروعات التوسع فى زراعة القمح فى العراق وسوريا والسودان ، ومشروعات التوسع فى زراعة الخضروات فى مصر والجزائر ، ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية فى السودان وليبيا والجزائر ، ومشروعات الدواجن فى الكويت ودول الخليج ومصر ، ومشروعات الغابات والمراعى ، فى سوريا والسودان والجزائر ..

ـ ويجب أن تؤسس هذه المشروعات فى صورة شركات تقوم على أسس تجارية يكون القصد منها بجانب استثمار الموارد المتاحة بالدول العربية ، تحقيق أقصى حد من أربحية الاستثمار للمصلحة المشتركة ، ووفق ضمانات كافية ، وربما كان من الأفضل أن تنشأ الشركات الاهم أو الاتحادات بموجب اتفاقيات بين الدول العربية المعنية بهذه المشروعات ، وأن تغطى بضمان حكومى كاف .

٥ ـ مجالات التنمية الصناعية وكيف يمكن ان يساهم التعاون العربى فى تدعيمها :

١٥٤ ـ من خلال الاسلوب المقترح لتقوية علاقات التعاون الاقتصادى العربى (التنسيق ـ المشروعات المشتركة) يمكن أن

تتدعم مجالات التنمية الصناعية وتتحقق بمعدلات اسرع . وقد رأينا عنـد تناول المشكلة ان اجراءات التنسـيق التى تمت على المستوى الثنائى والجماعى لم تحقق النتائج المرجوة منها لاسباب كثيرة (منها بطء تلك الاجراءات وعـدم وجـود لجـان متفرغة ومتخصصة لهذا الغرض ونقص الدراسات والمعلومات ، اضـافة الى عوامل اخرى سبق تناولها) .

١٥٥ ـ والاسلوب المقترح لتطوير اسلوب التعاون الصناعى ونقله من منطلقه التجارى الحالى الى منطلق صناعى متين ضمن الاطار الاستراتيجى السابق الحديث عنه هو :

(أ) تحديد مجالات التنمية الصناعية فى عدد من الصناعات او انتاج عدد من المنتجات يتـوافر طلب محلى عليهـا ، وفى نفس الوقت يكون هناك موارد وامكانيات محلية مناسبة لانتاجها .

(ب) ويصبح السؤال بعد ذلك مجـرد أولويات فى المجـال الصناعى ، أو بمعنى آخر ما الذى لابد من القيام بتحقيقه أولا فى ضوء الهدف المشترك ؟ .

(جـ) ومن ثم تتحدد أنواع من المشروعات الجديدة التى يمكن قيامها على نطاق كبير والتى ستحقق وفورات انخفاض التكلفة اذا كان الطلب على منتجاتها كبير على مستوى المنطقة العربيـة أو فى نطاق أكبر يشمل المنطقة الأفريقية .

١٥٦ ـ والوصول الى قرار بشأن أنواع المشروعات واحجامها يتطلب توافر دراسـات علمية وبيانات تكنولوجية واقتصـادية ، ويعـرف ذلك بعمليـة تقييم المشروعات Project evaluation وقد يكون من المناسب ـ من وجهة نظر عملية التنمية التى تمر بها الدول العربية ـ اقتراح عدد من المشروعات الجديدة التى سوف تطور ملامح الهيكل الاقتصادى والاجتماعى العربى الحالى ، وهى

مشروعات تقوم أساسا على الاستفادة من عملية زيادة استخدام الطاقة الكهربائية Electrification أو زيادة استخدام الكيمياء Chemicalisation فى الصناعة .

١٥٧ ـ ونود أن نشير الى أهمية تحديد الجهد فى عدد من المشروعات فى مجالات محددة أفضل من أن نندفع فى كل الجبهات. قرار التحديد هذا Limitation اتخذ فى ضوء الاعتبار التالى :

« بعض الدول العربية ـ مصر مثلا ـ أكثر تطورا من حيث درجة التصنيع من بقية الدول العربية التى مازالت تعانى من نقص المعلومات والخبرات الفنية وكذلك الأيدى العاملة الماهرة وكذلك القدرات الخاصة بالتخطيط والتنظيم وتركيز الجهد فى عدد من المشروعات ينغلب على عقبة اختلاف درجة التصنيع ويسمح بقيام تنسيق فى مجال تبادل الأيدى العاملة والمواد الخام . . »

١٥٨ ـ وتقترح القائمةالتالية التى تضم أولويات بالمشروعات الهامة ويمكن تدعيمها من خلال التعاون العربى : (١) .

(أ) الصناعة البتروكيماوية :

تحاول بعض الدول العربية (العراق ،سوريا ،مصر، الكويت، السعودية ، الجزائر ، ليبيا) تأسيس صناعة بتروكيماوية ضمن خططها لتنمية القطاع الصناعى سواء بالاعتماد على مواردها من النفط أو الغاز الطبيعى مباشرة أو بالاعتماد على المنتجات الثانوية من مصافى النفط فيها . وقد سبق أن أشرنا الى أن الصناعات البتروكيماوية صناعة ديناميكية تتطور تطورا سريعا ويزداد الطلب على منتجاتها بشكل سريع جدا ، والتكنولوجى المستخدم يتطور

(١) الدكتور جواد هاشم ؛ « الوحدة العربية والتكامل الصناعى بين الأقطار العربية » ؛ مجلة قضايا عربية ؛ بيروت ، العدد ٢ آيار ١٩٧٤ ؛ ص ١٧ وما بعدها .

أيضا نتيجة للابحاث الباهظة التكاليف ، بل تحتاج الى رءوس أموال كبيرة اضافة الى أن المشروع الواحد يجب أن يكون بطاقة انتاجية واقتصادية كبيرة .

كل هذا يجعل من الضرورى ان تتضمن قائمة المشروعات المشتركة العربية تأسيس شركة عربية للبتروكيماويات برأس مال يتألف من حصص الحكومات والهيئات والشركات العربية والممولين العرب وهيئات التمويل الدولية . وتقوم هذه الشركات بدعم وتطوير واقامة مشروعات وطنية أو مشتركة للبتروكيماويات خاصة وأن الدراسات المتعلقة بحجم الأسواق المحلية والأسواق الخارجية الممكنة للمواد الاساسية والوسيطة والنهائية تبين انه من الممكن استيعاب منتجات المشروعات المخططة واقامة مشروعات جديدة لمواجهة الطلب المحلى فى الأسواق العربية فى نهاية السبعينات .

(ب) صناعة الأسمدة :

يوجد فى الوطن العربى امكانيات كبيرة لصناعة الأسمدة بانواعها الثلاثة (النتروجينية ، الفوسفاتية ، البوتاسية) . ويسود هذه الصناعة الازدواج والتكرار على المستوى العربى ومن الممكن أن يلعب التنسيق الصناعى دورا هاما فى هذا المجال من خلال :

ـ أن يتم التنسيق بين العراق ومصر والكويت والسعودية وسوريا فما يتعلق بالأسمدة النتروجينية القائمة حاليا والتى تحت الانشاء أو الدراسة .

ـ ان يتم التنسيق بين العراق وسوريا والاردن فيما يتعلق بصناعة الاسمدة الفوسفاتيه على أساس تطوير وتوسيع عمليات استخراج الفوسفات الاردنى لجودته من جهة ولتوفر مصانع

انتاج السوبر فوسفات فى الاردن ، مع قيام العراق بتزويد هذه المصانع بمادة الكبريت اللازمة لانتاج حامض الكبريتيك .

ــ أما بالنسبة لسوريا فيمكن اقامة مشروع لانتاج السوبر فوسفات الثلاثى المركز فيها حيث تزود بالخامات من الأردن والعراق . ويكون هذا المشروع لأغراض التصدير الى الأسواق الأوروبية عن طريق منافذ البحر المتوسط .

ــ قيام العراق بانشاء مشروع للاسمدة المركبة على موانىء الخليج العربى يستلم خامات الفوسفات والبوتاس من العراق وسوريا والأردن ويعتمد على انتاج النتروجين والكبريت محليا وذلك لأغراض التصدير الى جنوب شرق آسيا .

(جـ) الطاقة الكهربية :

توفير الطاقة الكهربية يعد من الخطوات الاولى فى عملية التنمية كما سبق أن ذكرنا وفى التنمية الصناعية بوجه خاص ، فهى تساهم فى تقليل تكلفة الانتاج وخلق دوافع الاستثمار الصناعى ، حتى أصبح معدل استهلاك الطاقة الكهربية للفرد من المؤشرات الهامة للدلالة على تقدم الشعوب . هذا المعدل يبلغ حوالى ١٠٠٠ كيلو واط فى الدول المتقدمة وحوالى ٢٠٠ كيلو واط فى الدول العربية .

وعلى الرغم من توافر مصادر الطاقة فى البلاد العربية فانها غير مستغلة استغلالا اقتصاديا كافيا ــ اذ لازال معدل الانتاج أقل بكثير من حاجات المجتمع اضافة الى غياب التنسيق والتعاون العربى فى عملية توليد ونقل الطاقة الكهربية على المستوى العربى الجماعى أو الثنائى ، واقتصارها على المستوى القطرى .

ولقد ادركت كثير من دول العالم أهمية التنسيق الكهربائى

وفوائد الربط فيما بينها بشبكة واحدة . ففرنسا مثلا ترتبط مع انجلترا بشبكة عبر بحر المانش من جهة ومن جهة أخرى مرتبطة بأسبانيا وألمانيا ولكسمبرج وسويسرا وبلجيكا وايطاليا . وكذلك تشيكوسلوفاكيا مرتبطة كهربائيا بألمانيا وبولندا والنمسا والمجر ورومانيا . لذلك لابد ان تقوم مشروعات لنقل وتوليد الطاقة الكهربية بين الدول العربية واستغلال توليد تلك الطاقة من مصادر المياه المتوفرة (كالسدالعالى والسدود فى العراق ، وسوريا والاردن وغيرها) .

ان عملية الربط الكهربائى بين البلاد العربية لها فوائد كبيرة منها : أن ربط محطات التوليد بمراكزالاحمال سيقلل عدد محطات التوليد فى البلد الواحد وهو أمر يوفر مصاريف عدد المحطات ، كما أن عملية الربط تخلق قدرة احتياطية عالية مما يعطى ضمانا اكثر لاستمرار التيار مع اقتصاد فى عملية التشغيل وبالتالى تقليل تكلفة الوحدة الواحدة من الطاقة الكهربية .

(د) صناعة الحديد والصلب والالمونيوم :

تحتاج صناعة الحديد والصلب الى الاستقطاب والتمركز فى مجمعات صناعية كبيرة ، ولذلك يقترح تأسيس شركة واحدة لتلك الصناعة مع قيامها بدمج أسواقها فيما يتعلق بالطلب المحلى وكذلك دمج حاجاتها من المواد الأولية المستوردة من خارج الوطن العربى. وتتطور صناعة الحديد والصلب على المستوى العالمى بمعدل سريع جدا ويتجه هذا التطور نحو الحجوم والطاقات الانتاجيــة الكبيرة وتطبيق تكنولوجى حديث مثل الاختزال المباشر باستخدام الغازات البترولية وهى مواد متوافرة فى البلاد العربية ويمكن اســتغلالها بشكل اقتصادى كبير .

وتتوافر خامات هذه الصناعة من حيث الكمية والنوع فى مصر

والجزائر وتونس والسعودية بالاضافة الى توافر الغازات البترولية والطبيعية . وهذا مايستدعى اقامة صناعة عربية مشتركة للحديد والصلب على ان يكون المصنع فى أحد الموانىء العربية ويعمل أولا على توفير الاحتياجات العربيـة من أسياخ الحـديد والعروق الصلب .

وهناك مشروع مكمل لهذه الصناعة ويمكن أن يقام جنبا الى جنب ، وهو مشروع انتاج وتسويق فحم الكوك الميتالورجى الذى يعتبر دعامة من دعامات صناعة الحديد والصلب . وهناك دلائل على توافر الفحم الحجرى فى اليمن والجزائر ، كما توجد كميـات كبيرة من الفحم البترولى الناتج عن عمليـات التفحيم للمنتجات البترولية فى بعض الدول العربية .

وبشكل عام يمكن اقامة ثلاثة مجمعات صناعية كبيرة لصناعة الحديد والصلب فى الوطن العربى :

ـ المجمع الأول فى الجزائر وهو موجود حاليا ويمكن العمـل على تطويره .

ـ المجمع الثانى فى مصر (حلوان) وهو موجود حاليا ويمكن العمل على تطويره .

ـ المجمع الثالث فى منطقة الخليج (العراق ـ الكويت) وهو غير موجود ولابد من العمل على قيامه على أن يستند فى انتاجه على طريقة الاختزال المباشر باستعمال الغاز الطبيعى وخامات الحديد المتوافرة فى السعودية ، خاصة وان كلا من الكويت والسـعودية تدرس حاليا تأسيس مشروع للحديد والصلب فيها .

اما فيما يتعلق بصناعة الالومنيوم فمن الواضح بأن معـدن الالومنيوم أصـبح من المنتجـات الهامة التى تدخـل فى كثير من الصناعات الانشائية ، وصناعة وسائل النقل ونقل الطاقة الكهربية

وصناعة الأوعية والعلب والآلات والمعدات .. الخ) ، بالاضافة الى أهمية الصناعات الحربية والاستراتيجية . وقد تطور استهلاك هذا المعدن تطورا كبيرا فبعد أن كان الاستهلاك لا يتجاوز ثمانية آلاف طن عام ١٩٠٠ أصبح حوالى ١١ مليون طن عام ١٩٧١ .

وفى الوطن العربى هناك دلائل قوية على توافر مادة البوكسيت ـ وهى المادة الأولية الرئيسية لانتاج الألومنيا ـ فى السودان واليمن الشعبية . ونظرا لأهمية هذه المادة فلابد من تنسيق عربى لتأسيس مشروع مشترك لصناعة الالومنيوم واستغلاله استغلالا تجاريا مع دراسة امكانية استخدام مادة النفلين كمادة بديلة عن البوكسيت أو مكملة لها .

(هـ) صناعة التعليب :

ظروف المنطقة العربية وحالة الحرب التى تعيشها تتطلب انشاء صناعة عربية منسقة للاغذية المعلبة والمجففة والمجمدة خاصة وأن المادة الأولية لمثل هذه الصناعة هى محلية فى معظمها . والحاجة ماسة لوجود هذه الصناعة اذا علمنا أن اجمالى انتاج جميع صناعات التعليب القائمة حاليا فى الوطن العربى لايتجاوز ١٠٠ مليون علبة سنويا ، أى بمعدل علبة واحدة للفرد الواحد . ومعنى ذلك أن هناك كميات كبيرة من المعلبات مازالت الدول العربية تستوردها من خارج المنطقة الامر الذى يحتم عليها تنمية هذه الصناعة الى الدرجة التى تحقق الاكتفاء الذاتى .

ويمكن توزيع صناعة التعليب على بعض الدول العربية على أساس التركز والتخصص مع تنسيق تام بين قطاع الزراعة (المورد الرئيسى للمادة الأولية) وقطاع الصناعة :

ـ فيمكن تأسيس مصانع تعليب منتجات اللحوم فى مناطق تتوافر فيها الثروة الحيوانية مثل السودان والسعودية .

ـ تأسيس مصانع لحفظ الأسماك فى المنـاطق الواقعة على الشواطىء كالعراق وسوريا ومصر والجزائر والمغرب .

ـ تأسيس مصانع لأغذية الأطفال التى تفتقر اليهـا جميع الدول العربية وتستوردها بكميات كبيرة سنويا ، علما بأن هذه الصناعة لا تتطلب رءوس أموال كبيرة بقدر حاجتها الى أسـواق للتصريف .

٦ ـ مجالات أخرى لبناء هياكل أساسية فى النمو :

١٥٩ ـ من الطبيعى أن يتطلب اقامة المشروعات السـابقة وجود تسهيلات تسمح بقيامها تتعلق بانشاء طرق وموان وسـكك حديدية ومواصلات وخدمات أخرى صحية وتدريبية .. الخ فقيام مشروعات عربية بانشاء هـذه التسهيلات يعتبر أساسيا للتوسع فى الصناعات القائمة أو فى انشاء صناعات جديدة . ومن الواضح أن عدم وجود هذه التسـهيلات أو نقصها يؤدى لفشـل تنفيذ اية خطة عربية للتنمية فى الوطن العربى .

ونعتقد أن اقامة مثـل هذه المشروعات يجب أن تكون له الأولوية فى اية خطة للاسـتثمار فى مشروعات مشـتركة كبيرة . وامكانية تحقيق ذلك فى الوطن العربى كبيرة بالنظر الى فائض العمالة فى بعض الدول وفائض رءوس الأموال فى دول أخرى .

القسم الثالث

مراحل تنفيذ النموذج من الآن وحتى عام ٢٠٠٠

١٥٩ ـ تعرضنا فى القسم الثانى لامكانيات ومجالات تنفيذ نموذج للتعاون الاقتصادى العربى ، ويتبين مما سبق أن تحقيق أهداف النموذج سوف تعتمد فى الأجل القصير على توفير المناخ الملائم سياسيا واقتصاديا وكذلك تشجيع رءوس الأموال العربية على المساهمة فى التنفيذ :

أما فى الأجل الطويل فان تحقيق أهداف النموذج تعتمد على مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة فى التراكم الرأسمالى الناتج عن التنمية فيهما .

١٦٠ ـ ويهمنا هنا أن نتعرض الى بعد رئيسى وجديد ـ يثار دائما عند مناقشة وضع او تكوين استراتيجية للتنمية والتكامل ـ وهو مراحل التنفيذ أو التوقيتات . وقد عرضنا فى الفروض التى يقوم عليها النموذج (فى القسم الأول ـ البند ٩٠) لتصورنا للمراحل التى يمكن أن يمر بها ، نذكر بها مرة أخرى فى هذا المجال :

ـ **المرحلة الأولى** : الاستمرار فى تحقيق النمو الذاتى .

ـ **المرحلة الثانية** : الاستمرار فى تحقيق المرحلة الأولى مع

اقامة عدد من المشروعات المشتركة الصناعية الكبيرة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى .

ـ **المرحلة الثالثة** : مرحلة نمو متقدم بالتخصص وتقسيم العمل وتعتبر هذه المرحلة بداية لخطوات الاندماج الاقتصادى وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد .

١٦١ ـ ونعتقد أن معظم الدول العربية تمر الآن بعملية تحقيق المرحلة الاولى والثانية ، وقد يكون من المناسب ـ عند مناقشة التنفيذ الفعلى لاستراتيجية التنمية والتكامل حتى ٢٠٠٠ اقتراح مايلى :

(أ) أن تكون فترة الخمس سنوات القادمة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) فترة انتقالية هدفها العبور الاقتصادى على المستوى ويتم فيها :

ـ زيادة كمية البيانات المتاحة عن الموارد والامكانيات العربية واجراء حصر دقيق يعتمد على مسح جيولوجى بهدف معرفة المتاح الآن والفرص المتوقعة فى المستقبل .

ـ وضع السياسات المتكاملة للاستراتيجية الواحدة وعقد مؤتمر خاص خلال عام ١٩٧٥ على مستوى الجامعة العربية .

ـ تصحيح أوضاع اجهزة التنمية والتعاون العربى من حيث ربطها بعضها بالبعض فى اطار استراتيجى عربى واحد ، مع ايجاد نوع من الاستقلال الذاتى يمكنها ولو الى حد ما من مقاومة الضغوط السياسية المضادة .

ـ بذل الجهود لتوفير تسهيلات خارجية ، وامكانيات استثمار عربية ، ومناخ سياسى واقتصادى مناسب .

(ب) ان توضع خطتان مدة كل منهما عشر سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) (ـ ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠) لتنفيذ الأهداف والسياسات العربية

من خلال أسلوب التنسيق بين خطط النمو الوطنية ، وتنفيذ عدد من المشروعات العربية المشتركة كبيرة الحجم فى المجالات الزراعية والصناعية مع اعطاء أولوية لمشروعات اقامة الهياكل الأساسية للنمو .

(جـ) لابد من مراعاة الآتى عند وضع هذه الخطط :

ـ أن يتضمن الهدف تدعيم المشروعات القائمة وتوسيعها وكذلك انشاء مشروعات جديدة فى مجالات الاحلال محل الواردات والموجهة للتصدير ، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى مع نهاية عام ١٩٩٩ .

ـ أن يوضع جدول زمنى Time — Scheduling لتنفيذ المشروعات الواردة فى كل خطة يؤسس على اختيار أنسب الحلول الزمنية لتنفيذ الهدف .

ـ وعادة يوجد أكثر من حل Different time solutions وقرار الاختيار بينها محدود باعتبارات كثيرة ، فمثلا لايمكن التفكير فى اقامة مصنع للحديد والصلب قبل اكتشاف مناجم للحديد والفحم محلية أو تربط هذه المناجم بسكك حديدية أو طرق مناسبة لنقل الخام للمصنع .

ـ ومع افتراض تسهيلات خارجية وتوفير امكانيات استثمار عربى ، ومناخ سياسى واقتصادى مناسب ما هى الحلول الزمنية المختلفة لتنفيذ المشروعات وكيف يمكن الاختيار بينها (١) ؟.

(د) الرسوم التوضيحية التالية تبين عددا من الاختيارات البديلة بالنسبة لتوقيتات تنفيذ المشروعات :

Ignacy Sachs and Kazinierz Laski, «Industrial Development Stvategy», Unido, Industrialisation and Productivity Bulletin No. 16, New York 1970, pp. 44.

ـ اذا كان يرمز لقطاع انتاج أموال الانتاج والسلع الوسيطة بالرمز M1

ولقطاع انتاج اموال الاستهلاك بالرمز M2

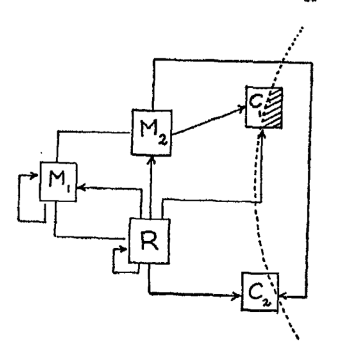
ولقطاع المواد الأولية والوسيطة R

ولقطاع السلع الاستهلاكية الأساسية C1

ولقطاع السلع الاستهلاكية غير الأساسية C2

ـ الرسم التوضيحى (٣) :

يبين التنمية من خلال التركيز على سياسة الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية وتتضمن قطاعات تولد عائدا سريعا فى الاجل القصير .

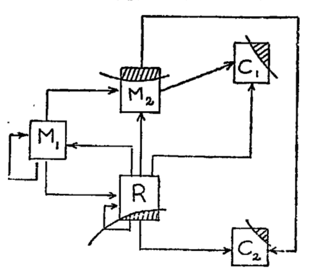


ـ والتصنيع يبدأ فى هذه الحالة بتنمية قطاع انتاج السلع الاستهلاكية الأساسية وغير الأساسية . لكن الافراط فى انتاج

الآخير ممكن يؤخر عملية النمو فى باقى القطـاعات (طريق النمـو الملتوى) The case of perverse growth

علاوة على ذلك فان صافى عملية الاحـــلال لا يكون كبير اذا نظرنا الى الواردات الاضافية فى صـــورة معـدات ومواد أولية ، ومدفوعات أضافية للخارج فى صورة اتاوة وخدمات فنية وأرباح لرأس المال الأجنبى . ويتحمل ميزان المدفوعات عبئا كبيرا يتمثل أحيانا فى صورة عجز . وتعتبر هذه السياسة غير مقبولة فى الوقت الحالى ولاينصح بها لانها لاتحقق هدف التنمية الذاتية المطلوب .

ـ **والرسم التوضيحى (٤) :** يوضح التنمية من خلال التركيز أيضا على سياسة الاحلال محل الواردات لكن تتضمن قطاعات تولد عائدا سريعا فى الأجل القصير والطويل .



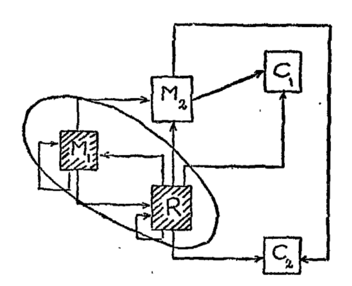
ـ ووفقا لهذا الشكل فالتنمية بالاضافة الى اتباع سياسه الاحلال محل الواردات السابقة قد تتضمن احلالا محل الواردات من بعض الآلات أو المدخلات .

ـ وفترة التنفيذ لهذه السياسة أطول من السابقة وتتطلب

توافر معلومات فنية ، والاستثمارات أكبر ، كما تتطلب أعدادا مسبقا .

ــ وعادة يكون اتباع هذه السياسة مصحوبا بعجز كبير فى ميزان المدفوعات خاصة وأن جزءا من الاستثمارات سوف يتحول الى المشروعات التى تتطلب فترة تنفيذ اطول Gestation Period

ــ **والرسم التوضيحى (٥)** : يوضح التنمية من خلال التركيز على انشاء مجمعات صناعات ثقيلة للوصول الى الاكتفاء الذاتى :

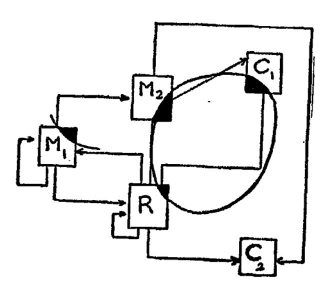


ــ هــذا الاختيار يتناسب مع الدول الكبيرة أو التــكامل الاقليمى حيث تتكامل الموارد الطبيعية والامكانيات وتتيح فرصة قيام مثل هذه المجمعات .

ــ القيام بتنفيذ هذه المشروعات يتطلب تضحيات بالاستهلاك وينتج عنها عجز كبير فى ميزان المدفوعات ، لذلك لابد من التفكير فى تنفيذ هذه السياسة على النطاق الاقليمى أفضل من قيامها على مستوى كل دولة .

ـ وهذه السياسة هى الأنسب بالنسبة لهدف تحقيق سياسات تكامل صناعى للتنمية فى الوطن العربى .

والرسم التوضيحى رقم (٦) : يوضح التنمية من خلال استغلال الارتباطات الصناعية سواء (الأمامية أو الخلفية) .



ـ تقوم هذه السياسة على استغلال المزايا فى الموارد الطبيعية والبشرية الى اقصى حد على مستوى الدولة أو الاقليم .

ـ فاذا كانت الظروف والموارد التى تتوافر فى بلد ما بسبب موقعها على بحار أو محيطات فيمكن قيام النموذج المتكامل على استغلال هذه الظروف فتقوم صناعة تبدأ من الصيد الى عمل معلبات حفظ أسماك الى صناعة سفن صيد ... الخ .

ـ خلاصة هذا النموذج هو انه يحدد هدفا معينا فى مجال معين لاستغلال مزايا مجددة ، وتعتبر هذه السياسة مناسبة

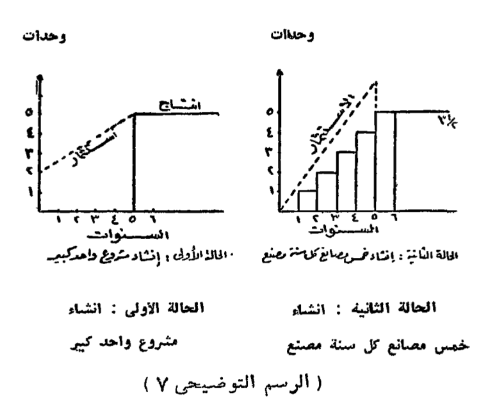
لتحقيق التكامل والتنمية العربية باستخدام العمليات المثلثة عند قيام المشروعات (أموال عربية ، تكنولوجى دولى ، موارد محلية) .

(هـ) وبعد تتبع هذه الاختيارات واختيار الانسب من بينها، يتوقف تنفيذ هذه المشروعات على اعتبارات منها :

١ ــ تحديد درجة التكنولوجى المستخدم .
٢ ــ توفير الاستثمار اللازم .
٣ ــ تحديد درجة التتابع الزمنى للتنفيذ .

٤ ــ توفر طلب محلى واقليمى ، وقد يكون من المناسب لتجنب المخاطر قيام اتفاقات طويلة الأجل بين الدول العربية المختلفة لتحديد حجم الطلب بل الارتباطات الأخرى فى مجال تبادل عوامل الانتاج .

(و) وقد يفيد اجراء مقارنة بين قيام مشروع واحد كبير ، وانشاء خمس مصانع صغيرة (كما هوموضح فى الرسم التوضيحى) (٧) فالاستثمارات المطلوبة للاول كبيرة ويبدأالانتاج فىالظهور أبتداء من السنة السادسة ، وعدد وحدات رأس المال (٥) وعدد وحدات الانتاج أيضا (٥) أما فى الحالة الثانية فالانتاج يبدأ من السنة الثانية والاستثمارات (٥) ، وأقصى انتاج فى السنة السادسة هو (٣⅓) وحدة فقط وتنتج هذه المصانع بين السنة الثانية والخامسة ما مجموعه (٦⅔) .



الحالة الثانية : انشاء خمس مصانع كل سنة مصنع

الحالة الأولى : انشاء مشروع واحد كبير

(الرسم التوضيحى ٧)

القسم الرابع

توقعات نجاح النموذج (المستقبل)

١٦١ ـ انصب تحليلنا فيما سبق على عرض مشكلة التنمية والتكامل فى الوطن العربى .. والحل الممكن الآن وحتى عام ٢٠٠٠، وذلك من خلال اطار استراتيجى واحد . وفى هذا القسم لابد أن نلمس المستقبل لنجيب على سؤال هام : ماهى فرص نجاح هذا النموذج الآن وفى المستقبل ؟ ولكى نخوض فى الاجابة على هذا السؤال لابد من التعرض بداية لبعض الملاحظات الهامة التى يجب مراعاتها عند تصور المستقبل . ونستعين فى ابداء هذه الملاحظات بالاصول العلمية لعلم المستقبل .

والتى بدات ارهاصاته فى الظهور حديثا :

(أ) لا يهدف التنبؤ بالمستقبل الى مجرد اشباع رغبة فى استكشاف المجهول حتى لو كانت هى رغبة علمية محمومة فى ذاتها ، بل المراد منه هو المساعدة فى تحديد أفضل الامكانيات لتحقيق الهدف فى المستقبل . ويتفرع عن ذلك أن دورنا لن يكون مجرد ترك الاحداث المستقبلة تجرى فى أعنتها ، بل التدخل فى

الوقت المناسب وبالكيفية اللازمة للتأثير فى الاحداث وتوجيهها الوجهة السليمة (١) .

(ب) تقديرنا للمستقبل لابد أن يكون مبنيا على أساسا موضوعى وعلمى من خلال نظرة شمولية ، وألا نعتمد على مجرد التكهن الشخصى ، معتمدين فى ذلك على تقدير المتخصصين فى فروع العلم المختلفة .

(جـ) يجمع التفكير المستقبلى بين وعى عبر الماضى وسنن الكون وحركة التاريخ مع ادراك حقائق الواقع مع تصور أحلام المستقبل . وبالطبع فان هذه الأحلام تقوم على زيادة الآفاق واستطلاع المجهول بأعمال الفكر واطلاق الخيال (٢) .

(د) يرث عالم الغد من عالمنا المعاصر مشكلاته التى لم يتم التوصل الى حلول كلية لها مادام هو استمرار له ، وانسان الغد حين يتصدى لهذه المشكلات لايبدأ من فراغ وانما يتابع محاولات الحلول التى جهد انسان عالم اليوم فى طرحها ، مستفيدا من حصيلة التجربة وماوصلت اليه المحاولات . وهكذا فان المعاصرة شرط لازم «للمستقبلية» والتعبير عنها لابد ان يكون باللغة الجديدة (٣) .

(هـ) تزداد صعوبة التنبؤ بالمستقبل كلما طالت المسافة التى يتم التنبؤ بها وقلت المعلومات والبيانات أو لم تتوافر الاجهزة التى يستلزمها التنبؤ . .

---

(١) الدكتور حسين خلاف ، ورقة عمل غير منشورة عن « مستقبل التعاون الاقتصادى العربى » مقدمة للجامعة العربية .

(٢) الدكتور أحمد صدقى الدجانى : ماذا بعد حرب رمضان ؟ ، بيروت ١٩٧٤ : ص ٩٣ .

(٣) انظر الدكتور أحمد صدقى الدجانى : المرجع السابق ص ٩٤ .

(و) لكن لابد من وجود تصور للصراع ، أى صراع ، على المدى الأطول ، فهناك جدلية في الصلة بين مايتم فى هــذه المرحلة وبين ماسيتحقق فى النهاية . وتحديدنا لهدفنا فى هذه المرحلة من الصراع انما يكون فى ضوء وعينا للهدف الأخير الذى تدرك أن بلوغه لايتم مرة واحدة ، وهكذا يكون لكل مرحلة هدفها الذى لايتناقض بل ينسجم مع الهدف الأصلى (١) .

١٦٢ ــ ولكى نقيم تقديرنا لمستقبل النموذج المقترح ــ لزيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى ــ على أساس علمى وموضوعى، وفى ضوء الملاحظات السابقة ، لابد من عمل اختبار واقعى للعوامل المختلفة التى تؤثر فى عمليــة تحقيق النموذج فى جميع مراحله . وبصــفة عامة فان بعض هــذه العــوامل تدعم وتؤيد Support الوصــول للهــدف ، والبعض الآخــر يعيق Negate عمليــة تحقيق الهدف . وفرض نجاح النمــوذج تتوقف فى الواقــع على تقديرنا لهذه العوامل ، ثم تحديد العوامل ذات الأثر الحاسم ــ فى تحديد وتوجيه مستقبل التعاون الاقتصادى العربى ــ التى تعتبر محددات Constrains على تحقيق أهداف النموذج .

١٦٣ ــ ويقصد بالعــوامل المؤيدة للهــدف Supportive التقارب الجغرافى ، اللغة ، نظام التعليم ، الثقافة والدين ، الفهم المشترك تجاه المشاكل العالمية ، ومن الناحية الاقتصــادية أهمية التعاون الاقتصادى لحل مشاكل التخلف فى الوطن العربى . امــا العوامل المعوقة للوصول للهدف فهى ــ استمرار العدوان الاسرائيلى على الارض والحقــوق العربيــة ، طبيعــة العــلاقات السياسية

---

(١) المرجع السابق ص ٨٩ ؛ ويذكر الدكتور الدجانى « ان الجديد الهام فى حرب رمضان هو بروز ملامح العقلية العالمية الرحبة فى القيادات العربية . كما أن من نتائجها الهامة دخولنا العصر بقوة أكبر واستخدامنا اللغة الجديدة التى يفهمها » .

والاقتصادية التى تربط بين كل من الدول العربية والخارج ســواء مع البلاد الاشتراكية أو الولايات المتحدة أو الســوق الاوروبية المشتركة وخاصة فرنسا ، وهناك عوامل داخلية أهمها الاتجــاه الانفصالى عند بعض الدول العربية ونمو النعرة الوطنية التى تعبر عن مصالح ذاتية آنيه ، اختلاف النظم والفلسفات الاقتصــادية والسياسية والاجتماعية ، ضعف البنيان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى مع اختلاف مستويات النمو بين البلاد العربية .

١٦٤ ــ وفى اطار الاستراتيجية الواحدة ــ بما تتضمنه من أهداف وسياسات وتنظيمات محــددة ومتفق عليهــا ــ والتى ســينعقد لهــا مؤتمر خاص على مســتوى الجامعة العربية عام ١٩٧٥ ، **يمكن البدء بتقييم العوامل المعوقة بغرض تحديد العوامل التى يمكن تحييدها ، وباجراء هذه العملية يمكن وضع أســاس سليم لكى تقوم العوامل المؤيدة للهدف ــ ومن خلال تنشيطها ــ بتأدية دورها فى دعم الأهداف وتحقيقها فى فترة أقل ...**

١٦٥ ــ عمل مثل هــذا يتطلب لتحقيقه الاتفاق أولا على الاســتراتيجية الواحدة ــ بالمفهوم الســابق تحــديده فى الفترة السابقه ــ على مستوى القمة العربية .. ثم يبدأ تحرك سياسى نشط فى اطار الاتفاق على مايجب ازالته من العوامل المعوقة ، وما لا يمكن ازالته ويكتفى بتحييده فى الفترة الحالية ، هــذا مع الأخذ فى الاعتبار ــ وفى ضوء سياسة التضــامن والتنســيق العربى الحالية ــ ان يجرى تحرك سياسى مماثل لزيادة فعالية وتنشيط العوامل المؤيدة الهدف ..

١٦٦ ــ والعلاقة جدلية بين العوامل المعوقة والمؤيدة لتحقيق أهداف النموذج ، وخلق فرص نجاح لتحقيق النموذج يعتمد على خلق الشروط او الظروف المناسبة من خلال ازالة وتحييد العوامل المعوقه للهدف .. وكلما تحقق نجاح فى هذه العملية

تكون هناك فرص أكبر لكى تقوم العوامل المؤيدة بدورها بفاعلية اكبر .

اولا ــ تقييم العوامل المعوقة لتحقيق اهداف النموذج (١)

١٦٧ ــ أ ــ استمرار العدوانالاسرائيلى علىالأرض والحقوق العربية : وهذا العامل له اهمية نسبية عن بقية العوامل الأخرى ، ولابد من ازالة آثار العدوان الاسرائيلى على الأراضى العربية عام ١٩٦٧ ، واسترداد حقوق شعب فلسطين .

ب ــ ضعف البنيان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى مع اختلاف مستويات النمو بين الدول العربية ، وهذا العامل لابد من ازالته من خلال سياسات التنمية والتعاون ومزيد من التنمية والتعاون يزيل من آثار ضعف البنيان على تنفيذ أهداف النموذج .

جـ ــ طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التى تربط بين كل من الدول العربية والخارج سواء بين البلاد الاشتراكية أو الولايات المتحدة او السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فرنسا . ويمكن تحييد هذا العامل فى الفترة الحالية ، أى يستمر على ماهو عليه من قوة لدعم اتجاهات النمو الذاتى فى المستقبل على مستوى كل دولة عربية مع تحديد دوره ــ من خلال سياسة الانفتاح ــ بالنسبة لتنفيذ المشروعات المشتركة العربية المقترحة. ونتوقع ان تثار بعض الصعوبات فى المستقبل كلما حققت الدول العربية درجات اعلى من النمو الذاتى ، وتحققت درجات اكبر

---

(١) سبق تقييم هذه العوامل وتحديد علاقتها ببعضها البعض ، انظر ص ١٠ ــ ص ١٦ فى الباب الأول من هذا البحث ، ونكتفى هنا بأن نحدد موقف كل عامل وفقا لطبيعة المرحلة التى يمر بها النضال العربى .

من التبادل التجارى بين الدول العربية ، خاصة فى مرحلة الاكتفاء الذاتى أو التخصص السابق اقتراحهما .

د ــ نمو النعرة الوطنية لدى بعض الدول العربية والتى تعبر عن مصالح آنيه ذاتية ، ويمكن أيضا تحييد هذا العامل فى الفترة الحالية . ومن خلال خلق مصالح عربية مشتركة نتيجة لقيام المشروعات المشتركة العربية واتباع سياسة التنسيق والتضامن سوف تنمو مسألة المصلحة القومية المشتركة . والمعروف ان المصلحة Interest وراء تنفيذ أية سياسة من السياسات وهى المحرك الديناميكى لأى نشاط عربى ــ بحكم القيم التى تحكم الأوضاع الراهنة لعالمنا ــ فى المستقبل القريب .

هـ ــ اختلاف النظم والفلسفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ؛ وتقديرنا أيضا هو تحييد هذا العامل ، والتركيز على نقط الاتفاق فى هذه الفلسفة والنظم بدلا من التركيز على نقط الاختلاف . والتطبيق العملى لهذه السياسة كان فى حرب اكتوبر ١٩٧٣من خلال النظرة الشاملة لابعاد الصراع مع العدو الاسرائيلى .

١٦٨ ــ واضح من التقييم السابق ان هناك عقبتين اساسيتين (أ ، ب) أمام تنفيذ اى نموذج لتقوية التعاون الاقتصادى العربى فى المستقبل ، ولابد ان تتكتل الجهود العربية لازالة آثارهما ، وتمثل العقبة الأولى عاملا خارجيا (العدوان الاسرائيلى) ، والعقبة الثانية تمثل عاملا داخليا (ضعف البنيان السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربية) . وبينهما علاقة جدلية معقدة اى ان كلا منهما يؤثر فى الآخر ، والمساهمة فى ازالة احداهما تؤدى الى التعجيل بازالة الآخر ، **وهنا تبدو اهمية التركيز على ازالة الضعف فى الهياكل والابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .**

١٦٩ ـ واما العوامل الآخرى (جـ ، د ، هـ) ـ سـواء الداخلية أو الخارجية ـ فتعتبر عوامل مترتبة او عارضـة ، ونتوقع ان ازالة العقبتين الأساسيتين ـ فى البند السـابق ـ سوف يؤدى الى انهاء وجود العوامل المترتبه أصلا .

١٧٠ ـ وسوف يستمر الصراع من اجل تحقيق أهداف النموذج طويلا طالما بقيت العقبات الرئيسية دون علاج ، وليس من اليسير التعرف على النتيجة التى سينتهى اليها الصراع خاصة فى الآجل الطويل بالنظر الى :

(أ) استمرار الصراع العربى الاسرائيلى باستمرار مسبباته التى لم تنته ، ويصعب بالقطع تحديد مداه الزمنى مستقبلا .

(ب) الفترة التى نمر بها ليست فترة استقرار ولو نسبى بل هى فترة تغيرات سريعة عميقة وغير متوقعة أحيانا ، ويصح ذلك اذا نظرنا الى العالم فى مجموعه الذى يتعرض لتغيرات اقتصـادية وسياسية واجتماعية كبيرة نتيجة التطورات التكنولوجية الواسعة والتى قـد تؤثر فى بنائه ، ومـدى مايترتب على ذلك من ازدياد الفجوة التكنولوجية بين الأغنياء والفقراء فى هذا العالم .

ثانيا : تقييم العوامل المؤيدة لتحقيق اهداف النموذج

١٧١ ـ ان عملية ازالة او تحييد العوامل المعوقة ـ السابق ذكـرها فى البنـد اولا ـ تخـلق ظروفا أو شروطا مناسـبة Pre-conditions لـكى تقوم العـوامل المؤيدة بـدورها فى تدعيم عملية تحقيق الهدف . والعوامل الرئيسـية المؤيدة والتى لابد من تحريكها لكى تقوم بدورها هى :

١ ـ تعظيم الاستفادة من انجازات حرب اكتوبر ١٩٧٣ فى دعم وتأييد عملية تحقيق أهداف النموذج المقترح . فقد طـرحت

حرب أكتوبر من جديد عناصر القوة العربية الكامنة بعد أن كانت مجرد احتمال نظرى نتيجة تفكك الموقف العربى وبفعل نكسة ١٩٦٧ (١) . وقد سجل تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية ان استخدام سلاح النفط فى حرب أكتوبر يعد أول انتصار يتحقق على أعلى مستوى سياسى وبشكل لم يحدث من قبل عن طريق فرض عقوبات اقتصادية . وتجمع الدراسات حول الطاقة على أن تأثير النفط سيستمر لنصف قرن قادم ، وسيكون للنفط العربى الدور الاكبر فيه لأنه يمثل الجزء الاكبر من الاحتياطى العالمى . وواضح ان فعالية عناصر القوة هذه رهن بوحدة الموقف العربى وقد شرحت ورقة أكتوبر فى مصر المهمة المطروحة لتعظيم الاستفادة من نتائج حرب أكتوبر وهى :

« لا تقل عن رسم استراتيجية حضارية شاملة لحركة مجتمعنا الى الامام .. من أجل بناء دولة عصرية ومجتمع حديث يغطى كل مجال فى حياتنا .. بدءا من القيم التى يجب أن تتوافر لانساننا الجديد ، الى علاقاتنا الاجتماعية ومستوى رخائه المادى ، الى اطار حديث للدولة التى يعيش فيها والمؤسسات التى ينشط من خلالها .. مع توفير اساس متين لقوة هذه الدولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا » . وتناولت الورقة معالم هذه الاستراتيجية الحضارية الشاملة (٢) .

ونتوقع أن تحذو دول عربية أخرى حذو مصر العربية وتسجل رؤينها لطبيعة ومهام المرحلة الجديدة التى دخلها

---

(١) الدكتور أحمد صدقى الدجانى : ماذا بعد حرب رمضان ؟ بيروت ١٩٤٧ ص ٢٠٧ .

(٢) ورقة أكتوبر ، الاهرام ١٩٧٤/٤/١٩ وقد جرى استفتاء شعبى عليها فى ١٩٧٥/٥/١٥ .

النضال العربى بعد حرب أكتوبر . (١) ان ذلك سوف يؤدى الى وجود نظرة مشتركة Cmmon Outlook تجاه قضايا العالم من حولنا ، فنحدد مواقفنا بدقة ونرسم خطوط تحركنا من خلالها . ان صياغة ذلك فى اطار قومى شامل سوف ينقل النضال العربى من مجرد التصرف كرد فعل الى مرحلة الفعل المؤثر والموجه للاحداث تحقيقا لأهداف النضال العربى ..

٢ ــ عامل رئيسى آخر فى تدعيم أهداف النموذج هو نظام التعليم ، والتعاون فى هذا المجال على مستوى الوطن العربى (من حيث المناهج والمدرسين والامكانيات المدرسية) سيكون بمثابة عامل دينامیکی لتحقيق الأهداف المطلوبة فى الأجل الطويل . ويساعد على قيام هذا النظام عوامل اللغة والثقافة المشتركة والدين . ولا شك ان المنطقة العربية لديها تراث ثقافى وحضارى عريق يرجع الى فجر الحضارات الانسانية ويزدان برسالات السماء ، ويمثل ذلك روابط قوية متينة تجمع بين أبناء الشعب العربى .. وكلها عوامل تدفع الى وجود نظام تعليم عربى على المستوى القومى ..

٣ ــ عوامل أخرى فى دعم أهداف النموذج ، أهمها :

ــ الموقع الاستراتيجى الهام للوطن العربى الذى يتوسط قارات العالم القديم ويربط بين جهاته الأربع ، وقد أفاض الدارسون الاستراتيجيون فى شرح هذا العنصر وتتبعوا أثره على سياسات الدول والامبراطوريات فى الماضى والحاضر ، وبحثوا فى هذا الأثر مستقبلا . وهناك اجماع بينهم على خطورة هذا الموقع،

(١) أنظر الدكتور الدجانى ، المرجع السابق ص ٢١٠ .

وعلى ان قوته وتأثيره رهن بوحدته (١) .

ومما لا شك فيه ان هذا الموقع بأهميته الاستراتيجية والاقتصادية سوف يدعم عملية تحقيق أهداف النموذج المقترح .

ـ عامل آخر وضح من خلال تجارب العقدين السابقين انه ليس بوسع دولة بمفردها أن تعجل بعملية النمو الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فيها ، وان هناك محددات عديدة على عملية التنمية تستوجب فيها تعاون وتنسيق اقتصادى يقلل من اهمية هذه المحددات ويسرع بعمليات التنمية والتكامل على مستوى الوطن العربى .

وفى الختام ازالة وتحييد العوامل المعوقة لتحقيق أهداف نموذج التعاون الاقتصادى العربى تخلق شروطا وظروفا مناسبة لكى تقوم العوامل المساعدة بدورها ـ من خلال . تنشيطها ـ لكى تحدث أثرها فى عملية تحقيق أهداف الوطن العربى فى التنمية والتكامل .

---

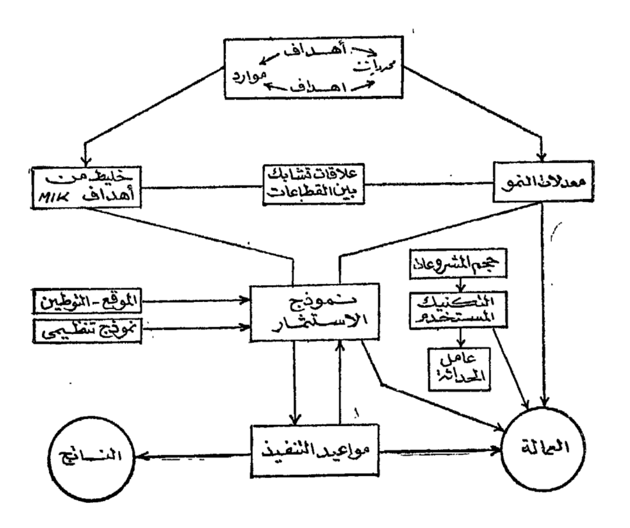
(١) انظر د. أحمد صدقى الدجانى ؛ المرجع السابق ص ٢٠٧ ؛ وقد اشار فى الهامش الى أهمية مراجعة بلدوين فى « استراتيجية الغد » وهو رويتز فى « الصراع السوفييتى الأمريكى على الشرق الأوسط » وجمال حمدان فى « استراتيجية الاستعمار والتحرير » وكتاب أيضا له « يوميات المقاومة » من أجل التوسع فى دراسة الموقع الاستراتيجى للوطن العربى .

المرفقات

- رسم توضيحى رقم (٢) وضع اطار استراتيجى للتنمية .
- جدول (١) بعض المؤشرات فى قياس مستوى النمو فى الدول العربية وبعض الدول المتقدمة .
- جدول (٢) المساعدات الاقتصادية الخارجية طويلة الأجل لبعض الدول العربية ١٩٥٤ ــ ١٩٦٩ .
- جدول (٣) مقدار ما يأخذه الفرد فى اليوم من الكالورين، البروتين فى بعض الدول العربية ٦٤ ــ ١٩٦٦ .
- جدول (٤) التكامل الديموجرافى لمنطقة الشرق الأوسط حتى عام ١٩٧٠ .
- جدول (٥) نسبة الاستثمار المحلى الاجمالى والادخار القومى الى الناتج القومى الاجمالى فى دول السوق العربية المشتركة (قبل خطط التنمية وفى السنة الأخيرة للخطط الحالية) .

رسم توضيحى رقم (٢)

وضع اطار استراتيجى للتنمية



جدول رقم (١)

أهم المؤشرات لقياس مستوى النمو فى البلاد العربية مقارنا ببعض الدول المتقدمة ١٩٦٨/١٩٦٩

	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	سوريا	إسرائيل	الجزائر	ليبيا	مراكش	مصر	السودان	تونس	اليابان	أمريكا	ألمانيا الغربية	فرنسا	إيطاليا
(١) الدخل القومى والتراكم																	
١ – متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى (بالدولار)	٢٢٣	٢٣٥	٣٢٤٠	٤٤٨	٢٠٤	١١٥٦	٢٥٠	٨٠٢	١٦٨	١٦٦	٩١	١٧٢	١١٢٢	٣٣٠٣	١٥١٢	١٧٣٨	١٠٢٠
٢ – متوسط نصيب القوى العاملة من الدخل القومى (بالدولار)	٤٤٦	٤٧٠	٥٣١٠	٨٩٠	٤١٥	١٨٩٠	٥٣٠	١٥٧٥	٣٣٠	٣٠٧	١٧٨	٣٤٤	١٦٥٠	٥٥٣٠	٢٢٥٦	٢٧٦٠	١٥٤٥
٣ – متوسط نصيب الفرد من التراكم (بالدولار)	٣٨	٣٠	٩٠٧	٩٣	٤٠	٢٧٠	٦١	٢٠٠	٢٠	٢٣	١٧	٤٩	٣٩٢	٦٢٦	٤١٢	٤٣٥	٢٠٧
(٢) فروع الهيكل الاقتصادى وهيكل العمالة :																	
– توزيع الناتج القومى الاجمالى على الأفرع (٪)																	
٤ – الزراعة	٢١	٢٢	...	١٣	٢٨	٨	٢٠	٥	٣٢	٢٨	٥٢	١٨	١٢	٣	٤	٧	١٣
٥ – الصناعة	٥٣	٢٤	...	٣٠	٣٠	...	٢٦	٧١	٢٨	٣٦	١٤	٤١	٤٥	٤٣	٥٦	٥٢	٤٧
٦ – التجارة والخدمات	٢٦	٥٤	...	٥٧	٤٢	...	٥٤	٢٤	٤٠	٣٦	٣٤	٤١	٤٣	٥٤	٤٠	٤١	٤٠
– توزيع العماله على أفرع الهيكل الاقتصادى (٪)																	
٧ – الزراعة	٤٨	٣٥	١	٣٧	٥٨	١١	٥٠	٣٦	٥٦	٥٧	(٨٠)	٥٧	٢٤	٥	١٠	٢٠	٢٣
٨ – الصناعة	٢٠	٢٥	٣٨	١٥	١٧	٤٣	١٦	٢٥	١٤	١٥	(٨)	١٨	٣٨	٣٦	٥٤	٤٣	٤٦
٩ – فروع أخرى	٣٢	٤٠	٦١	٤٨	٢٥	٤٦	٣٤	٣٩	٣٠	٢٨	(١٢)	٢٥	٣٧	٥٩	٣٦	٣٧	٣١
(٣) المصروفات فى ميزانية الدولة																	
١٠– ٪ المصروفات إلى الناتج القومى الاجمالى	٣٠	٢٦	٣٣	٢٣	٢٠	٣٥	٢٣	٣٧	٢٩	٣٠	١٩	٢٥	١٦	٣٠	٣٢	٢٩	٢٥
(٤) الثقافة والصحة :																	
١١– متوسط طول العمر بالسنوات	٤٠	٥٢	(٤٥)	٥٠	٥٠	(٧٠)	٤٥	٣٥	٤٧	٥٤	(٣٥)	٥٢	٧٤	٧٤	٧٣	٧٥	٧٢
١٢– السعر الحرارى من الغذاء الذى يحصل عليه (الكالورين)	٢١٤٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٢٧٢٠	٢٤٩٠	٢٨٥٠	٢٣٠٠	٢٣٤٠	١٩٨٠	٢٨١٠	١٩٤٠	٢٣١٠	٢٣٥٠	٣٢٠٠	٢٨٧٠	٣١٥٠	٢٨٦٠
١٣– عدد من يقرأ ويكتب فى كل ١٠٠٠ من السكان	١٤٥	٣٢٤	٥٠٠	٦٥٠	٢٩٥	٨٤٢	١٥٠	٢١٧	١٣٨	١٩٣	١٢٠	٣٠٠	٩٧٨	٩٧٨	٩٥٠	٩٦٤	٩١٦
١٤– عدد التلاميذ فى كل ١٠٠٠ من السكان	٢ر٥٢	١ر٦٢	٢	٨ر٤٤	٦ر٠٤	١٧	٠ر٥٤	١ر٢	—ر٧٨	٥	—ر٥٧	١ر٠١	١١ر٥	٢٨ر٤	٤ر٥٥	٩ر٤	٥ر٨
١٥– عدد السكان لكل طبيب	٥٠٩٠	٤٠٨٠	٨٤٠	١٣٩٠	٥٠٨٠	٤١٠	٨ر٥	٣ر٢	١ر — ١٢	٢ر٣	٢٤ر٦	٨ر٨	٩٣٠	٦١٠	٦٣٠	٨٥٠	٥٧٠
١٦– عدد نسخ الجرائد لكل ألف من السكان	١٢	٨	٣٠	٢٥	١١	١٨٨	١٥	٥	١٤	١٥	٥	٢١	٤٦٥	٣٠٩	٣٢٨	٢٤٨	١١٢
١٧– معدل عدد أجهزة التليفزيون لكل ألف من السكان	٢١٤	١٠	١٦ر٣	٥٩	١٨ر٥	٩ر٧	١٢	—	٤ر٢٩	١٢ر٧٥	—ر٨	٧ر٦٧	١٩٢	٣٩٢	٢٣٩	١٦٧	١٤٧
١٨– عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان	٣٤٩ر٠	١٣٧	٤١١	١٨٣	٣٣٥	٢٩٠	١٢٠	٤٣ر٢	٥٦ر١	٥٤	١٧	٨٣ر٥	٢٥٢	١٤٣١	٤٨٢	٣٠٦	٢٢٢

تابع جدول رقم (١)

أهم المؤشرات لقياس مستوى النمو في البلاد العربية مقارنا ببعض الدول المتقدمة ١٩٦٨ / ١٩٦٩

	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	سوريا	إسرائيل	الجزائر	ليبيا	مراكش	مصر	السودان	تونس	اليابان	أمريكا	الغربية	فرنسا	إيطاليا
(٥) الصناعة والهياكل الأساسية للانتاج :																	
١٩– معدل استهلاك الفرد من الطاقة (محسوبة على أساس الفحم الحجري ك . ج)	٦١٠	٢٦٢	١١٩٠٦	٦٤٨	٣٩٣	٢٢٦٢	٤٢١	٥٠١	١٧٨	٢٦٧	٨٧	٢٣٤	٢٣٢٣	٩٨٢٨	٤١٩٩	٣٠٩٣	٢١٢٩
٢٠– معدل استهلاك الفرد من الصلب ك ج	٢٨	٣٤	٣٦٠	٨٩	٣٠	١١٨	٣٨	٣٠٥	١٧	٢٤	٣	٢٣	٥١٣	٦٣٤	٤٧٦	٣٦٠	٣١٢٠
٢١– استخدام الطاقة الذرية	—	—	—	—	—	٢٥	—	—	—	—	—	—	١٧٢	٦٣٧١	٨٦٥	١٦٠١	٦٣١
٢٢– نصيب الفرد من إنتاج الخيوط الصناعية ك . ج	٠٧ر–	—	—	—	—	١ر١٤	—	—	١ر٢	٤٤ر–	(–)	—	١١	٨ر٤	٨ر٧	٤ر٥	٦
٢٣– عدد الجرارات لكل ١٠٠٠ هكتار من المساحة المستغلة في الزراعة	١ر١٩	١ر٨١	(٢)	١٢ر٢	١ر١٥	٣٠	٤ر٢	١	١ر٥	٤ر١٣	٤٢ر–	٤	٨٠	٦٦	١٥٥	٥٥	٣٦
٢٤– معدل عدد السيارات لكل ١٠٠٠ من السكان	١١ر٨	١٠ر٨	٢٠٥	٥١	٦ر١	٥٦ر٢	١٤	٥٣ر٦	١٧	١٤ر٤	٣	١٩ر٥	١٠٠	٤٨٠	٢٠٠	٢٨٠	١٥٠
٢٥– أطوال شبكة السكك الحديدية لكل ١٠٠٠ كم٢ من مساحة البلد (بالكيلومتر)	٣ر٧٥	٣ر٧٥	١ر٨	٤٠	٤ر٧	٣٥	١ر٨	١ر–	٥	٥	١ر٩	١٢ر٣	٦٣ر٥	٣٨	١٩٧	٧٢	٩٧
(٦) أرقام خاصة بالسكان :																	
٢٦– السكان بالمليون	٨ر٨	٢ر١	٦ر–	٢ر١	٥ر٧	٢ر٧	١٢ر٢	١ر٧	١٤ر١	٣١ر٤	١٤ر٣	٤ر٥	٩٩ر٩	١٩٩ر١	٥٧ر٧	٥٠	٥٢ر٣
٢٧– ٪ للمشتغلين إلى العدد الكلي للسكان	٥٠	٥٠	٦١	٥٠	٥٠	٦١	٤٧	٥١	٥٣	٥٤	٥١	٥٠	٦٨	٦٠	٦٧	٦٣	٦٦
٢٨– ٪ السكان في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة – بالنسبة لعدد السكان	٣٢	٢١	٦٢ر١	٣٥	٢٩	٣٤ر١	١٤	٢٢ر٤	٢٠	٣٠	٢ر٧	٢٠	٤٩ر٥	٥٧	٣٠ر٣	٣٤	٢٧
٢٩– الكثافة السكانية لكل هكتار من المساحة المستغلة في الزراعة	١ر١	٢	٤١	٧ر٩	٨ر–	٦	١ر٥	١٣ر–	١ر٦	١١ر٢	١ر٤	١	١٥	١	٦ر٩	٢ر٣	٣ر٥

(–) تقديري

ملاحظات على الجدول :

إن نسبة الصناعة إلى الناتج القومي الاجمالي في دول البترول نسبة كبيرة لا تعكس درجة التصنيع في هذه الدول . قد يكون السبب ان قطاع البترول في هذه الدول دخل ضمن قطاع الصناعة . ولا يعبر ذلك تعبيرا سليما عن درجة التصنيع ، ويمكن الاعتماد بدرجة أكبر على نسبة عدد المشتغلين في قطاع الصناعة إلى إجمال اعداد المشتغلين .

المصدر : مجلة المونسنت (مجلة ألمانية في الشئون الاقتصادية والسياسية) ، العدد ٢/٧١ ؛ بعنوان «بعض البيانات والأرقام الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والرأسمالية » ، وقد اقتصرنا فقط على الدول العربية وبعض الدول المتقدمة

جدول (٢)

المساعدات الاقتصادية الخارجية طويلة الأجل لبعض الدول العربية
١٩٥٤ – ١٩٦٩
(بالمليون دولار)

من / الى	الولايات المتحدة الأمريكية ١/٧/٤٥ـ١/٦/٦٤	دول الـ D.A.C. ومنظمات دولية أخرى (صافى) ماقدم خلال (١٩٦٤ـ١٩٦٩)	١٩٦٤/٥٤	١٩٦٩/٦٥	١٩٦٩/٥٤
الكويت	–	٢٠ر٢	–	–	–
العربية السعودية	٤٦ر٦	٣١ر٦	–	–	–
العراق	٤٦ر٣	٥٥ر٦	٢١٧	٢٧٠	٤٨٧
ليبيا	٢٠٥ر٣	١١ر٦	–	٤٥٢	–
مصر	٩٤٣ر١	٢٣١ر٩	١٢٨٢	–	١٧٣٤
السودان	٨١ر٤	١٠٧ر١	٢٢	٢٧	٤٩
سوريا	٨١ر٩	٤٧ر-	٢٣١	٢٧٥	٥٠٦
الأردن	٤٣١ر٦	٢٨٤ر-		–	–
لبنان	٧٨ر٩	٦٥ر٦	–	–	–
الجملة	١٩١٥ر١		١٧٥٢	١٠٢٤	٢٧٧٦

(١) الـ Development Assistance Committee D.A.C.

وهى هيئة تابعة لـ E.E.C. (منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى) وتضم الولايات المتحدة ، وكندا ؛ ودول أوروبا الغربية واليابان .

(×) ١٩٦٥ – ١٩٦٩

المصدر :

عن محاضرات للدكتور أحمد جامع ، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا بجامعة عين شمس ؛ ١٩٧٢ أنظر دراسة فى التنمية الاقتصادية لتسع دول عربية ، ص ٢٠ ؛ وقد اعتمد سيادته على مجلات علمية صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى وغيرها من منظمات الأمم المتحدة التى تعمل فى هذا المجال .

جدول (٢)

مقدار ما يأخذه الفرد فى اليوم من الكالورين والبروتين فى بعض الدول العربية

١٩٦٤ – ١٩٦٦

الدول	ما يأخذه الفرد من الكالورين (عدد)	احتياجات الفرد من الكالورين (عدد)	جملة ما يأخذه الفرد من البروتين (بالجرام)	جملة ما ما يحتاجه الفرد من البروتين (بالجرام)	ما يأخذه الفرد من البروتين الحيوانى
لبنان	٢٣٦٠	٢٤٢٥	٧٠	٥٧	٢٠
العربية		٢٢٢٥			
السعودية	٢٠٨٠	٢١٨٥	٥٦	٥٠	٩
السودان	٢٠٩٠		٥٩	٥٩	١٩
سوريا	٢٤٥٠	٢٣٩٠	٦٩	٦٣	١٢
مصر	٢٩٦٠	٢٣٨٠	(٧٦)	(٦٤)	(١١)
الأردن	٢٤٠٠	٢٤٤٥	٦٥	٦٤	١١
العراق	٢٠٥٠	٢٢٤٥	٥٩	٥٥	١٤
ليبيا	٢٥٤٠	٠٠٠٠	٦٤	٠٠	١٨

(×) تغطى البيانات ٨٧٪ من السكان

بيانات عن ١٩٦٦/١٩٦٧

المصدر :

عن محاضرات للدكتور أحمد جامع : محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٢ . انظر دراسة فى التنمية الاقتصادية لتسع دول عربية ؛ ص ١٣٦ ، وقد اعتمد سيادته على الكتاب السنوى لمنظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٧٠ ؛ والجامعة الأمريكية فى بيروت سنة ١٩٦٩ ؛ ومراجع أخرى .

جدول (٤)

التكامل الديموجرافى لمنطقة الشرق الأوسط (حتى عام ١٩٧٠)

الأرقام بالألف

الدولة	دول غير منتجة للبترول					
	الزيادة السكانية			القوة العاملة		
	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
مصر	٢٥ر٦٨١	٢٩ر٤٦٥	٣٣ر٧٠٦	٩ر٩٤٤	١١ر١٩٢	١٢ر٧٠٤
سوريا	٤ر٥٦٠	٥ر١٧٩	٥ر٩٢٤	١ر٤٧٨	١ر٩٦٧	٢ر٢٣٣
لبنان	١ر٦٠١	١ر٨١٨	٢ر٠٨٠	٦١٤	٦٩١	٧٨٤
الأردن	١ر٠٥٦	١ر٢٠٠	١ر٣٧٢	٤٠٥	٤٥٦	٥١٧
المجموع	٣٣ر١٩٨	٣٧ر٦٦٢	٤٣ر٠٨٢	١٢ر٧١١	١٤ر٣٠٦	١٦ر٣٣٨
الزيادة الصافية				٣ر٦٢٧		

تابع جدول رقم (٤)

الدولة	دول منتجة للبترول					
	الزيادة السكانية			القوة العاملة		
	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
العراق	٦ر٥١٥	٧ر٤٠٠	٨ر٤٦٥	٢ر٤٩٨	٢ر٨١١	٣ر١٩١
السعودية	٦ر٦٥٠	٧ر٥٥٤	٨ر٦٤١	٢ر٥٤٩	٢ر٨٦٩	٣ر٢٥٧
امارات الخليج العربى بما فيها الكويت	٤٠٣	٤٥٩	٥٢٤	٥١٥	١٧٤	١٩٧
المجموع	١٣ر٥٦٨	١٥ر٤١٣	١٧ر٦٣٠	٥ر٥٦٢	٥ر٨٥٤	٦ر٦٤٥
الزيادة الصافية					١ر٠٨٣	[illegible]

المصدر :

عن الدكتور حامد ربيع ، البترول العربى واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة ؛ القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٤٦ •

جدول (٥)

نسبة الاستثمار المحلى الاجمالى والادخار القومى الى الناتج القومى الاجمالى

الدولة	قبل الخطط الحالية (١)		فى السنة الأخيرة للخطط الحالية	
	نسبة الاستثمار الى الناتج	نسبة الادخار الى الناتج	نسبة الاستثمار الى الناتج	نسبة الادخار الى الناتج
الأردن	١٣ر٤	٦ر٨ــ	١٨ر٧	١٣ر١
مصر	١٩	١٣ر٨		
العراق	١٦ر٨	١٧ر٢	٢٢ر٥	٢٦رــ
الكويت	١٨ر٦	٤٣ر٢	١٦ر٦	٥٠ر٧
سوريا	٢٠ (٢)	١٧ر٣ (٣)	٢١ر٥	٢٠ر٤

المصدر :

الدكتور أحمد الغندور والاندماج الاقتصادى العربى ؛ معهد الدراسات العربية ؛ القاهرة ١٩٧٠ ؛ صـ ٧٤ ٠

(١) متوسط تنفيذ الخطط السابقة على الخطط الحالية بالنسبة للأردن ومصر والعراق وسوريا ٠ ومتوسط السنوات ٦٢/١٩٦٣ ــ ٦٤/١٩٦٥ بالنسبة للكويت ٠

(٢) نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الصافى ٠

(٣) نسبة الادخار الى الناتج المحلى الصافى ٠

قائمة بأهم المراجع
العربية والانجليزية والألمانية

أولا : مراجع باللغة العربية

١ ـ دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية لحرب اكتوبر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، يناير ١٩٧٤ .

٢ ـ مختار متولى ، نماذج من التعاون الاقتصادى العربى ، القاهرة ١٩٦٦ .

٣ ـ حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٨ .

٤ ـ سيد مرعى ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ سلسلة اقرأ العدد ٣٨٤ ، القاهرة ٧٤ .

٥ ـ حسين خلاف ، ورقة عمل غير منشورة ـ بناء على تكليف من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة المؤتمر المزمع عقده فى عام ١٩٧٥ عن مستقبل التعاون الاقتصادى العربى .

٦ ـ فوزى منصور ، محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية ، الجزء الأول القضايا والمنهج ، القاهرة ١٩٧٤/٧٣ .

٧ ـ ابراهيم شحاتة ، حازم الببلاوى ، دراسة عن التعاون الاقتصادى العربى ، ملحق الاهرام الاقتصادى عدد أول ديسمبر ١٩٦٥ .

٨ ـ حامد ربيع ، البترول العربى واستراتيجية التحرير ، القاهرة ١٩٧١ .

٩ ــ أحمد الغندور ، الاندماج الاقتصادى العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٠ .

١٠ ــ مختار متولى ، بحث فى اقتصاديات العالم العربى ، القاهرة ١٩٦٥ .

١١ ــ نتائج المؤتمر الثانى للتنمية الصناعية فى الكويت ١٩٧١ ، طرابلس ابريل سنة ١٩٧٤ .

١٢ ــ جواد هاشم ، الوحدة العربية والتكامل الصناعى العربى ، مجلة قضايا عربية ، العدد الثانى ، بيروت ١٩٧٤ .

١٣ ــ أحمد صدقى الدجانى ، ماذا بعد حرب رمضان ؟ فلسطين والوطن العربى فى عالم الغد ، بيروت ١٩٧٤ .

١٤ ــ ابراهيم سعد الدين ، الدخول النفطية والفوائض المتوقعة لست دول عربية ، مجلة الطليعة ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٧٤ .

١٥ ــ على الدين هلال ، الوحدة العربية ومنهج البحث الاجتماعى ، مجلة الطليعة ، العدد الخامس ، مايو ١٩٧٤ .

١٦ ــ حديث مع الرئيس بومدين ، أجراه لطفى الخولى ، جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٥ .

١٧ ــ مبارك حجير ، فى المشاكل والحلول الاقتصادية للدول العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

١٨ ــ محمد زكى المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٧٠ .

١٩ ــ عبد الله عبد الدائم ، نحو حضارة عربية علمية تكنولوجية ، مجلة قضايا عربية ، بيروت العدد ٧ لسنة ١٩٧٤ .

ثانيا : مراجع اللغة الانجليزية :

20 Tinbergen, I. International Economic Integration, Amsterdam, 1965.

21 Myrdal, G., The Challenge of World Poverty, Pelican, 1971.

22 Musry, A., An Arab Common Market, Study in Inter-Arab Trade Relation, 1970.

23 El Sadat, President of Egypt, Where Egypt Stands, Foreign Affairs, American Quarterly Review, October, 1972.

24 Higgins, B., Economic Development, Principles, Problems and Policies, Constable and Co. Ltd., London, 1966.

25 Galal A. Amin, A Study in the Economic History of nine Arab Countries, Lectures presented for the use of students working for the post-graduate diploma in Economics and Public Finance, Ain Shams University, Cairo, 1972-73.

26 Gunter Barthel, Industrialisation in the Arab Countries ot the Middle East, Berlin, 1972.

27 Lenczowski,« International Perspectives », a Journal of the Dept. of External Affairs, Canada, April 74.

28 Havelock Brewster, Industrial Integration System, a study presented at the request of the UNCTAD Secretariat, TD/B/345, July 1971.

29 Sachs and Laski, Industrial Development Strategy, UNIDO, Bulletin of Industrialisation and Productivity No. 16, New York, 1970.

ثالثا : مراجع اللغة الألمانية :

30 Gunter, Notzold, Die Arabischen Lander, Haak Gotha, Leipzig, DDR, 1970.

31 Lander der Erde, Politisch — Okonomisches Handbuch, Berlin, 1972.

32 Horizont, Wochenzeitung fur Internationale Politik und Wirtschaft, Berlin, No. 2/1971.

33 Zielplanung in Forschung and Entwicklung, Autorenkollektiv, Berlin 1973.

فهرس

الباب الأول

تقدير مشكلة التعاون الاقتصادى والتنمية

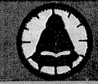
فى الوطن العربى

الباب الثانى

نموذج للتعاون الاقتصادى العربى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٥/٥٥٢٩



كتاب الساعة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣٥ قرشا